

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
الشهيد زدور محمد إبراهيم قاسم



قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي كآلية للوفاية من المخاطر الرقمية دراسة حالة متوسطة الشارقة 2

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات الحوكمة والأمن

إشراف الأستاذة:
د. هجيرة أوبعيش

إعداد الطالبة:
سهام كثير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. عادل جارش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. هجيرة أوبعيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. حمزة غول	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
الشهيد زدور محمد إبراهيم قاسم



قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي كآلية للوّقاءة من المخاطر الرقمية دراسة حالة متوسطة الشارقة 2

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات الحوكمة والأمن

إشراف الأستاذة:
د. هجيرة وبعيش

إعداد الطالبة:
سهام كدير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. عادل جارش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. هجيرة أوبعيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. حمزة غول	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا، إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

سورة البقرة ﴿32﴾.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنيسر الأمور وتتحقق الغايات.
أقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة هجره أوعيش على إشرافها القيم وتوجيهاتها القيمة
طوال فترة إنجاز هذه المذكرة.

كما أقدم بالشكر إلى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية على الإمكانيات التي وفرتها.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا الموضوع.

وأخص بالشكر متوسطة شراكة 2 على استقبالهم الكريم وتسهيل الدراسة الميدانية.

جزاكم الله خيراً

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
إلى روح والدي الكريم- رحمه الله -
الذي غرس في حب العلم والعمل، وعلمني أن لا استسلام مع الإصرار والعزيمة
أتمنى أن ينال عملي هذا رضاك وشفاعتك في يوم القيامة
إلى أمي الحبيبة- أدام الله صحتك وعافيتك -
يا منبع العطف والحنان، يا ملهمتي بدعواتك الغالية، تاجي في الدنيا وفخري الأعظم
هذا العمل ثمرة من ثمار حبك وإيثارك، فلك مني أرقى آيات الامتنان
إلى زوجي الكريم
الذي وقف بجاني بقلب صابر وعزم لا يلين، شريكي في كل خطواتي نحو النجاح
شكراً لك على ثقتك بي وعلى تضحياتك التي لا تقدر بثمن
إلى أبنائي الغاليين
نجوم حياتي وسبب فخري واعتزازي
أتمنى أن يكون هذا المثال دافعاً لكم نحو طموحاتكم وأحلامكم تذكروا أن المستحيل يصبح ممكناً بالايمن والعمل
الدؤوب
إلى أخواتي الغاليات، صديقاتي الوفيات ودعائمي في الحياة
شكراً على كل كلمة تشجيع، وكل دعاء حمل الحب والعطف
إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع، راجية من الله أن ينفع به وأن يكون خطوة نحو مستقبل مشرق
وأن يكون عملاً يحمل بصمات حبكم وتضحياتكم.
جزاكم الله خيراً، وشكراً على كونكم بجاني دائماً.

سهام كثير

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرافان	أ
إهداء	ب
قائمة المحتويات	ج-و
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ي
قائمة الملاحق	ل
مقدمة	10-2
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.	
تمهيد	12
المبحث الأول: ماهية الحوكمة والأمن الإنساني	13
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة	13
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإنساني	24
المطلب الثالث: الحوكمة والأمن الإنساني في القطاع التربوي	34
المبحث الثاني: ماهية الوسط المدرسي	40
المطلب الأول: مفهوم الوسط المدرسي	41
المطلب الثاني: خصائص ووظائف الوسط المدرسي	43
المطلب الثالث: التحولات التي عرفها الوسط المدرسي في العصر الرقمي	46
المبحث الثالث: ماهية المخاطر الرقمية	48
المطلب الأول: مفهوم المخاطر الرقمية	48
المطلب الثاني: أسباب انتشار المخاطر الرقمية	54
المطلب الثالث: آثار المخاطر الرقمية على التلاميذ	55
خلاصة	57

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية.	
تمهيد	59
المبحث الأول: آليات الحوكمة في الوسط المدرسي	60
المطلب الأول: الآليات التنظيمية والرقابية	60
المطلب الثاني: الآليات التشاركية	61
المطلب الثالث: الآليات الرقمية	63
المبحث الثاني: التجارب الدولية في الحوكمة المدرسية	65
المطلب الأول: تجربة كندا	65
المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية	68
المطلب الثالث: تحليل مقارن بين التجريبتين	70
المبحث الثالث: استراتيجيات الوقاية من المخاطر الرقمية	73
المطلب الأول: التوعية الرقمية والإدماج التربوي للأمن الرقمي	73
المطلب الثاني: دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية	75
المطلب الثالث: المقاربة الشمولية للأمن المدرسي	77
المبحث الرابع: الوسط المدرسي في الجزائر - الواقع الرقمي والتحديات الأمنية	80
المطلب الأول: المنظومة التعليمية الجزائرية في ظل التحول الرقمي	80
المطلب الثاني: المخاطر الرقمية في الوسط المدرسي الجزائري - التشخيص والأنماط	83
المطلب الثالث: الإطار التشريعي والمؤسسي للأمن الرقمي المدرسي في الجزائر	86
المطلب الرابع: مساعي الإصلاح وآفاق حوكمة الأمن الرقمي المدرسي في الجزائر	89
خلاصة	91
الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية.	
تمهيد	93
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	94

94	المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها الجغرافي
96	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة
98	المطلب الثالث: الواقع التعليمي وخصائص المجتمع المدرسي
104	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة
104	المطلب الأول: مقابلة السيد مدير متوسطة شراكة 2
107	المطلب الثاني: مقابلة الفئة المستهدفة الثانية الممثلة في السادة الأساتذة
110	المطلب الثالث: مقابلة الفئة المستهدفة الثالثة ممثلة في بقية موظفي المتوسطة
112	المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية للحوكمة والأمن الإنساني الرقمي في الوسط المدرسي
112	المطلب الأول: الدلالات الاستراتيجية الشاملة للحوكمة والأمن الإنساني في الوسط المدرسي
115	المطلب الثاني: آليات المتابعة والتقييم الدوري
117	المطلب الثالث: مصفوفة المسؤوليات (RESPONSIBILITY MATRIX)
118	خلاصة
119	خاتمة
124	قائمة المصادر والمراجع
125	قائمة الملاحق
132	ملخص الدراسة

قائمة الجداول

الجدول الصفحة
الجدول رقم (02-01): مقارنة بين تجربة كندا وكوريا الجنوبية في الحوكمة المدرسية 72
الجدول رقم (02-02): تطور مؤشرات الرقمنة في الجزائر 2015-2024 81
الجدول رقم (02-03): أطوار التعليم الجزائري ومستوى الحساسية الرقمية لكل مرحلة 82
الجدول رقم (02-04): المخاطر الرقمية السائدة في الوسط المدرسي الجزائري 84
الجدول رقم (02-05): الإطار التشريعي والمؤسسي للأمن الرقمي المدرسي في الجزائر 87
الجدول رقم (02-06): موضع الجزائر في المقارنة الإقليمية والدولية للحوكمة الرقمية المدرسية 90
الجدول رقم (03-01): يوضح البطاقة التعريفية لمتوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2 94
الجدول رقم (03-02): يوضح توزيع الكادر البشري في متوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2 96
الجدول رقم (03-03): يوضح الهياكل التداولية والتنظيمية لمتوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2 97
الجدول رقم (03-04): يوضح توزيع التلاميذ حسب المراحل الدراسية 99
الجدول رقم (03-05): يوضح البنية التحتية الرقمية لمتوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2 101
الجدول رقم (03-06): يوضح تقييم المؤسسة وفق معايير الحوكمة الرقمية المدرسية الدولية 103
الجدول رقم (03-07): يوضح الرؤية الاستراتيجية المقترحة للسيد المدير بصفته فاعل داعم في منظومة الأمن الرقمي المدرسي 106
الجدول رقم (03-08): يوضح الرؤية الاستراتيجية المقترحة الى السادة الأساتذة كفاعلين داعمين في منظومة الأمن الرقمي 109
الجدول رقم (03-10): يوضح الدلالات الاستراتيجية الشاملة للحوكمة والأمن الإنساني بالوسط المدرسي 113
الجدول رقم (03-11): يوضح الخطة الاستراتيجية المقترحة الواجب تسطيرها في المدى القصير 114
الجدول رقم (03-12): يوضح آليات المتابعة والتقييم الدوري 115
الجدول رقم (03-13): يعرض مختلف أدوات القياس الكمية والكيفية لضمان استدامة الأمن الإنساني الرقمي في الوسط المدرسي ... 116
الجدول رقم (03-14): يعرض مصفوفة توزيع المسؤوليات لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية للأمن الإنساني الرقمي بالوسط المدرسي 117

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01-01): العناصر الأساسية الحوكمة السياسية.....	19
الشكل رقم (02-01): أهداف حوكمة الشركات.....	20
الشكل رقم (03-01): التهديدات المرتبطة باستخدام الإنترنت.....	49
الشكل رقم (01-02): الأبعاد الأساسية للمقاربة الشمولية	78
الشكل رقم (01-03): يوضح توزيع الكادر البشري في متوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2	96
الشكل رقم (02-03): يوضح توزيع التلاميذ حسب المراحل الدراسية.....	99

قائمة الملاحق

الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01: التحليل النوعي للأسئلة الموجهة إلى السيد مدير متوسطة شراكة 2	 129
الملحق رقم 02: التحليل النوعي للأسئلة الموجهة إلى السادة الأساتذة بمتوسطة شراكة 2	 130
الملحق رقم 03: المتعلق بأسئلة المقابلة الموجهة للسادة بقية الموظفين (إداريون، مساعدون، أعوان)	 131
الملحق رقم 04: تاريخ وتوقيت المقابلة	 132

مقدمة

تمهيد:

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة ومتشعبة تمسّ مختلف جوانب الحياة، وذلك في سياق ثورة تكنولوجيا غيّرت ملامح المجتمعات وأعادت رسم حدود المخاطر وأشكال الحماية . حيث مع الانتشار الواسع للوسائط الرقمية وتغلغلها في النسيج اليومي للأفراد والمؤسسات، لم يعد الوسط المدرسي بمعزل عن هذه المتغيرات، بل أصبح ساحةً مفتوحةً لتداخل الفرص والتهديدات الرقمية التي باتت تُشكّل تحدياً حقيقياً لسلامة التلاميذ ورفاهيتهم النفسية والاجتماعية.

في هذا الإطار، برزت الحوكمة بوصفها مقاربةً حديثةً في تسيير المؤسسات، قائمةً على مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة والكفاءة، لتمثّل بديلاً ناجعاً عن الأنماط التقليدية القائمة على المركزية والبيروقراطية. في الوقت ذاته، تصاعد الاهتمام الأكاديمي والسياسي بمفهوم الأمن الإنساني الذي يُعيد تمركز الاهتمام من أمن الدولة نحو أمن الفرد، ليشمل الحماية من شتى التهديدات سواء كانت تقليديةً أم رقمية. لعل الوسط المدرسي هو الفضاء الأكثر حاجةً لتجسيد هذا الأمن، نظراً لما يحتضنه من فئات هشة تستوجب رعايةً خاصة.

من هنا تتأسس هذه الدراسة على فرضية مؤداها أن حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي تُشكّل آليةً فعّالةً للوقاية من المخاطر الرقمية، وهو ما تسعى إلى اختباره ميدانياً من خلال دراسة حالة متوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2.

1. أهمية الدراسة :

أ. **الأهمية العلمية:** تُسهم هذه الدراسة في إثراء الرصيد الأكاديمي المتعلق بالأمن الإنساني في الوسط التربوي، إذ تعالج فجوةً بحثيةً واضحةً في الأدبيات العربية التي لم تتعمق بعدُ في استكشاف الرابط بين الحوكمة المدرسية والمخاطر الرقمية كموضوع مستقل. كما تُقدّم نموذجاً تحليلياً يجمع بين مستويات التنظير والتطبيق الميداني في سياق جزائري خاص، مما يُعزّز الفهم الأكاديمي لكيفية تأثير الحوكمة على مستوى الأمن الإنساني للتلاميذ.

ب. **الأهمية العملية:** تكتسب الدراسة قيمتها التطبيقية من قدرتها على تقديم توصيات وآليات عملية تُعيّن صانع القرار التربوي على صياغة سياسات حوكمة أكثر استجابةً للتهديدات الرقمية. كما تُوفّر للمؤسسات التعليمية أطراً إجرائيةً قابلةً للتطبيق لحماية التلاميذ ورفع مستوى وعيهم الرقمي، إضافةً إلى توجيه الجهات المعنية نحو تطوير برامج توعوية وتدريبية تُعزّز ثقافة الأمن الرقمي داخل المنظومة التربوية.

2. مبررات اختيار الموضوع:

أ. المبررات الموضوعية:

- شحّ الدراسات التي تربط بين مفهوم الحوكمة والأمن الإنساني في السياق المدرسي الجزائري، مما يجعل هذا البحث إضافةً نوعيةً للمكتبة الأكاديمية.
- تصاعد المخاطر الرقمية التي يتعرض لها التلاميذ الجزائريون في ظل التوسع غير المنضبط في استخدام التكنولوجيا داخل الوسط المدرسي وخارجه.
- الحاجة الملحة لفهم العوامل الإدارية والتنظيمية التي تُعيق أو تُيسر تحقيق الأمن الرقمي في المؤسسات التعليمية.
- توفير إطار تحليلي يُساعد المؤسسات التربوية على تبني استراتيجيات وقاية رقمية فعلية ومستدامة.

ب. المبررات الذاتية:

- الرغبة الصادقة في المساهمة في تطوير منظومة الحوكمة التربوية بما يخدم الأمن الإنساني للتلاميذ.
- الاهتمام الشخصي بدراسة الظواهر المُستحدثة الناجمة عن التحول الرقمي في المجال التربوي.
- الانشغال الأكاديمي بمجال سياسات الحوكمة والأمن، والرغبة في تجسيد ذلك في دراسة ميدانية ذات أثر فعلي.
- إضافةً إلى ذلك، يكتسب هذا الموضوع لدى بُعداً شخصياً عميقاً بوصفي أمّاً لأطفال في سن التمدرس، مما جعل الانشغال بمسألة الأمن الرقمي المدرسي ضرورةً إنسانيةً قبل أن تكون التزاماً أكاديمياً.

3. أهداف الدراسة :

بناءً على الأهمية التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها، فإنه يطمح إلى بلوغ مجموعة من الأهداف والغايات على النحو الآتي:

- تحديد المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالحوكمة والأمن الإنساني في القطاع التربوي وضبطها نظرياً.
- تشخيص واقع المخاطر الرقمية في الوسط المدرسي الجزائري وتحليل أنماطها وأسبابها وآثارها على التلاميذ.
- إبراز الدور الذي تؤديه آليات الحوكمة في تعزيز الأمن الإنساني للتلاميذ داخل المؤسسة التربوية.
- تقييم فعالية الممارسات الوقائية المعتمدة ميدانياً في متوسطة شراكة 2 من خلال التحليل النوعي.

– تقديم توصيات عملية وآليات قابلة للتطبيق لتحسين مستوى الحماية الرقمية للتلاميذ.

4. الدراسات السابقة :

يستدعي الموضوع استعراض أبرز الإسهامات الأكاديمية السابقة ذات الصلة، إذ تمثل نقطة انطلاق لتحديد موقع هذا البحث ضمن الحقل المعرفي:

أ. مقال موسوم بـ :أبعاد الأمن الإنساني في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 من إعداد (الدكتورة سعاد بن قفة، الدكتورة جورية علي شريف والدكتورة كلثوم مسعودي) الصادر في نوفمبر 2019.

هدفت الدراسة إلى إبراز أبعاد الأمن الإنساني في التشريع المدرسي الجزائري من خلال تحليل القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04، مع التركيز على بعدي الأمن الفردي والأمن المجتمعي داخل المؤسسة التربوية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القانوني، وتوصلت إلى أن التشريع المدرسي الجزائري يتضمن العديد من الآليات التي تسهم في تحقيق الأمن الإنساني للتلاميذ داخل الوسط المدرسي. غير أن الدراسة لم تتناول دور الحوكمة المدرسية في تعزيز الأمن الإنساني أو مواجهة المخاطر الرقمية المستجدة.

ب. مقال موسوم بـ : "آليات تعزيز الأمن في المؤسسات التربوية حسب التشريع المدرسي الجزائري"، من إعداد (الدكتور سعيد زيوش) الصادر سنة 2023 في مجلة دفاتر السياسة والقانون.

تناولت الدراسة مختلف الآليات القانونية والتنظيمية التي تساهم في تحقيق الأمن داخل المؤسسات التربوية الجزائرية، وأبرزت أهمية الأمن المدرسي في توفير مناخ تربوي ملائم للعملية التعليمية. كما أكدت أن الأمن يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الأهداف التربوية والاجتماعية للمؤسسة التعليمية. إلا أن الدراسة ركزت على الجانب التشريعي ولم تتناول الحوكمة كمدخل حديث لتعزيز الأمن الإنساني المدرسي.

ج. مقال موسوم بـ : "شبكات التواصل الاجتماعي ومخاطرها على قيم وخصوصية الأطفال والمراهقين الجزائريين: قراءة سوسيونفسية لفيديوهات تيك توك"، من إعداد (الدكتور فاتح بوفروخ والدكتورة سارة قطاف)، الصادر في يناير 2023.

ركزت الدراسة على المخاطر الرقمية الناتجة عن استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي، خاصة تطبيق "تيك توك"، وانعكاساتها على قيم وسلوكيات الأطفال والمراهقين الجزائريين. أظهرت النتائج أن المحتوى الرقمي

غير المراقب قد يشكل تهديداً للخصوصية والقيم الاجتماعية، مما يستدعي وضع آليات وقائية وتوعوية داخل الوسط المدرسي. غير أن الدراسة لم تتناول مساهمة الحوكمة المدرسية في الوقاية من هذه المخاطر الرقمية.

5. إشكالية الدراسة:

في ضوء ما سبق، ومع تصاعد المخاطر الرقمية التي تُحدق بالتلاميذ في الوسط المدرسي الجزائري في ظل غياب منظومة حوكمة مدرسية فعّالة ومتكاملة، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهري الآتي:

كيف تُساهم حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي في الوقاية من المخاطر الرقمية التي تُهدد

التلاميذ؟

وتتفرّع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف يتجلى التكامل بين مفهومي الحوكمة والأمن الإنساني داخل السياق التربوي؟
- كيف أسهم التحول الرقمي في تشكيل ملامح جديدة للوسط المدرسي وما أثر ذلك على أنواع المخاطر المحدقة بالتلاميذ؟
- كيف تعمل الآليات المعتمدة في متوسطة شراكة 2 على الوقاية من المخاطر الرقمية وتحقيق الأمن الإنساني للتلاميذ؟
- كيف يمكن تطوير منظومة حوكمة رقمية مدرسية فعّالة في ضوء المعطيات الميدانية؟

6. فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات الأساسية الآتية:

- تُسهم حوكمة الأمن الإنساني بشكل فعّال في الحدّ من المخاطر الرقمية داخل الوسط المدرسي من خلال تفعيل آليات الوقاية والتوعية والرقابة.
- كلما تم تطبيق مبادئ الحوكمة كلما زاد مستوى الحماية الرقمية للتلاميذ.
- تعاني متوسطة شراكة 2 من قصور واضح في تفعيل آليات الوقاية من المخاطر الرقمية في ظل غياب منظومة حوكمة رقمية متكاملة.

7. مجالات الدراسة:

أ. المجال المكاني: تتناول الدراسة الوسط المدرسي الجزائري على المستوى العام، مع التركيز الميداني على متوسطة شراكة 2 بوصفها نموذجاً تطبيقياً، وهي مؤسسة تعليمية تابعة لمديرية التربية للجزائر

الغربية، تقع ببلدية الشارقة غرب العاصمة، وتستقبل تلاميذ مرحلة التعليم المتوسط من السنة الأولى إلى السنة الرابعة متوسط.

ب. **المجال الزمني:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2016 إلى 2025، وهي الفترة التي شهد فيها قطاع التربية الوطنية تحولات رقمية متسارعة تدرّجت من مرحلة التأهيل والتجريب، مروراً بفرض التعليم عن بعد إبان جائحة كوفيد-19، وصولاً إلى مرحلة المأسسة في إطار الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي 2025-2030 وقد اقتصر الجانب الميداني على السنة الدراسية 2025-2026 التي أُجريت خلالها المقابلات وُجمعت البيانات.

ج. **المجال الموضوعي:** تنصبّ الدراسة على ثلاثة محاور متكاملة: أولها الإطار المفاهيمي للحوكمة والأمن الإنساني في القطاع التربوي، وثانيها المخاطر الرقمية وآليات الوقاية منها دولياً ووطنياً، وثالثها التحليل النوعي الميداني لممارسات الحوكمة في متوسطة شارقة 2 ودورها في تحقيق الأمن الإنساني الرقمي للتلاميذ.

8. الإطار المنهجي:

يستند تحليل مضمون هذا العمل على منهجين بحثيين متكاملين تم توظيفهما وفق متطلبات كل مرحلة من مراحل الدراسة:

أ. **المنهج الوصفي التحليلي:** يُعدّ المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج توظيفاً في الدراسات السياسية والإدارية، إذ يقوم على وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفاً دقيقاً ومنظماً، ثم الانتقال إلى تحليل مكوناتها وتفسير العلاقات القائمة بين متغيراتها. قد وُظف هذا المنهج في الدراسة على مستويين: على المستوى النظري من خلال وصف المفاهيم الأساسية وتحليل العلاقات بينها، وعلى المستوى التطبيقي من خلال وصف الواقع الميداني لمتوسطة شارقة 2 وتحليل ممارسات الحوكمة فيها واستخلاص دلالات استراتيجية دقيقة.

ب. **منهج دراسة الحالة:** يُمثّل منهج دراسة الحالة أداةً بحثيةً نوعيةً فعّالة تقوم على الفحص المعمّق والتفصيلي لوحدة تحليل بعينها بهدف استجلاء خصائصها وفهم سياقها وديناميكياتها الداخلية. قد تم توظيفه للتعلم في تجربة متوسطة شرشالي بوعلام — شارقة 2 بوصفها نموذجاً تطبيقياً ماثلاً، مما

مكّن من جمع معطيات واقعية عبر المقابلات المقنّنة والملاحظة المباشرة وتحليل الوثائق، واختبار الفرضيات وربط النتائج الميدانية بالإطار النظري المؤسّس.

9. الإطار النظري:

اقتضت معالجة إشكالية هذه الدراسة توظيف مقاربة نظرية ملائمة قادرة على استيعاب تعقيد العلاقة بين الحوكمة والأمن الإنساني ومتطلبات الوقاية من المخاطر الرقمية في الوسط المدرسي، قد وقع الاختيار على اقترابات عقلنة السياسات العامة:

تنطلق اقترابات عقلنة السياسات العامة من فرضية مؤداها أن القرارات والسياسات المتخذة داخل المؤسسات يمكن ويجب أن تستند إلى معايير موضوعية ورشيدة، تقوم على تحليل المشكلات وتحديد الأهداف بدقة وتقييم البدائل المتاحة واختيار الأنسب منها وفق معايير الكفاءة والفعالية. يستدعي تطبيق هذا الاقتراب على موضوع الدراسة ثلاثة مستويات تحليلية متكاملة:

- عقلنة آليات الحوكمة المدرسية: أي تحليل مدى رشادة الآليات التنظيمية والرقابية المعتمدة للتعامل مع تحديات الأمن الرقمي.
 - عقلنة سياسة الأمن الإنساني المدرسي: فحص مدى استناد سياسات الأمن إلى تشخيص علمي دقيق وأهداف قابلة للقياس والتقييم.
 - عقلنة الاستجابة للمخاطر الرقمية: تحليل ما إذا كانت استجابة المؤسسة للمخاطر تتسم بالرشادة من حيث التشخيص وتوزيع الأدوار وتقييم النتائج.
- وتكمن القيمة المضافة لهذا الاقتراب في كونه يُتيح قراءة نقدية لواقع الحوكمة المدرسية في الجزائر، مُبرزاً الهوة القائمة بين ما ينبغي أن تكون عليه السياسات التربوية الأمنية وما هو معمول به فعلياً في الميدان.
- ## 10. أدوات الدراسة:

بهدف الحصول على معطيات دقيقة وكافية عن موضوع الدراسة، تم الاعتماد على الأدوات البحثية الآتية:

- أ. المقابلة المقنّنة: تُعرّف المقابلة المقنّنة (Structured Interview) بأنها أسلوب من أساليب جمع البيانات يقوم على توجيه مجموعة من الأسئلة المُحدّدة مسبقاً والمُرتّبة بترتيب ثابت والمُصاغة بعبارات

موحدة لجميع المبحوثين دون أي تعديل أو ارتجال أثناء التطبيق. تتميز هذه الأداة بدرجة عالية من الضبط المنهجي والتوحيد الإجرائي، مما يُيسر المقارنة بين الإجابات واستخلاص استنتاجات موثوقة. وقد اعتمدت هذه الأداة لتعدد الفئات المستهدفة داخل المؤسسة المدير، الأساتذة، الموظفون، إذ تضمن المقابلة المقتنة مقارنةً منهجيةً بين تصوراتهم وممارساتهم، وتُولد بياناتٍ نوعيةً قابلةً للتحليل الإجرائي المنظم.

ب. **الملاحظة:** تُعدّ الملاحظة من الأدوات البحثية الأساسية في الدراسات النوعية الميدانية، إذ تقوم على الرصد المباشر والمنظم للظواهر والسلوكيات في بيئتها الطبيعية دون تدخل من الباحث. قد تم الاعتماد على الملاحظة المباشرة عبر الزيارات الميدانية لمتوسطة شراكة 2 ، بهدف رصد طبيعة التجهيزات الرقمية المتاحة، ومدى وجود لوائح تنظيمية معلنة، ومستوى التنسيق بين مختلف فاعلي المؤسسة في التعامل مع الحوادث الرقمية، وقد أسهمت هذه الأداة في تعميق فهم الواقع الميداني وإثراء تحليل نتائج المقابلات بسياق مرئي محسوس.

ج. **تحليل المحتوى:** تحليل المحتوى (Content Analysis) أسلوب بحثي منهجي يهدف إلى دراسة المضامين الظاهرة والخفية للمواد المكتوبة أو المنطوقة بطريقة موضوعية ومنظمة، من خلال تصنيفها وترميزها وتفسيرها وفق مقولات تحليلية مُحددة مسبقاً. قد وُظف هذا الأسلوب على مستويين: تحليل مضامين المقابلات لاستخراج التصورات والممارسات المتعلقة بالحوكمة والأمن الرقمي، وتحليل الوثائق والنصوص التشريعية الرسمية للكشف عن مدى انسجام الإطار المؤسسي مع متطلبات الحوكمة الرشيدة.

11. هيكلية الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تقسيم هذا العمل إلى مقدمة وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة:

- الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

يُعنى هذا الفصل ببناء الأرضية المفاهيمية والنظرية للدراسة، ويتوزع على ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول مفهومَي الحوكمة والأمن الإنساني من حيث التعريف والنشأة والمبادئ والأبعاد مع إبراز طبيعة الترابط بينهما في القطاع التربوي. فيما يُخصّص المبحث الثاني لاستجلاء خصائص الوسط المدرسي ووظائفه وتحولاته

في العصر الرقمي. أما المبحث الثالث فيُقارب ظاهرة المخاطر الرقمية من حيث المفهوم والأسباب والآثار على التلاميذ.

- الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية.

يُركّز هذا الفصل على الجانب التطبيقي للعلاقة بين الحوكمة والأمن الرقمي، ينقسم إلى أربعة مباحث :
يحلل الأول آليات الحوكمة التنظيمية والتشاركية والرقمية داخل الوسط المدرسي .يستعرض الثاني التجارب الدولية الرائدة متوقفاً عند التجربتين الكندية والكورية الجنوبية في تحليل مقارن .يُناقش الثالث استراتيجيات الوقاية من المخاطر الرقمية ودور الأسرة .فيما يُكرّس الرابع لواقع الحوكمة الرقمية المدرسية في الجزائر من حيث التحديات والإصلاحات والآفاق.

- الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية.

يُخصّص هذا الفصل للدراسة الميدانية لمتوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2 ، ينتظم في ثلاثة مباحث :
يُقدّم الأول المؤسسة من حيث النشأة والهيكل التنظيمي والواقع التعليمي .يتضمن الثاني عرضاً وتحليلاً لنتائج المقابلات مع المدير والأساتذة والموظفين .فيما يُجسّد الثالث الرؤية الاستراتيجية المقترحة ويختتم بمناقشة الفرضيات واستخلاص التوصيات العلمية الدقيقة.

وانطلاقاً من هذا التأسيس المنهجي والنظري، نشرع في عرض فصول الدراسة مُبتدئين بالإطار المفاهيمي والنظري للدراسة الذي يُشكّل الركيزة الجوهرية لأي بحث علمي رصين.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

تمهيد

يعد الإطار المفاهيمي والنظري من الركائز الأساسية في أي دراسة علمية، حيث يساهم في تحديد المفاهيم المركزية وضبطها، وكذا إبراز العلاقات القائمة بينها، بما يضمن بناء تحليل علمي منسجم ومتكامل. تزداد أهمية هذا الإطار في الدراسات التي تتناول مواضيع متعددة الأبعاد، كما هو الحال في هذه الدراسة التي تجمع بين حوكمة الأمن الإنساني والوسط المدرسي في ظل التحولات الرقمية.

ففي سياق التطور التكنولوجي المتسارع، لم يعد الأمن يقتصر على المفهوم التقليدي المرتبط بحماية الدولة، بل أصبح يشمل أمن الأفراد داخل مختلف الفضاءات الاجتماعية، ومن بينها المؤسسة التربوية التي أصبحت تواجه تحديات جديدة، خاصة ما يتعلق بالمخاطر الرقمية التي تستهدف فئة التلاميذ. في المقابل، برزت الحوكمة كمقاربة حديثة لتسيير المؤسسات، تقوم على مبادئ الشفافية والمشاركة والمسائلة، وتسعى إلى تحقيق الفعالية وضمان بيئة أكثر أماناً.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى بناء أرضية نظرية متكاملة من خلال تناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث سيتم التطرق إلى الحوكمة والأمن الإنساني، ثم تحليل الوسط المدرسي من حيث مفهومه وخصائصه وتحولاته في العصر الرقمي، وأخيراً دراسة المخاطر الرقمية من حيث طبيعتها وأسباب انتشارها وآثارها على التلاميذ.

وبذلك، يوفر هذا الفصل الخلفية النظرية الضرورية لفهم إشكالية الدراسة، ويمهد للانتقال إلى تحليل آليات حوكمة الأمن الإنساني كأداة للوقاية من المخاطر الرقمية في الفصول اللاحقة. حيث يقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الحوكمة والأمن الإنساني.

المبحث الثاني: ماهية الوسط المدرسي.

المبحث الثالث: ماهية المخاطر الرقمية.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة والأمن الإنساني

شهدت المفاهيم المرتبطة بتسيير المؤسسات وتحقيق الأمن تحولات عميقة في ظل التطورات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة، حيث برزت الحوكمة كمدخل حديث يقوم على مبادئ الشفافية والمشاركة والفعالية في إدارة مختلف القطاعات في المقابل، ظهر مفهوم الأمن الإنساني كتصور جديد يركز على حماية الفرد وضمان أمنه في مختلف الأبعاد، بعيدا عن المفهوم التقليدي المرتبط بأمن الدولة فقط. قد أدى تزايد التحديات والمخاطر داخل المؤسسات التربوية، خاصة في البيئة الرقمية، إلى بروز الحاجة لربط الحوكمة بالأمن الإنساني من أجل توفير وسط مدرسي أكثر أمانا واستقرارا. عليه، يهدف هذا المبحث إلى تناول مفهومي الحوكمة والأمن الإنساني، مع إبراز طبيعة العلاقة بينهما داخل القطاع التربوي.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

تعد الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي برزت في مختلف المجالات السياسية والإدارية، باعتبارها مقارنة تهدف إلى تحسين أساليب التسيير وتعزيز فعالية المؤسسات. تركز الحوكمة على مجموعة من المبادئ الأساسية، كالمشاركة والشفافية والمساءلة، بما يضمن تحقيق إدارة رشيدة تستجيب لمختلف التحديات المعاصرة. من هذا المنطلق، سيتم التطرق إلى مفهوم الحوكمة من حيث تعريفها، مبادئها، وأنواعها.

أولا: تعريف الحوكمة

يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة نسبيا في حقل العلوم السياسية والعلوم الإدارية والاقتصادية، وقد برز بشكل واسع مع التحولات التي شهدتها العالم خلال نهاية القرن العشرين، خاصة في ظل تراجع فعالية الأنماط التقليدية في التسيير، وظهور الحاجة إلى تبني أساليب جديدة تقوم على الكفاءة والشفافية والمشاركة في إدارة المؤسسات. قد ارتبط انتشار هذا المفهوم بتزايد الاهتمام بتحسين أداء المؤسسات العامة والخاصة، وتعزيز العلاقة بين مختلف الفاعلين داخل المجتمع، بما يضمن تحقيق التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

ومن الناحية اللغوية، يعود أصل كلمة الحوكمة إلى الفعل "حكم"، والذي يدل على الضبط والتوجيه وحسن التدبير. أما في اللغة الإنجليزية، فإن مصطلح **Governance** مشتق من الأصل اللاتيني **Gubernare** الذي يعني قيادة السفينة أو توجيهها، في إشارة رمزية إلى حسن الإدارة والتسيير الرشيد للمؤسسات والدول.¹ أما من الناحية الاصطلاحية، فقد تعددت تعريفات الحوكمة تبعا لتعدد المقاربات التي تناولتها، واختلاف الجهات العلمية والمؤسسية التي اهتمت بدراستها، الأمر الذي يعكس اتساع هذا المفهوم وتشعب مجالات تطبيقه.

¹ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص 621.

فقد عرف البنك الدولي الحوكمة بأنها: "الأسلوب الذي تمارس من خلاله السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بهدف تحقيق التنمية". يركز هذا التعريف على العلاقة بين السلطة وإدارة الموارد العامة، مع ربط الحوكمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

يتضح من تعريف البنك الدولي أن الحوكمة ترتبط أساساً بحسن ممارسة السلطة وإدارة الموارد بطريقة فعالة تضمن تحقيق التنمية، وهو تعريف يركز على الكفاءة في التسيير وتحقيق النتائج التنموية.

كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، من خلال آليات ومؤسسات وعمليات تمكن الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وتسوية خلافاتهم". يبرز هذا التعريف البعد التشاركي للحوكمة، باعتبارها عملية تشاركية تشمل مختلف الفاعلين داخل المجتمع.²

يركز هذا التعريف على البعد التشاركي للحوكمة، من خلال إشراك مختلف الفاعلين في إدارة الشؤون العامة وتمكينهم من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم، مما يجعل الحوكمة عملية جماعية وليست مجرد ممارسة للسلطة.

وأكاديمياً، تعرف الحوكمة بأنها منظومة من القواعد والإجراءات والآليات التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة والفعالية في إدارة المؤسسات، بما يضمن تحقيق التوازن بين السلطة والمسؤولية. كما ينظر إليها باعتبارها أسلوباً حديثاً في إدارة الشأن العام يقوم على إشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار، بدل الاقتصار على السلطة المركزية فقط.³

أما في المجال التربوي، فتشير الحوكمة إلى مجموعة الآليات والأساليب التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية من أجل ضمان حسن التسيير وتحقيق الجودة والفعالية في الأداء، من خلال تكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة التربوية.⁴ وتتميز الحوكمة بمجموعة من الخصائص الأساسية، من أبرزها:

¹ البنك الدولي، الدولة في عالم متغير: تقرير عن التنمية في العالم 1997، واشنطن: منشورات البنك الدولي، 1997، ص 102.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك: تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص 53.

³ علي السلمي، الإدارة المعاصرة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2001، ص 214.

⁴ أحمد إبراهيم أحمد، الإدارة التعليمية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2010، ص 167.

- المشاركة في صنع القرار.
- الشفافية وتداول المعلومات.
- المساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة.
- الكفاءة والفعالية في الأداء.
- سيادة القانون.
- الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

وقد اكتسب مفهوم الحوكمة أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بضعف الأداء الإداري وانتشار الفساد، إضافة إلى التحولات الرقمية التي فرضت على المؤسسات ضرورة تطوير آليات جديدة للتسيير والرقابة. في هذا الإطار، أصبحت الحوكمة تمثل مدخلا أساسيا لتحقيق الأمن الإنساني داخل المؤسسات التربوية، من خلال وضع سياسات وآليات فعالة تضمن حماية التلاميذ من مختلف التهديدات، وعلى رأسها المخاطر الرقمية.

❖ **التعريف الإجرائي للحوكمة:** إجرائيًا، تتمثل الحوكمة في مدى مشاركة الإدارة والأساتذة والموظفين والأولياء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الرقمي للتلاميذ، ومدى تطبيق مبادئ الشفافية والتنسيق داخل المؤسسة التربوية.

ثانيا: نشأة وتطور مفهوم الحوكمة

يرتبط ظهور مفهوم الحوكمة بجملة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث برزت الحاجة إلى إعادة النظر في أساليب إدارة الدولة والمؤسسات، خاصة بعد تزايد الانتقادات الموجهة للنموذج الإداري التقليدي القائم على المركزية والبيروقراطية. قد ساهمت عدة عوامل في بروز هذا المفهوم، من بينها العولمة، وتصادد دور المؤسسات الدولية، وانتشار الديمقراطية، إضافة إلى تزايد المطالب بتحقيق الشفافية ومحاربة الفساد وتحسين جودة الخدمات العامة.¹ وقد بدأت **الملاحح الأولى** لمفهوم الحوكمة في الظهور داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية، خاصة في إطار ما يعرف **بحوكمة الشركات**، والتي ارتبطت بالسعي إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين وضمان الرقابة على الأداء المالي والإداري للمؤسسات الاقتصادية. ثم تطور المفهوم تدريجيا ليتجاوز المجال الاقتصادي، ويمتد إلى المجال السياسي والإداري والاجتماعي.²

¹ محمد الصيرفي، الإدارة الاستراتيجية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص 88 .

² حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص 311 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

وخلال ثمانينيات القرن العشرين، شهدت العديد من الدول أزمات اقتصادية وإدارية حادة، خاصة في الدول النامية، الأمر الذي دفع المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى ربط التنمية الاقتصادية بضرورة تحسين أساليب الحكم والإدارة. هنا ظهر مفهوم "الحكم الرشيد" باعتباره مدخلا لتحقيق التنمية والاستقرار، حيث أكد البنك الدولي أن ضعف التنمية في العديد من الدول يعود إلى سوء الإدارة وغياب الشفافية وانتشار الفساد.¹

وفي بداية التسعينيات، اتسع استخدام مفهوم الحوكمة بشكل أكبر، خاصة بعد صدور تقارير دولية ركزت على أهمية المشاركة السياسية، واحترام القانون، وتعزيز المساءلة في إدارة الشأن العام. كما ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترسيخ هذا المفهوم من خلال ربطه بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان، حيث اعتبر أن التنمية الحقيقية لا يمكن تحقيقها دون وجود مؤسسات فعالة تقوم على مبادئ الحوكمة الرشيدة.²

ومع تطور الدراسات السياسية والإدارية، لم يعد مفهوم الحوكمة مقتصرًا على الدولة فقط، بل أصبح يشمل مختلف المؤسسات والقطاعات، بما فيها المؤسسات التربوية، التي أصبحت مطالبة بتبني أساليب حديثة في التسيير تقوم على المشاركة والتنسيق والشفافية. حيث جاء هذا التحول نتيجة التغيرات التي عرفها القطاع التربوي، خاصة في ظل الثورة الرقمية وتزايد التحديات المرتبطة بالأمن المدرسي والمخاطر الرقمية.³

كما ساهمت الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي في توسيع مفهوم الحوكمة، حيث ظهرت مفاهيم جديدة مثل الحوكمة الإلكترونية، التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية في تحسين الإدارة وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتعزيز التواصل بين المؤسسات والمجتمع. حيث أدى ذلك إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الإدارة والمواطن، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والكفاءة والمساءلة.⁴

وفي الوقت الراهن، أصبح مفهوم الحوكمة من المفاهيم الأساسية في الدراسات السياسية والإدارية، نظرا لارتباطه بتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الديمقراطية، وتحسين أداء المؤسسات. كما أضحت يمثل إطارا مرجعيا تعتمد عليه الدول والمنظمات الدولية في تقييم جودة الإدارة وفعالية المؤسسات.

¹ البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 14 .

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 55 .

³ أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 201 .

⁴ نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، الرياض: دار المريخ، 2004، ص 49.

ثالثاً: مبادئ الحوكمة

تقوم الحوكمة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار المرجعي لضمان حسن التسيير وتحقيق الإدارة الرشيدة داخل مختلف المؤسسات. تعد هذه المبادئ مترابطة ومتكاملة، حيث يساهم تطبيقها في تعزيز الكفاءة والشفافية وتحقيق الثقة بين المؤسسة ومحيطها. كما تمثل هذه المبادئ الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات الدولية في تقييم جودة الإدارة وفعالية الأداء.¹

1. مبدأ الشفافية: يعد مبدأ الشفافية من أهم مبادئ الحوكمة، ويقصد به وضوح الإجراءات والقوانين والقرارات داخل المؤسسة، مع ضمان تداول المعلومات وإتاحتها لمختلف الأطراف المعنية بطريقة دقيقة وسهلة. تساهم الشفافية في الحد من الفساد وسوء استغلال السلطة، كما تعزز الثقة بين الإدارة والأفراد.²

2. مبدأ المشاركة: يقوم هذا المبدأ على إشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار، سواء تعلق الأمر بالإدارة أو العاملين أو المجتمع المدني أو المستفيدين من خدمات المؤسسة. يعكس مبدأ المشاركة الطابع الديمقراطي للحوكمة، حيث لا تنفرد جهة واحدة باتخاذ القرارات، بل يتم الاعتماد على الحوار والتشاور.³

3. مبدأ المساءلة: يقصد بالمساءلة خضوع الأفراد والمؤسسات للمحاسبة عن القرارات والإجراءات التي يقومون بها، مع تحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم. يعتبر هذا المبدأ وسيلة لضمان احترام القوانين ومنع التجاوزات داخل المؤسسات.⁴

4. مبدأ سيادة القانون: يعني هذا المبدأ خضوع الجميع للقوانين والتشريعات دون تمييز، مع ضمان تطبيقها بشكل عادل ومنصف. يعد احترام القانون من أهم أسس الحوكمة، لأنه يضمن حماية الحقوق والحريات ويحد من التعسف في استعمال السلطة.⁵

¹ عبد الباسط محمد حسن، الحوكمة والإصلاح الإداري، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012، ص 39.

² علي السلمي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

³ علي عوجة، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 201.

⁴ أحمد ماهر، الإدارة: المبادئ والمهارات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010، ص 156.

⁵ محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ القانون الإداري، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 73.

5. **مبدأ الكفاءة والفعالية:** يقصد بالكفاءة حسن استغلال الموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة، بينما تشير الفعالية إلى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ونتائجها المرجوة. تسعى الحوكمة إلى تحسين الأداء المؤسسي من خلال الاعتماد على التخطيط والتنظيم والمتابعة المستمرة.¹
6. **مبدأ الاستجابة:** يقوم هذا المبدأ على قدرة المؤسسة على الاستجابة لاحتياجات الأفراد ومتطلبات المجتمع بشكل سريع وفعال. فالمؤسسات التي تعتمد الحوكمة تسعى إلى التفاعل مع المشكلات والتحديات المختلفة بطريقة مرنة تضمن تحقيق المصلحة العامة.²
7. **مبدأ العدالة والمساواة:** يهدف هذا المبدأ إلى ضمان معاملة جميع الأفراد داخل المؤسسة بطريقة عادلة دون تمييز، مع توفير فرص متكافئة للجميع. تعد العدالة من الأسس الضرورية لتحقيق الاستقرار وتعزيز الثقة داخل المؤسسات.³
8. **مبدأ الرؤية الاستراتيجية:** تعتمد الحوكمة على وجود رؤية مستقبلية واضحة تساعد المؤسسة على تحديد أهدافها وتوجيه سياساتها بشكل يضمن الاستمرارية والتطور. يتطلب ذلك القدرة على التخطيط بعيد المدى، ومواكبة التحولات والتحديات الجديدة.⁴

رابعاً: أنواع الحوكمة

تعددت أنواع الحوكمة بتعدد المجالات التي تطبق فيها، إذ لم يعد مفهوم الحوكمة مقتصرًا على المجال السياسي أو الإداري فقط، بل أصبح يشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والرقمية. يعود هذا التنوع إلى اتساع وظائف المؤسسات وتزايد التحديات التي تواجهها، مما استوجب اعتماد أنماط مختلفة من الحوكمة تتلاءم مع طبيعة كل قطاع وأهدافه.⁵

1. **الحوكمة السياسية:** تشير الحوكمة السياسية إلى الكيفية التي تدار بها شؤون الدولة والسلطة السياسية، من خلال مجموعة من الآليات والمؤسسات التي تضمن المشاركة السياسية واحترام القانون وتحقيق

¹ أحسن حريم، مرجع سبق ذكره، ص 91 .

² ناصر دادي عدون، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، الجزائر: دار المحمدية العامة، 2011، ص 144 .

³ عبد الرحمن تيشوري، الإدارة الرشيدة والحكم الصالح، دمشق: دار الفكر، 2007، ص 67 .

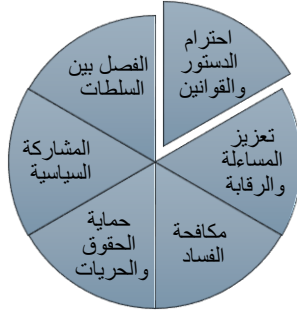
⁴ عمر وصفي عقيلي، الإدارة الاستراتيجية المعاصرة، عمان: دار وائل للنشر، 2014، ص 52.

⁵ عبد الباسط محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الديمقراطية. تهدف الحوكمة السياسية إلى تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وضمان ممارسة السلطة بطريقة شرعية وشفافة.¹

الشكل رقم (01-01): العناصر الأساسية للحوكمة السياسية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، القاهرة: دار الفكر العربي، 2005، ص 184. من خلال الشكل يتضح أن الحوكمة السياسية لا تقتصر على جانب واحد، بل تقوم على منظومة متكاملة من المبادئ والعناصر المترابطة التي تهدف إلى تحقيق الحكم الرشيد وتعزيز التنمية والاستقرار داخل المجتمع. يمكن اعتبار احترام الدستور والقوانين نقطة الانطلاق التي تستند إليها بقية العناصر لتحقيق إدارة فعالة وعادلة للشأن العام.

وتعد الحوكمة السياسية من أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة الحديثة، لأنها تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

2. الحوكمة الإدارية: يقصد بالحوكمة الإدارية مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم عمل المؤسسات والإدارات، بهدف تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء. حيث تركز الحوكمة الإدارية على تحسين أساليب التسير، وتطوير الخدمات، وترشيد استخدام الموارد البشرية والمادية.²

كما تهدف إلى تقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يسمح بتحقيق جودة أفضل في الخدمات.

3. الحوكمة الاقتصادية: ترتبط الحوكمة الاقتصادية بحسن إدارة الموارد الاقتصادية والمالية للدولة أو المؤسسة، بما يضمن تحقيق التنمية والاستقرار المالي. تهدف إلى وضع سياسات اقتصادية فعالة تقوم على الشفافية والرقابة والمساءلة في إدارة الأموال والموارد.

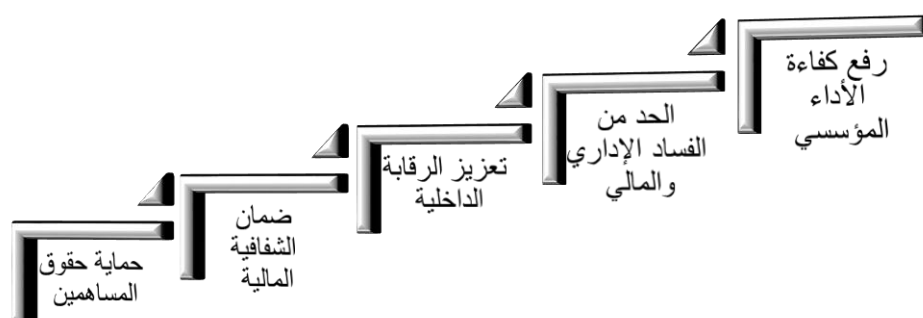
¹ محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، القاهرة: دار الفكر العربي، 2005، ص 184 .

² حسين حريم، مرجع سبق ذكره، ص 327 .

4. **حوكمة الشركات:** ظهرت حوكمة الشركات نتيجة الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها بعض المؤسسات الكبرى، حيث أصبح من الضروري وضع آليات تضمن الرقابة على الإدارة وتحمي حقوق المساهمين.¹

وتعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة القواعد والآليات التي تنظم العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح، بهدف تحقيق الشفافية وحسن التسيير.

الشكل رقم (01-02): أهداف حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمد مطر، حوكمة الشركات، عمان: دار وائل للنشر، 2011 ص 34. يوضح الشكل مجموعة من العناصر أو المراحل المتتابعة المرتبة بشكل تصاعدي، حيث تمثل كل مرحلة خطوة أساسية تقود إلى المرحلة التي تليها في إطار عملية متكاملة. يعكس هذا التدرج فكرة التطور المستمر وتحقيق الأهداف بصورة تدريجية ومنظمة. كما يبرز أهمية التكامل والترابط بين مختلف المراحل لضمان الوصول إلى النتائج المرجوة بكفاءة وفعالية.

5. **الحوكمة المحلية:** تعرف الحوكمة المحلية بأنها مجموعة الآليات التي تعتمدها الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية في تسيير الشؤون المحلية، من خلال إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية.²

¹ محمد مطر، حوكمة الشركات، عمان: دار وائل للنشر، 2011، ص 34 .

² عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في الإدارة المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 112 .

6. **الحوكمة الإلكترونية:** تعد الحوكمة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة التطور

التكنولوجي والتحول الرقمي، حيث تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين

الإدارة وتقديم الخدمات بطريقة أكثر سرعة وشفافية.¹ وتهدف الحوكمة الإلكترونية إلى:

- تسهيل الوصول إلى المعلومات.
- تسريع الخدمات الإدارية.
- تعزيز الشفافية.
- تحسين التواصل بين الإدارة والمجتمع.
- تقليل البيروقراطية.

7. **الحوكمة التربوية:** تشير الحوكمة التربوية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات التعليمية، من

خلال اعتماد أساليب حديثة في التسيير تقوم على المشاركة والشفافية والجودة.² وتهدف الحوكمة التربوية

إلى:

- تحسين جودة التعليم.
- تعزيز فعالية الإدارة المدرسية.
- تحقيق بيئة تعليمية آمنة.
- إشراك الأسرة والمجتمع.
- تطوير الأداء التربوي.

كما تعد الحوكمة التربوية من الآليات المهمة لتحقيق الأمن الإنساني داخل المدرسة، خاصة في ظل

تزايد المخاطر الرقمية التي تهدد التلاميذ.

❖ **التعريف الإجرائي:** يقصد بالحوكمة التربوية تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة والكفاءة في إدارة

المؤسسة التربوية بما يضمن تحسين الأداء وتحقيق بيئة مدرسية آمنة.

خامسا: أهداف الحوكمة وأهميتها

تسعى الحوكمة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي ترتبط بتحسين أداء المؤسسات وضمان حسن

تسييرها، وذلك من خلال اعتماد مبادئ الإدارة الرشيدة القائمة على الشفافية والمشاركة والمساءلة. قد ازدادت

¹ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 63 .

² أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 219.

أهمية الحوكمة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، حيث أصبحت تمثل أداة أساسية لتحقيق التنمية وتعزيز الاستقرار داخل مختلف المؤسسات والقطاعات¹:

1. أهداف الحوكمة:

- تهدف الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:
- أ. **تحقيق الشفافية:** تسعى الحوكمة إلى تعزيز الشفافية داخل المؤسسات، من خلال ضمان وضوح القوانين والإجراءات والقرارات، وتوفير المعلومات لمختلف الأطراف المعنية. حيث يسهم ذلك في الحد من الغموض وتقليل فرص الفساد وسوء استغلال السلطة.² وتبرز أهمية هذا الهدف خاصة داخل المؤسسات التربوية، حيث تساعد الشفافية على بناء الثقة بين الإدارة والأساتذة والأولياء والتلاميذ.
 - ب. **تعزيز المشاركة في اتخاذ القرار:** من أهم أهداف الحوكمة توسيع دائرة المشاركة وإشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار، بما يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، ويعزز الطابع الديمقراطي داخل المؤسسات.³
 - ج. **مكافحة الفساد:** تعد محاربة الفساد من أبرز الأهداف التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها، وذلك عبر تفعيل آليات الرقابة والمساءلة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، مما يسهم في الحد من التجاوزات الإدارية والمالية.⁴
 - د. **تحسين الكفاءة والفعالية:** تهدف الحوكمة إلى رفع كفاءة المؤسسات وتحسين جودة أدائها، من خلال حسن استغلال الموارد البشرية والمادية، واعتماد التخطيط والتنظيم والمتابعة المستمرة.⁵
 - هـ. **تحقيق العدالة والمساواة:** تسعى الحوكمة إلى ضمان العدالة في التعامل مع الأفراد، وتكافؤ الفرص بينهم دون تمييز، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحد من النزاعات داخل المؤسسات.⁶

¹ عبد الرحمن تيشوري، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

² علي السلمي، مرجع سبق ذكره، ص 123 .

³ على عوجة، مرجع سبق ذكره، ص 214 .

⁴ أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 173 .

⁵ حسين حريم، مرجع سبق ذكره، ص 104 .

⁶ محمد رفعت، عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 85.

و. تعزيز الثقة بين المؤسسة والمجتمع: يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة على بناء الثقة بين المؤسسة

ومحيطها الاجتماعي، من خلال تعزيز الشفافية واحترام القانون والاستجابة لاحتياجات الأفراد.¹

2. أهمية الحوكمة:

تتبع أهمية الحوكمة من الدور الذي تؤديه في تحسين أداء المؤسسات وتحقيق التنمية والاستقرار، حيث أصبحت من المعايير الأساسية التي تعتمد عليها الدول والمنظمات الدولية في تقييم جودة الإدارة وفعالية المؤسسات²:

أ. الأهمية السياسية: تسهم الحوكمة في تعزيز الديمقراطية وترسيخ مبادئ دولة القانون، من خلال دعم المشاركة السياسية واحترام الحقوق والحريات، إضافة إلى تفعيل الرقابة على ممارسة السلطة.³ كما تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي وتقوية العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

ب. الأهمية الاقتصادية: تلعب الحوكمة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تحسين إدارة الموارد، ومحاربة الفساد، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز الشفافية المالية.⁴ وقد أصبحت الحوكمة الاقتصادية من الشروط الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية الدولية في دعم برامج التنمية والإصلاح.

ج. الأهمية الاجتماعية: تسهم الحوكمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأفراد، إضافة إلى تعزيز الثقة والتعاون داخل المجتمع.⁵ كما تساعد على معالجة المشكلات الاجتماعية من خلال اعتماد سياسات أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات المجتمع.

د. الأهمية التربوية: تكتسي الحوكمة أهمية كبيرة في المجال التربوي، حيث تساهم في:

- تحسين جودة التعليم.
- تطوير الإدارة المدرسية.
- تعزيز المشاركة داخل المؤسسة.
- توفير بيئة تعليمية آمنة.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 151 .

² البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

³ محمد كامل ليلة، مرجع سبق ذكره، ص 191 .

⁴ سمير رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 109 .

⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

– مواجهة المشكلات السلوكية والرقمية.

كما تساعد الحوكمة التربوية على تعزيز الأمن الإنساني داخل الوسط المدرسي، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالمخاطر الرقمية التي تهدد التلاميذ.¹

هـ. الأهمية الرقمية: مع التحول الرقمي المتسارع، أصبحت الحوكمة أداة ضرورية لتنظيم استخدام

التكنولوجيا وضمان الأمن الرقمي داخل المؤسسات. حيث تبرز هذه الأهمية خاصة في المؤسسات

التعليمية التي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الوسائط الرقمية في التعليم والتواصل.²

وعليه، فإن الحوكمة لم تعد مجرد أسلوب إداري، بل أصبحت مقاربة شاملة تهدف إلى تحقيق الإدارة

الرشيدة والتنمية المستدامة، من خلال تعزيز الشفافية والمشاركة والكفاءة داخل مختلف المؤسسات.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإنساني

شهد مفهوم الأمن تحولا عميقا في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها العالم

المعاصر، حيث لم يعد مقتصرًا على حماية الدولة وحدودها، بل أصبح يشمل حماية الإنسان في مختلف أبعاده.

في هذا السياق، برز مفهوم الأمن الإنساني كمقاربة حديثة تركز على ضمان أمن الأفراد وحمايتهم من مختلف

التهديدات التقليدية وغير التقليدية. من هذا المنطلق، سيتم التطرق إلى مفهوم الأمن الإنساني من حيث تعريفه،

نشأته، مبادئه، وأنواعه، مع إبراز أهميته داخل الوسط المدرسي في ظل التحديات الرقمية المعاصرة.

أولاً: تعريف الأمن الإنساني

يعد مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم الحديثة التي برزت بقوة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

خلال العقود الأخيرة، وذلك نتيجة التحولات العميقة التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، حيث لم تعد

التهديدات الأمنية تقتصر على الحروب والنزاعات العسكرية، بل ظهرت تهديدات جديدة تمس حياة الأفراد

بشكل مباشر، كال فقر، والبطالة، والأوبئة، والجريمة المنظمة، والمخاطر البيئية، إضافة إلى التهديدات الرقمية

والتكنولوجية.³

وقد أدى هذا التحول إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن، الذي كان يركز أساساً على حماية

الدولة وحدودها وسيادتها، ليجتهد الاهتمام نحو أمن الإنسان باعتباره محور العملية الأمنية والتنمية. من هنا

¹ أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 228 .

² نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 79.

³ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الدولية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 211 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

ظهر مفهوم الأمن الإنساني كمقاربة جديدة تضع الفرد في مركز الاهتمام، وتسعى إلى ضمان حمايته من مختلف التهديدات التي قد تمس حياته وكرامته واستقراره.¹

ومن الناحية اللغوية، يرتبط مفهوم الأمن بحالة الطمأنينة والاستقرار وغياب الخوف، حيث يدل الأمن على الحماية من الأخطار والتهديدات. أما لفظ "الإنساني" فيشير إلى كل ما يتعلق بالإنسان وحقوقه وحاجاته الأساسية، وبالتالي فإن الأمن الإنساني يعني توفير الحماية الشاملة للإنسان في مختلف المجالات.² أما من الناحية الاصطلاحية، فقد تعددت تعريفات الأمن الإنساني تبعاً لاختلاف المقاربات التي تناولته، غير أنها تتفق جميعها في اعتبار الإنسان محور الأمن وهدفه الأساسي.

فقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمن الإنساني في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 بأنه: "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"، أي حماية الأفراد من التهديدات المزمنة كال فقر والمرض والجوع، ومن التهديدات المفاجئة التي قد تمس حياتهم اليومية.³ ويركز هذا التعريف على بعدين أساسيين:

- التحرر من الخوف: أي حماية الأفراد من العنف والتهديدات الأمنية.
 - التحرر من الحاجة: أي ضمان الحاجات الأساسية للإنسان كالغذاء والصحة والتعليم والعمل.
- كما يعرف الأمن الإنساني بأنه "حماية الإنسان من مختلف الأخطار التي تهدد وجوده المادي والمعنوي، مع ضمان حقوقه الأساسية وتهيئة الظروف المناسبة لحياة كريمة وآمنة".⁴

ويذهب بعض الباحثين إلى اعتبار الأمن الإنساني مفهوماً شاملاً يتجاوز الأمن العسكري والسياسي، ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية، باعتبار أن تهديد الإنسان قد يأتي من عدة مصادر وليس فقط من النزاعات المسلحة.⁵

وقد ساهمت التحولات العالمية، خاصة العولمة والثورة التكنولوجية، في توسيع مفهوم الأمن الإنساني، حيث ظهرت تهديدات جديدة مرتبطة بالفضاء الرقمي، مثل الجرائم الإلكترونية، وانتهاك الخصوصية، والتمتر

¹ عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 174 .

² ابن منظور، لسان العرب، ج 13، بيروت: دار صادر، 2003، ص 21 .

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

⁴ أحمد وهبان، قضايا سياسية معاصرة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011، ص 133 .

⁵ على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 98 .

الإلكتروني، والاستغلال الرقمي للأطفال، وهي كلها تحديات أصبحت تؤثر بشكل مباشر على أمن الأفراد، خاصة فئة التلاميذ والشباب.¹

وفي المجال التربوي، يكتسب الأمن الإنساني أهمية خاصة، باعتبار المدرسة فضاء اجتماعيا وتربويا يسعى إلى حماية التلاميذ وضمان نموهم السليم نفسيا واجتماعيا وفكريا. حيث لم يعد دور المؤسسة التربوية مقتصرًا على تقديم المعرفة فقط، بل أصبح يشمل أيضا حماية التلاميذ من مختلف التهديدات، بما فيها المخاطر الرقمية التي فرضها التطور التكنولوجي.² كما يرتبط الأمن الإنساني داخل الوسط المدرسي بتوفير بيئة تعليمية آمنة تقوم على:

- الحماية النفسية والاجتماعية للتلاميذ.
- احترام الحقوق والحريات.
- مكافحة العنف والتطرف.
- ضمان الاستخدام الآمن للتكنولوجيا.
- تعزيز الوعي الرقمي.

❖ **التعريف الإجرائي:** يقصد بالأمن الإنساني في هذه الدراسة توفير الحماية الشاملة للتلاميذ داخل الوسط المدرسي من مختلف التهديدات النفسية والاجتماعية والرقمية، بما يضمن سلامتهم وكرامتهم وحقهم في بيئة تعليمية آمنة.

ثانيا: نشأة وتطور مفهوم الأمن الإنساني

ارتبط ظهور مفهوم الأمن الإنساني بالتحولات الكبرى التي عرفها النظام الدولي خلال نهاية القرن العشرين، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع الإيديولوجي والعسكري بين القوى الكبرى. فقد كان المفهوم التقليدي للأمن يركز أساسا على حماية الدولة من التهديدات الخارجية، والدفاع عن السيادة الوطنية والحدود الجغرافية، وهو ما جعل الأمن يرتبط بالبعد العسكري والسياسي بصورة أساسية.³

¹ عبد النور بن عنتر، التحولات الأمنية الدولية المعاصرة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 167 .

² أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 241.

³ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 218 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

غير أن التحولات الدولية المتسارعة أظهرت محدودية هذا التصور التقليدي، خاصة مع بروز تهديدات جديدة لم تعد الجيوش والأسلحة التقليدية قادرة وحدها على مواجهتها، مثل الفقر، والمجاعة، والأوبئة، والإرهاب، والكوارث البيئية، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، إضافة إلى التهديدات الرقمية التي أصبحت تمس الأفراد بشكل مباشر.¹

وقد ساهمت هذه المتغيرات في إعادة توجيه الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن الإنسان، حيث بدأت الدراسات الأمنية الحديثة تنظر إلى الفرد باعتباره محور العملية الأمنية والتنمية، مما أدى إلى بروز مفهوم الأمن الإنساني كمقاربة جديدة تهدف إلى حماية الإنسان وضمان كرامته وحقوقه الأساسية.

وتعود البدايات الفعلية لظهور مفهوم الأمن الإنساني إلى النقاشات الفكرية التي شهدتها المؤسسات الدولية خلال ثمانينيات القرن العشرين، خاصة مع تزايد الانتقادات الموجهة للنظريات الأمنية التقليدية التي أهملت الجوانب الإنسانية والاجتماعية للأمن.²

غير أن الانطلاقة الحقيقية للمفهوم كانت سنة 1994، عندما أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية، الذي قدم لأول مرة تعريفا واضحا للأمن الإنساني، وربطه بفكرة "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة". حيث شكل هذا التقرير نقطة تحول مهمة في الدراسات الأمنية، لأنه نقل الاهتمام من أمن الحدود والدول إلى أمن الأفراد والمجتمعات.³ وأكد التقرير أن الأمن الحقيقي لا يتحقق فقط بحماية الدولة عسكريا، بل يتطلب أيضا:

- توفير الأمن الاقتصادي
- ضمان الأمن الغذائي.
- حماية الصحة العامة.
- توفير الأمن البيئي.
- ضمان الأمن الشخصي والاجتماعي.
- حماية الحقوق والحريات.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 171 .

² على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 104 .

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

ومنذ ذلك الحين، أصبح مفهوم الأمن الإنساني يحظى باهتمام واسع داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية، كما تبنته العديد من المنظمات الدولية والدول في سياساتها التنموية والأمنية.¹ وقد ساهمت عدة عوامل في تطور مفهوم الأمن الإنساني، من أهمها:

1. **نهاية الحرب الباردة:** أدى انتهاء الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى تراجع التهديد العسكري التقليدي، وظهور اهتمام أكبر بالقضايا الإنسانية والتنموية، مما ساهم في توسيع مفهوم الأمن ليشمل حماية الإنسان وليس فقط حماية الدولة.²

2. **العولمة:** ساهمت العولمة في زيادة الترابط بين المجتمعات، لكنها في المقابل أفرزت تحديات جديدة، مثل اتساع الفوارق الاجتماعية، وانتشار الجريمة المنظمة، وتزايد المخاطر العابرة للحدود، وهو ما عزز الحاجة إلى تبني مفهوم الأمن الإنساني.³

3. **تطور حقوق الإنسان:** أدى تنامي الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان إلى تعزيز فكرة أن حماية الفرد وكرامته تمثل جزءاً أساسياً من الأمن، مما ساهم في إدماج البعد الإنساني ضمن الدراسات الأمنية الحديثة.⁴

4. **انتشار النزاعات والأزمات الإنسانية:** ساهمت الحروب الأهلية والكوارث الإنسانية في إبراز أهمية الأمن الإنساني، خاصة مع تزايد أعداد اللاجئين والنازحين، وارتفاع معدلات الفقر والعنف، مما أظهر أن غياب الأمن لا يقتصر على النزاعات العسكرية فقط.⁵

ومع تطور الدراسات الأمنية المعاصرة، أصبح الأمن الإنساني يشكل أحد أهم المفاهيم الحديثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نظراً لطابعه الشامل والمتعدد الأبعاد. كما أصبح يمثل إطاراً مرجعياً تعتمد عليه الدول والمنظمات الدولية في صياغة السياسات المرتبطة بالتنمية والحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان.

¹ أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 139 .

² عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 181 .

³ سمير أمين، العولمة والتنمية، دمشق: دار الفكر، 2003، ص 94 .

⁴ محمد المجذوب، التنظيم الدولي والنظرية العامة للمنظمات الدولية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص 256 .

⁵ بطرس غالي، الأمم المتحدة وقضايا السلام والتنمية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2001، ص 87 .

ثالثاً: مبادئ الأمن الإنساني

يقوم مفهوم الأمن الإنساني على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد فلسفته العامة وتوجه تطبيقاته في مختلف المجالات، سواء على المستوى الدولي أو الوطني أو داخل المؤسسات الاجتماعية والتربوية. تتمثل أهمية هذه المبادئ في كونها تشكل الإطار المرجعي الذي يضمن الانتقال من الأمن التقليدي المرتكز على الدولة إلى أمن شامل يضع الإنسان في مركز الاهتمام¹

1. مركزية الإنسان: يعد مبدأ مركزية الإنسان من أهم المبادئ المؤسسة للأمن الإنساني، حيث يعتبر

الإنسان هو الهدف الأساسي لكل السياسات الأمنية والتنمية. فبدل التركيز على حماية الدولة فقط،

يتم التركيز على حماية الفرد من مختلف التهديدات التي قد تمس حياته وكرامته وحقوقه الأساسية.²

2. الشمولية: يقوم الأمن الإنساني على مبدأ الشمولية، أي أنه لا يقتصر على نوع واحد من التهديدات،

بل يشمل مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والرقمية.³ فالأمن لا

يتحقق فقط بالحماية العسكرية، بل أيضاً بتوفير التعليم، والصحة، والغذاء، والاستقرار الاجتماعي، وهو

ما يعكس الطبيعة المتكاملة لهذا المفهوم.

3. الترابط بين الأبعاد الأمنية: من مبادئ الأمن الإنساني الأساسية وجود ترابط بين مختلف أنواع الأمن،

حيث إن أي خلل في أحد الجوانب يؤثر على الجوانب الأخرى. فالفقر مثلاً قد يؤدي إلى الجريمة،

وضعف التعليم قد يزيد من الهشاشة الاجتماعية، والتهديدات الرقمية قد تؤثر على الأمن النفسي

والاجتماعي للفرد.⁴ وهذا الترابط يفرض اعتماد مقاربة شاملة في معالجة القضايا الأمنية بدل المقاربات

الجزئية.

4. الوقاية بدل الردع: يركز الأمن الإنساني على مبدأ الوقاية أكثر من الردع، أي العمل على معالجة

أسباب التهديدات قبل وقوعها بدل الاكتفاء برد الفعل بعد حدوثها، يعني ذلك اعتماد سياسات استباقية

تهدف إلى تقليل المخاطر وتحسين ظروف الحياة.⁵

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

² أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 142.

³ على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 109 .

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 176 .

⁵ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 223 .

5. **المشاركة:** يقوم الأمن الإنساني على مبدأ المشاركة، أي إشراك مختلف الفاعلين في تحقيق الأمن، بما في ذلك الدولة، والمؤسسات، والمجتمع المدني، والأفراد أنفسهم.¹ فالأمن لم يعد مسؤولية الدولة فقط، بل أصبح عملية جماعية تتطلب تعاون جميع الأطراف.

6. **احترام حقوق الإنسان:** يرتبط الأمن الإنساني بشكل وثيق بحقوق الإنسان، حيث يعتبر حماية الحقوق والحريات الأساسية جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الأمن. فلا يمكن الحديث عن أمن حقيقي في ظل انتهاك الحقوق أو غياب العدالة.²

7. **الاستدامة:** يهدف الأمن الإنساني إلى تحقيق أمن مستدام يضمن حماية الأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتهديدات وليس فقط آثارها الظرفية.³ ويظهر هذا المبدأ في السياسات التنموية والتعليمية التي تسعى إلى بناء بيئة مستقرة وآمنة على المدى الطويل.

8. **التضامن الدولي:** ينطلق الأمن الإنساني من فكرة أن التهديدات المعاصرة عابرة للحدود، مما يستدعي التعاون والتضامن بين الدول لمواجهتها، سواء تعلق الأمر بالأوبئة أو الجريمة المنظمة أو التهديدات الرقمية.⁴ ومن هذا المنطلق، أصبح الأمن الإنساني قضية عالمية تتطلب تنسيقاً دولياً مستمراً

رابعاً: أبعاد الأمن الإنساني

يتميز مفهوم الأمن الإنساني بطابعه الشمولي، إذ لا يقتصر على جانب واحد من حياة الإنسان، بل يمتد ليشمل مجموعة من الأبعاد المتداخلة التي تؤثر في استقراره وجودة حياته. حيث ساهم هذا التعدد في جعل الأمن الإنساني إطاراً تحليلياً واسعاً لفهم مختلف التهديدات التي قد تواجه الفرد في العصر الحديث، سواء كانت مادية أو معنوية أو رقمية.⁵

1. **البعد الاقتصادي:** يرتبط الأمن الاقتصادي بقدرة الفرد على توفير احتياجاته الأساسية من دخل وفرص عمل تضمن له حياة كريمة. حيث يعتبر غياب الاستقرار الاقتصادي من أبرز مصادر انعدام الأمن

¹ محمد المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 262 .

² بطرس بطرس غالي، مرجع سبق ذكره، ص 91 .

³ سمير أمين، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

⁴ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 118 .

⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

الإنساني، حيث يؤدي الفقر والبطالة والهشاشة الاقتصادية إلى زيادة قابلية الأفراد للتعرض لمختلف المخاطر.¹ ويشمل هذا البعد:

- توفر فرص العمل.
- العدالة في توزيع الثروة.
- الاستقرار المالي.
- الحماية الاجتماعية.

2. **البعد الغذائي:** يقصد بالأمن الغذائي ضمان حصول الأفراد على غذاء كاف وآمن ومغذ يلبي احتياجاتهم اليومية. يعد هذا البعد من الأساسيات التي يقوم عليها الأمن الإنساني، إذ أن الجوع وسوء التغذية يمثلان تهديدا مباشرا لحياة الإنسان.²

3. **البعد الصحي:** يتمثل في ضمان حصول الأفراد على خدمات صحية جيدة، والوقاية من الأمراض، وتوفير بيئة صحية سليمة. يؤدي ضعف المنظومة الصحية إلى انتشار الأوبئة والأمراض، مما يهدد استقرار المجتمعات.³

4. **البعد البيئي:** يرتبط الأمن البيئي بحماية الإنسان من المخاطر البيئية مثل التلوث، والتغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية. حيث أصبح هذا البعد أكثر أهمية في ظل التحديات البيئية العالمية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الإنسان.⁴

5. **البعد السياسي:** يقوم الأمن السياسي على ضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، مثل حرية التعبير والمشاركة السياسية وسيادة القانون. يؤدي غياب هذا البعد إلى انتشار القمع والاضطرابات وعدم الاستقرار.

6. **البعد الشخصي:** يعني حماية الفرد من العنف الجسدي والتهديدات المباشرة، سواء داخل المجتمع أو خارجه. حيث يشمل ذلك مكافحة الجريمة والعنف الأسري والتنمر بمختلف أشكاله.⁵

¹ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 227 .

² أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 146 .

³ على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 113 .

⁴ سمير أمين، مرجع سبق ذكره، ص 108 .

⁵ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 182 .

7. **البعد الاجتماعي:** يرتبط بالأمن داخل المجتمع، من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي، ومحاربة التهميش

والإقصاء، وضمان العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات.¹

8. **البعد الرقمي:** يعد البعد الرقمي من الأبعاد الحديثة للأمن الإنساني، وقد ظهر نتيجة التطور التكنولوجي

المتسارع، ويشمل حماية الأفراد من المخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيا والإنترنت²، مثل:

- الاختراقات الإلكترونية.

- التتبع الإلكتروني.

- سرقة البيانات.

- الاستغلال الرقمي.

- الإدمان الرقمي.

خامساً: أهمية الأمن الإنساني

تتجلى أهمية الأمن الإنساني في كونه يمثل تحولا نوعيا في مقاربة مفهوم الأمن، حيث انتقل من التركيز على حماية الدولة إلى التركيز على حماية الإنسان باعتباره الهدف والغاية الأساسية لكل السياسات التنموية والأمنية.

أصبح هذا المفهوم يشكل إطارا مرجعيا في فهم التهديدات المعاصرة التي لم تعد تقليدية فقط، بل أصبحت متعددة ومتشابكة وتمس مختلف جوانب حياة الأفراد³:

1. **الأهمية السياسية:** يساهم الأمن الإنساني في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال حماية حقوق الأفراد

وضمان مشاركتهم في الحياة العامة. كما يدعم مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، ويحد من النزاعات

الداخلية التي تنشأ نتيجة الإقصاء أو غياب العدالة.⁴ ويؤدي ذلك إلى تقوية العلاقة بين المواطن

والدولة، وبناء ثقة متبادلة تقوم على احترام الحقوق والحريات.

¹ بطرس بطرس غالي، مرجع سبق ذكره، ص 95 .

² نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 121.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

⁴ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 231 .

2. **الأهمية الاقتصادية:** يرتبط الأمن الإنساني ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون توفير بيئة آمنة ومستقرة. حيث يساهم هذا المفهوم في تقليص الفقر والبطالة وتحسين توزيع الموارد، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.¹ كما يشجع الأمن الإنساني على الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من خلال الحد من المخاطر غير التقليدية التي قد تعيق التنمية.
3. **الأهمية الاجتماعية:** يساهم الأمن الإنساني في تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة مظاهر التهميش والإقصاء، من خلال ضمان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين مختلف الفئات. كما يعمل على تقوية الروابط الاجتماعية داخل المجتمع، والحد من الظواهر السلبية مثل العنف والجريمة.²
4. **الأهمية الصحية:** يعتبر الأمن الصحي جزءاً أساسياً من الأمن الإنساني، حيث يهدف إلى حماية الأفراد من الأمراض والأوبئة، وضمان الحصول على خدمات صحية جيدة. حيث برزت أهمية هذا البعد بشكل كبير خلال الأزمات الصحية العالمية، التي أظهرت هشاشة الأنظمة الصحية في العديد من الدول.³
5. **الأهمية البيئية:** يساهم الأمن الإنساني في حماية الإنسان من المخاطر البيئية مثل التلوث والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية. مما يهدف إلى ضمان بيئة سليمة وآمنة للأجيال الحالية والمستقبلية، بما يعزز مفهوم التنمية المستدامة.⁴
6. **الأهمية التربوية:** يكتسي الأمن الإنساني أهمية خاصة في المجال التربوي، حيث يساهم في توفير بيئة مدرسية آمنة ومستقرة تساعد التلاميذ على التعلم في ظروف نفسية واجتماعية سليمة. كما يعزز دور المؤسسة التربوية في حماية التلاميذ من مختلف التهديدات، بما فيها العنف المدرسي والمخاطر الرقمية.⁵

¹ سمير رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 139 .

² على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 118 .

³ أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 152 .

⁴ سمير أمين، مرجع سبق ذكره، ص 112 .

⁵ أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 247 .

7. الأهمية الرقمية: في ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبح الأمن الإنساني مرتبطاً بشكل مباشر بالأمن

الرقمي، حيث ظهرت تهديدات جديدة تمس خصوصية الأفراد وسلامتهم النفسية والاجتماعية. من هنا

تبرز أهمية الأمن الإنساني في:

- حماية البيانات الشخصية.
- الوقاية من الجرائم الإلكترونية.
- تعزيز الاستخدام الآمن للتكنولوجيا.
- نشر الوعي الرقمي.

وفي الوسط المدرسي، تتضاعف هذه الأهمية نظراً لاستخدام التلاميذ المتزايد للوسائط الرقمية، مما

يستوجب تبني آليات وقائية فعالة.¹

المطلب الثالث: الحوكمة والأمن الإنساني في القطاع التربوي

يعد القطاع التربوي من أهم القطاعات التي تتجسد فيها مبادئ الحوكمة والأمن الإنساني بشكل مباشر، باعتباره فضاء لبناء الإنسان وتنمية قدراته وحمايته في الوقت نفسه. مع التحولات العميقة التي عرفها المجتمع المعاصر، خاصة في ظل التطور الرقمي، أصبحت المؤسسة التربوية مطالبة ليس فقط بتقديم المعرفة، بل أيضاً بتوفير بيئة آمنة وشاملة للتعليم. في هذا السياق، يبرز الترابط بين الحوكمة والأمن الإنساني كإطار نظري وعملي يهدف إلى تحسين التسيير المدرسي وضمان حماية التلاميذ من مختلف المخاطر، وعلى رأسها المخاطر الرقمية. من هنا سيتم التطرق إلى هذا الترابط داخل القطاع التربوي من خلال تحليل أبعاده وأهميته وآليات تجسيده:

أولاً: مفهوم الحوكمة والأمن الإنساني في القطاع التربوي

يشكل القطاع التربوي أحد أهم المجالات التي تتجسد فيها مقاربة الحوكمة والأمن الإنساني بشكل عملي، نظراً لكونه فضاء لتكوين الفرد وبناء شخصيته وحمايته في آن واحد. في هذا الإطار، لا يقتصر دور المؤسسة التربوية على نقل المعارف والمهارات، بل يمتد إلى ضمان جودة التسيير الداخلي، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، بما يعكس تطبيق الحوكمة في بعدها التربوي.²

¹ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 126.

² أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 251.

وتعني الحوكمة في المجال التربوي مجموعة الآليات والقواعد التي تنظم عمل المؤسسات التعليمية، بهدف تحسين الأداء وضمان جودة التعليم، من خلال إشراك مختلف الفاعلين في العملية التربوية، مثل الإدارة، الأساتذة، الأولياء، والتلاميذ، في اتخاذ القرار وتقييم السياسات التعليمية.¹

❖ **التعريف الإجرائي:** يقصد بحوكمة الأمن الإنساني مجموعة السياسات والآليات والإجراءات التي تعتمد عليها المؤسسة التربوية لضمان حماية التلاميذ وتعزيز أمنهم الإنساني، خاصة في مواجهة المخاطر الرقمية المتزايدة. أما الأمن الإنساني في القطاع التربوي، فيقصد به توفير بيئة تعليمية آمنة وشاملة تحمي التلميذ من مختلف التهديدات التي قد تمس سلامته الجسدية أو النفسية أو الاجتماعية أو الرقمية، مع ضمان حقوقه الأساسية داخل المؤسسة التعليمية، وتوفير ظروف مناسبة للتعلم والنمو المتوازن.²

ويبرز التلاقي بين الحوكمة والأمن الإنساني في القطاع التربوي من خلال كون الحوكمة تمثل الإطار التنظيمي والإداري الذي يسمح بتحقيق الأمن الإنساني داخل المدرسة، في حين يمثل الأمن الإنساني الهدف النهائي الذي تسعى إليه السياسات التربوية الحديثة، والمتمثل في حماية المتعلم وضمان رفاهيته الشاملة. كما أن تطور البيئة التعليمية في ظل الرقمنة وتوسع استخدام الوسائط التكنولوجية، جعل من الضروري إعادة النظر في أساليب التسيير المدرسي، بحيث لا تقتصر على الجانب الإداري التقليدي، بل تشمل أيضا إدارة المخاطر الرقمية، وحماية التلاميذ من التهديدات المرتبطة بالفضاء الرقمي.³

وعليه، فإن العلاقة بين الحوكمة والأمن الإنساني في القطاع التربوي علاقة تكاملية، حيث تسهم الحوكمة في وضع القواعد والآليات التي تضمن حسن التسيير، بينما يضمن الأمن الإنساني توجيه هذه الآليات نحو حماية الإنسان داخل الوسط المدرسي، بما يعزز استقرار العملية التعليمية وفعاليتها.

❖ **التعريف الإجرائي:** يقصد بحوكمة الأمن الإنساني مجموعة السياسات والآليات والإجراءات التي تعتمد عليها المؤسسة التربوية لضمان حماية التلاميذ وتعزيز أمنهم الإنساني، خاصة في مواجهة المخاطر الرقمية المتزايدة.

¹ حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص 351 .

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

³ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 129 .

ثانياً: أبعاد تداخل الحوكمة والأمن الإنساني في المؤسسة التربوية

يظهر التداخل بين الحوكمة والأمن الإنساني داخل المؤسسة التربوية من خلال مجموعة من الأبعاد المتكاملة التي تعكس طبيعة العلاقة بين حسن التسيير الإداري من جهة، وضمان حماية المتعلم من مختلف التهديدات من جهة أخرى. فكلما كانت الحوكمة فعالة داخل المؤسسة التعليمية، كلما ارتفعت مستويات الأمن الإنساني داخلها، والعكس صحيح¹:

1. **البعد الإداري والتنظيمي:** يتجسد هذا البعد في كيفية تنظيم العمل داخل المؤسسة التربوية، من خلال وضوح الهياكل الإدارية، وتحديد المسؤوليات، واعتماد أساليب تسيير قائمة على الكفاءة والشفافية. فالحوكمة الجيدة تضمن وجود إدارة مدرسية فعالة قادرة على اتخاذ قرارات دقيقة ومنظمة، مما يساهم في خلق بيئة تعليمية مستقرة وآمنة.² كما أن التنظيم الإداري الجيد يقلل من الفوضى داخل المؤسسة، ويعزز القدرة على الاستجابة للمشكلات التربوية والسلوكية، بما ينعكس إيجاباً على الأمن الإنساني للتلاميذ.

2. **البعد التربوي والتعليمي:** يرتبط هذا البعد بجودة العملية التعليمية، حيث تسهم الحوكمة في تحسين المناهج وأساليب التدريس وتقييم الأداء التربوي. في المقابل، يهدف الأمن الإنساني إلى ضمان حق التلميذ في تعليم جيد داخل بيئة آمنة.³ ويؤدي التكامل بينهما إلى:

- تحسين جودة التعليم.
- تقليل نسب الفشل الدراسي.
- تعزيز تكافؤ الفرص بين التلاميذ.
- دعم بيئة تعليمية سليمة نفسياً واجتماعياً.

3. **البعد الاجتماعي داخل المؤسسة:** يبرز هذا البعد في العلاقات بين مختلف الفاعلين داخل الوسط المدرسي، مثل الإدارة، الأساتذة، التلاميذ، والأولياء. فالحوكمة تعزز مبدأ المشاركة، بينما يركز الأمن

¹ أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 255 .

² حسين حريم، السلوك التنظيمي وسلوك الأفراد والجماعات، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص 109 .

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 37 .

الإنساني على حماية العلاقات الاجتماعية من التوتر والعنف والتوتر.¹ ويؤدي ذلك إلى خلق مناخ مدرسي قائم على التعاون والاحترام المتبادل، مما يعزز الاستقرار داخل المؤسسة.

4. البعد الرقمي والتكنولوجي: مع التحول الرقمي الذي يشهده القطاع التربوي، أصبح البعد الرقمي أحد أهم مجالات تداخل الحوكمة والأمن الإنساني. فالحوكمة الرقمية تهدف إلى تنظيم استخدام التكنولوجيا داخل المؤسسات التعليمية، بينما يسعى الأمن الإنساني إلى حماية التلاميذ من المخاطر الرقمية.² ويشمل هذا البعد:

- تنظيم استعمال الإنترنت داخل المؤسسات.
- حماية البيانات الشخصية للتلاميذ.
- الوقاية من التتبع الإلكتروني.
- تعزيز الثقافة الرقمية الآمنة.

5. البعد الوقائي: يتمثل هذا البعد في اعتماد سياسات استباقية تهدف إلى منع وقوع المشكلات قبل حدوثها، سواء كانت إدارية أو تربوية أو رقمية. فالحوكمة توفر آليات الرقابة والمتابعة، بينما يركز الأمن الإنساني على تقليل المخاطر وحماية الأفراد.³ وفي الوسط المدرسي، يظهر ذلك من خلال:

- التوعية بالمخاطر الرقمية.
- وضع قواعد استخدام الوسائط التكنولوجية.
- متابعة سلوك التلاميذ داخل وخارج المؤسسة.
- تعزيز ثقافة الوقاية بدل العلاج.

6. البعد الحقوقي: يرتبط هذا البعد بضمان حقوق التلاميذ داخل المؤسسة التربوية، مثل الحق في التعليم، والحماية، والكرامة، وعدم التعرض للعنف أو التمييز. حيث تساهم الحوكمة في ترسيخ هذه الحقوق من خلال تطبيق القوانين والأنظمة، بينما يضمن الأمن الإنساني حمايتها بشكل فعلي.⁴

¹ محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 101 .

² نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 133 .

³ عبد الرحمن تيشوري، الإدارة الرشيدة والحكم الصالح، دمشق: دار الفكر، 2007، ص 111 .

⁴ على عوجة، مرجع سبق ذكره، ص 236.

ثالثاً: آليات تجسيد الحوكمة والأمن الإنساني في الوسط المدرسي

يمثل تفعيل العلاقة بين الحوكمة والأمن الإنساني داخل المؤسسة التربوية خطوة أساسية لضمان بيئة تعليمية آمنة وفعالة، حيث لا يكفي توفر الإطار النظري فقط، بل يجب ترجمته إلى آليات عملية داخل الوسط المدرسي. تعمل هذه الآليات على تحسين التسيير المدرسي من جهة، وتعزيز حماية التلاميذ من مختلف التهديدات من جهة أخرى، خاصة في ظل تنامي المخاطر الرقمية¹:

1. **الآليات التنظيمية والإدارية:** تتمثل هذه الآليات في مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم عمل المؤسسة التربوية، مثل توزيع المهام، تحديد المسؤوليات، وضبط العلاقات بين مختلف الفاعلين داخل المدرسة. حيث تعد الإدارة المدرسية الفعالة حجر الأساس في تطبيق الحوكمة، من خلال ضمان وضوح القرارات وسهولة تنفيذها ومتابعتها.² كما تساهم هذه الآليات في:

- تحسين الانضباط داخل المؤسسة.
- تقليل الفوضى الإدارية.
- تعزيز فعالية اتخاذ القرار.
- ضمان سير العملية التعليمية بشكل منظم.

2. **آليات الشفافية والمساءلة:** تقوم هذه الآليات على إتاحة المعلومات داخل المؤسسة التربوية، وتمكين مختلف الفاعلين من الاطلاع على القرارات والسياسات المتخذة، مع وجود نظام واضح للمحاسبة. فكلما زادت الشفافية، كلما ارتفع مستوى الثقة داخل الوسط المدرسي.³ وتشمل هذه الآليات:

- نشر المعلومات الإدارية والتربوية.
- توضيح القرارات المتعلقة بالتلاميذ.
- تقييم أداء الأساتذة والإدارة.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة.

¹ أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

² حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 357.

³ محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 105.

3. الآليات التشاركية: تعد المشاركة من أهم آليات الحوكمة داخل الوسط المدرسي، حيث تقوم على إشراك مختلف الفاعلين في العملية التربوية في اتخاذ القرار، مثل الإدارة، الأساتذة، الأولياء، وأحيانا التلاميذ.¹ وتساهم هذه الآليات في:

- تعزيز الانتماء للمؤسسة.
- تحسين جودة القرارات التربوية.
- تقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع.
- دعم الاستقرار داخل المؤسسة.

4. الآليات الرقمية: في ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبحت الآليات الرقمية جزءا أساسيا من حوكمة المؤسسات التربوية، حيث تعتمد المدارس على التكنولوجيا في التسيير والتواصل والتدريس. في المقابل، أصبحت هذه الآليات ضرورية لتعزيز الأمن الإنساني الرقمي.² وتشمل:

- الرقمنة الإدارية (تسيير الملفات إلكترونيا).
- منصات التعليم عن بعد.
- أنظمة متابعة التلاميذ.
- أدوات الحماية الرقمية.
- كما تسهم في تعزيز:
- سرعة تبادل المعلومات.
- تحسين التواصل بين الفاعلين.
- مراقبة الاستخدام الرقمي داخل المؤسسة.

5. آليات الوقاية والتوعية: تقوم هذه الآليات على استباق المخاطر قبل وقوعها، من خلال نشر الوعي داخل الوسط المدرسي حول مختلف التهديدات، خاصة الرقمية منها. حيث تعد هذه الآلية من أهم تجليات الأمن الإنساني داخل المؤسسة التربوية.³ وتشمل:

¹ على عوجة، مرجع سبق ذكره، ص 241 .
² نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 137 .
³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 39 .

- حملات التوعية بالمخاطر الرقمية.
- حصص تربوية حول الاستخدام الآمن للإنترنت.
- توجيه التلاميذ نفسياً وسلوكياً.
- إشراك الأسرة في الوقاية.

6. آليات الدعم والمتابعة النفسية والاجتماعية: تهدف هذه الآليات إلى حماية التلميذ من الآثار النفسية والاجتماعية للمخاطر المختلفة، من خلال توفير الدعم النفسي داخل المؤسسة التربوية، ومرافقة التلميذ في مواجهة المشكلات.¹ وتشمل:

- الإرشاد النفسي والتربوي.
- متابعة الحالات الاجتماعية الخاصة.
- معالجة ظواهر العنف والتنمر.
- دعم التلاميذ ذوي الصعوبات المدرسية.

¹ عبد الرحمن تيشوري، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المبحث الثاني: ماهية الوسط المدرسي

يعد الوسط المدرسي الفضاء التربوي والاجتماعي الذي تتم فيه عملية التعليم والتعلم، كما يشكل البيئة الأساسية لتنشئة التلميذ وتكوينه معرفيا وسلوكيا ونفسيا. يتميز هذا الوسط بتعدد مكوناته وتداخل أدواره بين مختلف الفاعلين التربويين. مع التحولات الرقمية المعاصرة، أصبح الوسط المدرسي يواجه تحديات جديدة تستدعي إعادة النظر في وظائفه وأساليبه وتنظيمه. من هذا المنطلق، سيتم التطرق إلى مفهوم الوسط المدرسي وخصائصه ووظائفه والتحديات التي عرفها في العصر الرقمي.

المطلب الأول: مفهوم الوسط المدرسي

يعد فهم مفهوم الوسط المدرسي خطوة أساسية في دراسة النظام التربوي، باعتباره الإطار الذي تتجسد داخله مختلف العمليات التعليمية والتربوية. فالوسط المدرسي لا يقتصر على البنية المادية للمؤسسة، بل يشمل أيضا العلاقات الاجتماعية والتنظيمية التي تنشأ بين مختلف الفاعلين داخله. كما أن تحديد هذا المفهوم يساعد على فهم طبيعة التفاعلات التي تؤثر في جودة التعليم والتعلم داخل المؤسسة التربوية. من هذا المنطلق، سيتم التطرق إلى مفهوم الوسط المدرسي من خلال تعريفه وبيان أبعاده الأساسية.

أولا: تعريف الوسط المدرسي

يعد الوسط المدرسي من المفاهيم التربوية التي حظيت باهتمام واسع في الدراسات الحديثة، نظرا لدوره المحوري في بناء العملية التعليمية. يمكن تعريفه بأنه الإطار التربوي الذي يضم مجموعة من العناصر المادية والبشرية والتنظيمية التي تتفاعل فيما بينها داخل المؤسسة التعليمية بهدف تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المسطرة.¹

كما يعرف الوسط المدرسي بأنه البيئة الاجتماعية والتنظيمية التي تتم فيها عملية التعليم والتعلم، والتي تشمل التلاميذ، الأساتذة، الإدارة، البرامج الدراسية، إضافة إلى العلاقات التفاعلية التي تربط بين هذه العناصر داخل المؤسسة.²

ويرى بعض الباحثين أن الوسط المدرسي يمثل نظاما اجتماعيا مصغرا يعكس طبيعة المجتمع، حيث يتأثر بالقيم الثقافية والاجتماعية السائدة، كما يؤثر فيها في الوقت نفسه من خلال دوره التربوي والتكويني.³ ومن جهة أخرى، لا يمكن اختزال الوسط المدرسي في الجانب المادي للمؤسسة فقط، بل يتجاوز ذلك ليشمل

¹ أحسن شحاتة، استراتيجيات التعليم والتعلم الحديثة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص 48.

² أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 266.

³ عبد الفتاح عثمان، علم الاجتماع التربوي، القاهرة: دار الشروق، 2006، ص 121.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المناخ التربوي العام، أي طبيعة العلاقات الإنسانية داخل المدرسة، ومستوى التواصل، ونمط القيادة التربوية، وكل ما يؤثر في سير العملية التعليمية.¹

كما أن تطور الدراسات التربوية الحديثة جعل من الوسط المدرسي مفهوما ديناميكيا، يتغير ويتطور بتغير السياقات الاجتماعية والتكنولوجية، خاصة في ظل إدماج الرقمنة في التعليم، مما وسع من نطاق هذا المفهوم ليشمل أيضا الفضاءات التعليمية الرقمية.

❖ **التعريف الإجرائي:** يقصد بالوسط المدرسي البيئة التعليمية والتنظيمية والاجتماعية التي تضم الإدارة والأساتذة والموظفين والتلاميذ داخل متوسطة شراكة 2، والتي تتم فيها مختلف الأنشطة التربوية والتفاعلات الاجتماعية.

ثانيا: عناصر الوسط المدرسي

يتكون الوسط المدرسي من مجموعة من العناصر المتداخلة التي تشكل في مجموعها بنية المؤسسة التربوية، حيث لا يمكن فهم هذا الوسط إلا من خلال تحليل مكوناته الأساسية التي تتفاعل بشكل مستمر لإنتاج العملية التعليمية. يمكن تصنيف هذه العناصر إلى عناصر بشرية ومادية وتنظيمية، إضافة إلى عنصر المناخ التربوي²:

1. العناصر البشرية: تشكل العناصر البشرية الركيزة الأساسية للوسط المدرسي، وتشمل التلاميذ باعتبارهم

محور العملية التعليمية، والأساتذة باعتبارهم الفاعلين التربويين المباشرين، إضافة إلى الطاقم الإداري الذي يسهر على تنظيم وتسيير المؤسسة. كما يمكن أن نضيف الأولياء باعتبارهم شركاء في العملية التربوية من خارج المؤسسة.³ وتتميز هذه العناصر بكونها عناصر ديناميكية تتفاعل فيما بينها بشكل مستمر، مما يؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم والتحصيل الدراسي.

2. العناصر المادية: تتمثل العناصر المادية في مختلف التجهيزات والوسائل التي تعتمد عليها العملية

التعليمية، مثل الأقسام الدراسية، والمخابر، والمكتبات، والوسائل البيداغوجية، والتجهيزات الرقمية. تعد هذه العناصر ضرورية لتهيئة بيئة تعليمية ملائمة تساعد على تحسين التعلم.⁴ كما أدى إلى إدماج

¹ علي عبد الرازق، التربية والمجتمع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010، ص 95.

² حسن شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

³ أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 270 .

⁴ عبد الفتاح عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الوسائل الرقمية ضمن العناصر المادية للوسط المدرسي، مما غير من العملية التعليمية وأصبح التعليم يعتمد بشكل متزايد على الوسائط الحديثة.

3. **العناصر التنظيمية:** تتعلق العناصر التنظيمية بالقوانين والأنظمة واللوائح التي تضبط عمل المؤسسة التربوية، مثل النظام الداخلي، وبرامج التعليم، وجدول التوقيت، وآليات التسيير الإداري. حيث تلعب هذه العناصر دوراً مهماً في تنظيم العلاقات داخل المؤسسة وضمان سير العملية التعليمية بشكل منظم.¹ كما أن فعالية هذه العناصر ترتبط بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسة التربوية، مثل الشفافية والمساءلة والانضباط.

4. **المناخ التربوي:** يقصد بالمناخ التربوي الجو العام السائد داخل المؤسسة، والذي يتشكل من طبيعة العلاقات بين مختلف الفاعلين، ومستوى التواصل، ونمط القيادة التربوية. كما يعد هذا العنصر من أهم العوامل المؤثرة في نجاح العملية التعليمية، حيث يساهم المناخ الإيجابي في تحسين التحصيل الدراسي وتعزيز دافعية التعلم.² أما المناخ السلبي فيؤدي إلى انتشار المشكلات السلوكية وضعف الأداء التربوي.

المطلب الثاني: خصائص ووظائف الوسط المدرسي

تكتسي دراسة خصائص الوسط المدرسي ووظائفه أهمية كبيرة في فهم طبيعة المؤسسة التربوية باعتبارها نظاماً اجتماعياً وتربوياً متكاملًا. فهذه الخصائص تحدد طبيعة اشتغال المدرسة وعلاقتها بمحيطها، بينما تعكس الوظائف الأدوار التي تضطلع بها في تكوين المتعلم وبناء المجتمع. من خلال تحليل هذه الجوانب يمكن إدراك مدى تعقيد الوسط المدرسي وتعدد أبعاده. عليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم خصائص الوسط المدرسي ثم وظائفه الأساسية في السياق التربوي المعاصر:

أولاً: خصائص الوسط المدرسي

يتميز الوسط المدرسي بمجموعة من الخصائص التي تجعله فضاء تربوياً متميزاً عن باقي الفضاءات الاجتماعية الأخرى، حيث تتداخل فيه الأبعاد التربوية والتنظيمية والاجتماعية بشكل مستمر. كما تساعد هذه الخصائص في عمل فهم طبيعة المؤسسة التربوية وكيفية تفاعل عناصرها الداخلية والخارجية:³

¹ علي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 99 .

² محمد عوض الترتوري، المناخ المدرسي وعلاقته بالتحصيل الدراسي، عمان: دار المسيرة، 2012، ص 64 .

³ حسن شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 62 .

يتميز الوسط المدرسي بمجموعة من الخصائص التي تجعله فضاء تربويا متميزا عن باقي الفضاءات الاجتماعية الأخرى، حيث تتداخل فيه الأبعاد التربوية والتنظيمية والاجتماعية بشكل مستمر. كما تساعد هذه الخصائص في عمل فهم طبيعة المؤسسة التربوية وكيفية تفاعل عناصرها الداخلية والخارجية¹:

1. خاصية النظامية والتنظيم: يخضع الوسط المدرسي لنظام إداري وتربوي منظم تحدده القوانين واللوائح

التربوية، حيث يتم ضبط سير العملية التعليمية من خلال جداول زمنية، وبرامج دراسية، ونظام داخلي يحدد الحقوق والواجبات. كما تضمن هذه الخاصية انتظام العمل داخل المؤسسة واستمراريتها².

2. خاصية التفاعل الاجتماعي: الوسط يعد المدرسي فضاء للتفاعل بين مختلف الفاعلين التربويين، حيث

تنشأ داخله علاقات اجتماعية بين التلاميذ والأساتذة والإدارة والأولياء. حيث يساهم هذا التفاعل في بناء شخصية المتعلم وتطوير مهاراته الاجتماعية.

3. خاصية الديناميكية والتغير: لا يتميز الوسط المدرسي بالثبات، بل هو في حالة تغير مستمر نتيجة

التغيرات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي تحيط به. حيث أصبح هذا التغير أكثر وضوحا مع إدماج الرقمنة في التعليم وتطور أساليب التدريس³.

4. خاصية الانفتاح على المحيط: لم تعد المدرسة نظاما مغلقا، بل أصبحت مؤسسة مفتوحة على محيطها

الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، حيث تتأثر بالأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام والتكنولوجيا، كما تؤثر فيها أيضا⁴.

5. خاصية التنوع: يتميز الوسط المدرسي بتنوع أفراد من حيث القدرات والخلفيات الاجتماعية والثقافية،

مما يجعل منه فضاء للتعدد والتعايش. كمل يشكل هذا التنوع عاملا إيجابيا إذا تم استثماره بشكل جيد داخل العملية التعليمية⁵.

¹ أحسن شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 62 .

² أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 280 .

³ علي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 108 .

⁴ محمد عوض الترتوري، مرجع سبق ذكره، ص 74.

⁵ سامي السويلم، الاقتصاد والتعليم والتنمية البشرية، دمشق: دار الفكر، 2009، ص 92 .

6. **خاصية الطابع التربوي الهادف:** يهدف الوسط المدرسي أساسا إلى تحقيق أهداف تربوية محددة تتمثل

في تكوين المتعلم علميا وأخلاقيا واجتماعيا، مما يجعله مؤسسة ذات وظيفة هادفة وليست عشوائية.¹

ثانيا: وظائف الوسط المدرسي

يؤدي الوسط المدرسي مجموعة من الوظائف التربوية والاجتماعية التي تجعل منه فضاء محوريا في بناء الفرد والمجتمع، إذ لا يقتصر دوره على نقل المعرفة فقط، بل يتعدى ذلك إلى أدوار أكثر شمولاً تتعلق بالتنشئة والتكوين والاندماج الاجتماعي. تختلف هذه الوظائف بحسب طبيعة النظام التربوي والتطورات الاجتماعية والتكنولوجية المحيطة به²:

1. **الوظيفة التربوية والتعليمية:** تعد الوظيفة التربوية والتعليمية الوظيفة الأساسية للوسط المدرسي، حيث

يتم من خلاله نقل المعارف والمهارات والقيم إلى المتعلمين وفق مناهج وبرامج تعليمية محددة. كما

يهدف الوسط المدرسي إلى تنمية قدرات التفكير والتحليل والإبداع لدى التلاميذ، بما يضمن تكوينهم

تكويناً علمياً ومنهجياً سليماً. وتتجسد هذه الوظيفة في مختلف الأنشطة التعليمية داخل القسم، وفي

أساليب التدريس والتقييم التي تعتمد عليها المؤسسة التربوية.

2. **الوظيفة الاجتماعية:** يساهم الوسط المدرسي في عملية التنشئة الاجتماعية للتلاميذ، من خلال إدماجهم

في الحياة الجماعية وتعليمهم قواعد التفاعل الاجتماعي، مثل التعاون، واحترام الآخر، والانضباط. كما

يساعد على نقل القيم الاجتماعية والثقافية من جيل إلى آخر، مما يعزز استمرارية المجتمع.³ كما

يشكل الوسط المدرسي فضاءاً للتعايش بين مختلف الفئات الاجتماعية، مما يساهم في تعزيز التماسك

الاجتماعي.

3. **الوظيفة الثقافية:** يعمل الوسط المدرسي على نقل الثقافة العامة للمجتمع إلى المتعلمين، كما يساهم

في تطويرها وتجديدها من خلال التعليم والبحث والمعرفة. كما يعد التعليم وسيلة أساسية للحفاظ على

الهوية الثقافية وتعزيز الانفتاح على الثقافات الأخرى.⁴

¹ أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 283.

² حسن شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 58 .

³ عبد الفتاح عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 130 .

⁴ علي عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص 103 .

4. **الوظيفة النفسية والتربوية:** يساهم الوسط المدرسي في تحقيق التوازن النفسي للمتعلم من خلال توفير بيئة تعليمية آمنة ومستقرة تساعد على النمو السليم. كما يعمل على تنمية الثقة بالنفس، وتعزيز الدافعية نحو التعلم، ومعالجة بعض المشكلات النفسية والسلوكية داخل المؤسسة.¹
5. **الوظيفة الاقتصادية:** يرتبط الوسط المدرسي بشكل غير مباشر بالتنمية الاقتصادية، من خلال إعداد موارد بشرية مؤهلة قادرة على الاندماج في سوق العمل والمساهمة في التنمية. فالتعليم الجيد يعد استثماراً في رأس المال البشري، وهو أحد أهم عناصر النمو الاقتصادي.²
6. **الوظيفة الوقائية:** في ظل التحولات الرقمية، برزت وظيفة وقائية جديدة للوسط المدرسي، تتمثل في حماية التلاميذ من المخاطر المختلفة، خاصة المخاطر الرقمية مثل الإدمان على الإنترنت، التمر الإلكتروني، والاختراقات الرقمية. حيث يصبح بذلك الوسط المدرسي فضاءاً للتوعية والتحسيس وتكوين سلوك رقمي آمن.³

المطلب الثالث: التحولات التي عرفها الوسط المدرسي في العصر الرقمي

- شهد الوسط المدرسي في العصر الرقمي تحولات عميقة مست مختلف أبعاده التنظيمية والتربوية والاجتماعية، وذلك بفعل التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الذي أعاد تشكيل طريقة التعلم والتدريس والتفاعل داخل المؤسسات التعليمية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة النظر في وظائف المدرسة وأدوارها التقليدية، لتصبح أكثر انفتاحاً على الفضاء الرقمي.
1. **التحول في طرق التعليم والتعلم:** أصبح التعليم في العصر الرقمي يعتمد بشكل متزايد على الوسائط التكنولوجية، مثل المنصات التعليمية، والفصول الافتراضية، والموارد الرقمية. هذا ما أدى إلى الانتقال من التعليم التقليدي القائم على التلقين إلى تعليم تفاعلي يركز على المتعلم ويعزز التعلم الذاتي.⁴

¹ محمد عوض الترتوري، مرجع سبق ذكره، ص 70 .

² سامي السويلم، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

³ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 141 .

⁴ حسن شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

2. **التحول في دور المعلم والمتعلم:** أدى التحول الرقمي إلى تغيير دور المعلم من ناقل للمعرفة إلى موجه وميسر للعملية التعليمية، بينما أصبح المتعلم أكثر استقلالية في البحث عن المعلومة وبناء معارفه بنفسه. هذا ما يعكس تغيراً جوهرياً في العلاقة التربوية داخل الوسط المدرسي.¹
3. **التحول في البنية التنظيمية للمدرسة:** أصبح الوسط المدرسي يعتمد على أنظمة رقمية في التسيير الإداري والتربوي، مثل تسجيل التلاميذ إلكترونياً، وإدارة الامتحانات، والتواصل الرقمي بين مختلف الفاعلين. حيث ساهم ذلك في تحسين فعالية التسيير وسرعة اتخاذ القرار.²
4. **التحول في أنماط التواصل التربوي:** أصبح التواصل داخل الوسط المدرسي لا يقتصر على الفضاء المادي، بل امتد إلى الفضاء الرقمي، من خلال البريد الإلكتروني، والمنصات التعليمية، وتطبيقات التواصل. حيث ساهم هذا التحول في تعزيز العلاقة بين المدرسة والأسرة والتلاميذ.³
5. **بروز المخاطر الرقمية:** رغم الإيجابيات الكبيرة للتحول الرقمي، إلا أنه أدى إلى ظهور مخاطر جديدة داخل الوسط المدرسي، مثل:

- التتمر الإلكتروني.
- الإدمان على الأجهزة الرقمية.
- اختراق الخصوصية.
- انتشار المحتويات غير المناسبة.
- ضعف الرقابة على الاستخدام الرقمي.⁴

¹ أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 287 .

² علي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 112 .

³ محمد عوض الترتوري، مرجع سبق ذكره، ص 79 .

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 193 .

المبحث الثالث: ماهية المخاطر الرقمية

أدى التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى بروز فضاء رقمي واسع أصبح جزءاً أساسياً من الحياة اليومية، خاصة داخل الوسط التربوي. رغم ما وفرتة الرقمنة من فرص في مجال التعليم والتواصل، إلا أنها أفرزت في المقابل مجموعة من المخاطر التي تهدد أمن الأفراد واستقرارهم النفسي والاجتماعي. حيث تعد فئة التلاميذ من أكثر الفئات عرضة لهذه التهديدات نتيجة الاستخدام المتزايد للوسائط الرقمية وضعف الوعي بمخاطرها من هذا المنطلق، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المخاطر الرقمية وأسباب انتشارها وآثارها المختلفة على التلاميذ داخل الوسط المدرسي.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الرقمية

أصبحت المخاطر الرقمية من أبرز التحديات التي فرضها التطور التكنولوجي المعاصر، نتيجة التوسع الكبير في استخدام الوسائط الرقمية والإنترنت في مختلف مجالات الحياة، بما فيها المجال التربوي. كما أدى هذا التحول إلى ظهور تهديدات جديدة تمس الأفراد والمؤسسات على حد سواء، خاصة فئة التلاميذ باعتبارهم d أكثر الفئات استخداماً للتكنولوجيا الحديثة. كما تتميز هذه المخاطر بتعدد أشكالها وآثارها النفسية والاجتماعية والتربوية. من هذا المنطلق، سيتم التطرق إلى مفهوم المخاطر الرقمية وخصائصها وأنواعها المختلفة داخل البيئة الرقمية المعاصرة:

أولاً: تعريف المخاطر الرقمية

تعد المخاطر الرقمية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما صاحبه من توسع كبير في استخدام الإنترنت والوسائط الرقمية في مختلف مجالات الحياة. حيث أدى هذا التحول الرقمي إلى بروز مجموعة من التهديدات الجديدة التي تستهدف الأفراد والمؤسسات عبر الفضاء الإلكتروني، مما جعل المخاطر الرقمية من القضايا الأساسية في الدراسات الأمنية والاجتماعية المعاصرة.¹

ومن الناحية اللغوية، يشير مفهوم "الخطر" إلى كل ما يمكن أن يسبب ضرراً أو تهديداً للفرد أو المجتمع، بينما يرتبط مفهوم "الرقمي" بكل ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة والبيانات الإلكترونية وشبكات الاتصال.²

¹ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 161 .

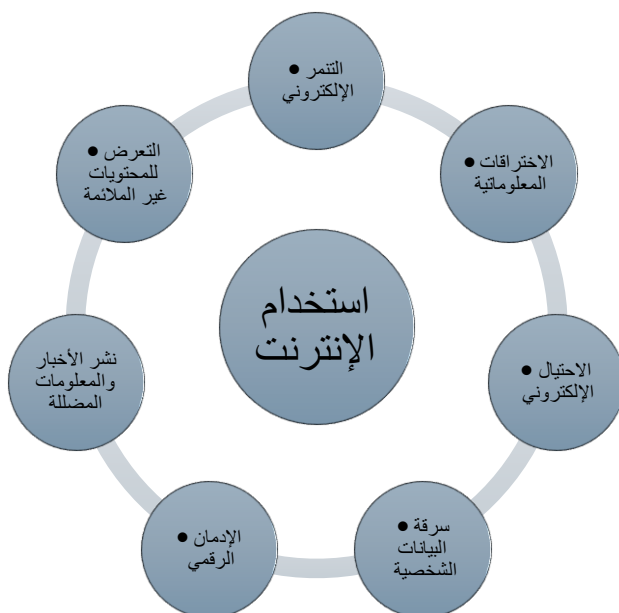
² ابن منظور، مرجع سبق ذكره، ص 256 .

أما اصطلاحاً، فتعرف المخاطر الرقمية بأنها مجموعة التهديدات والأضرار المحتملة الناتجة عن استخدام الوسائط الرقمية والتكنولوجيات الحديثة، والتي قد تؤثر على أمن الأفراد أو المؤسسات أو البيانات أو الأنظمة الإلكترونية.¹

كما تعرف أيضاً بأنها "الآثار السلبية التي قد تنتج عن سوء استخدام التكنولوجيا الرقمية أو التعرض للتهديدات الإلكترونية، بما يؤدي إلى أضرار نفسية أو اجتماعية أو تربوية أو أمنية".²

❖ **التعريف الإجرائي:** يقصد بالمخاطر الرقمية جميع التهديدات الناجمة عن استخدام الوسائط الرقمية والإنترنت، مثل التمرر الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية، والاحتيال الإلكتروني، والإدمان الرقمي، والتعرض للمحتويات الضارة.

الشكل رقم (01-03): التهديدات المرتبطة باستخدام الإنترنت



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على حسن عماد مكاي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ص 88.

يوضح الشكل أبرز التهديدات والمخاطر المرتبطة باستخدام الإنترنت، حيث يظهر استخدام الإنترنت في مركز الشكل باعتباره المحور الذي تنبثق عنه مجموعة من المخاطر الرقمية. حيث تتمثل هذه التهديدات في التمرر الإلكتروني، والاختراقات المعلوماتية، والاحتيال الإلكتروني، وسرقة البيانات الشخصية، والإدمان الرقمي، ونشر الأخبار والمعلومات المضللة، والتعرض للمحتويات غير الملائمة.

¹ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 161 .

² عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 205.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

ويبرز الشكل أن هذه المخاطر مترابطة فيما بينها وتشكل تحديات حقيقية أمام الأفراد، خاصة التلاميذ، نظراً لما قد تسببه من آثار نفسية واجتماعية وتربوية وأمنية. كما يعكس ضرورة تعزيز الوعي الرقمي وتبني إجراءات وقائية للحد من هذه التهديدات وضمان استخدام آمن ومسؤول للإنترنت. وقد ساهم الانتشار الواسع للهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي في زيادة هذه المخاطر، خاصة لدى فئة الأطفال والمراهقين، الذين يقبلون على استخدام التكنولوجيا بشكل مكثف دون امتلاك وعي كاف بكيفية الحماية الرقمية.¹

وفي الوسط المدرسي، تكتسب المخاطر الرقمية أهمية خاصة، نظراً لاعتماد المؤسسات التعليمية بشكل متزايد على الوسائط الرقمية في التعليم والتواصل والتسيير. رغم ما توفره هذه الوسائل من مزايا، إلا أنها قد تعرض التلاميذ لمخاطر متعددة تمس أمنهم النفسي والاجتماعي والمعرفي.² كما أن المخاطر الرقمية تتميز بكونها عابرة للحدود، وسريعة الانتشار، وصعبة التحكم، مما يجعل مواجهتها تتطلب تضافر جهود الأسرة والمدرسة والمجتمع والدولة في إطار مقارنة شمولية قائمة على الحوكمة والأمن الإنساني.³

ثانياً: خصائص المخاطر الرقمية

تتميز المخاطر الرقمية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن المخاطر التقليدية، سواء من حيث طبيعتها أو أساليب انتشارها أو حجم تأثيرها. كما ساهم التطور التكنولوجي السريع في تعقيد هذه المخاطر وجعلها أكثر تنوعاً وانتشاراً، خاصة داخل المجتمعات التي تعتمد بشكل متزايد على الوسائط الرقمية.⁴

1. السرعة في الانتشار: تعد السرعة من أبرز خصائص المخاطر الرقمية، حيث تنتشر التهديدات الإلكترونية بشكل سريع عبر شبكات الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، مما يجعل آثارها تمتد إلى عدد كبير من الأفراد في وقت قصير.

¹ أحمد بدر، الإعلام الجديد والتحول الرقمي، القاهرة: عالم الكتب، 2015، ص 112 .

² أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 301.

³ حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، القاهرة: الدار المصرية، 2009، ص 88 .

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 209.

2. **الطابع العابر للحدود** لا ترتبط المخاطر الرقمية بحدود جغرافية محددة، بل يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى بسهولة عبر الفضاء الإلكتروني هذا، يجعلها مخاطر عالمية تتطلب تعاوناً دولياً لمواجهتها¹.
3. **الطابع العابر للحدود**: لا ترتبط المخاطر الرقمية بحدود جغرافية محددة، بل يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى بسهولة عبر الفضاء الإلكتروني، هذا ما يجعلها مخاطر عالمية تتطلب تعاوناً دولياً لمواجهتها².
4. **صعوبة الاكتشاف والمراقبة**: تتميز بعض المخاطر الرقمية بصعوبة اكتشافها، خاصة الجرائم الإلكترونية التي تتم بطرق تقنية معقدة، مثل الاختراقات أو سرقة البيانات أو انتحال الهوية الرقمية³.
5. **التنوع والتجدد المستمر**: تتسم المخاطر الرقمية بالتنوع والتطور المستمر نتيجة التقدم التكنولوجي، حيث تظهر باستمرار أشكال جديدة من التهديدات الإلكترونية، مثل تطبيقات الاحتيال الحديثة أو أساليب التمر الرقمي الجديدة.
6. **التأثير النفسي والاجتماعي**: لا تقتصر آثار المخاطر الرقمية على الجانب التقني فقط، بل تمتد إلى الجوانب النفسية والاجتماعية، خاصة لدى الأطفال والمراهقين. فقد تؤدي بعض الممارسات الرقمية إلى القلق أو العزلة أو ضعف الثقة بالنفس.
7. **سهولة الوصول إلى الفئات الهشة**: تستهدف المخاطر الرقمية غالباً الفئات الأكثر استخداماً للتكنولوجيا، وعلى رأسها التلاميذ والمراهقون، نظراً لقلة خبرتهم وضعف وعيهم الأمني الرقمي⁴.
8. **الارتباط بالتكنولوجيا الحديثة**: ترتبط المخاطر الرقمية بشكل مباشر بتطور الوسائط التكنولوجية، حيث كلما تطورت التكنولوجيا ظهرت تهديدات رقمية جديدة أكثر تعقيداً، وهو ما يجعل هذه المخاطر في حالة تطور دائم⁵.

¹ حسن عماد مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² حسن عماد مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

³ محمد فتحي عبد الهادي، أمن المعلومات، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص 61.

⁴ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 166.

⁵ أحمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص 118.

ثالثاً: أنواع المخاطر الرقمية

المخاطر تتنوع الرقمية بتنوع استخدامات التكنولوجيا الحديثة والفضاءات الرقمية، حيث لم تعد تقتصر على التهديدات التقنية فقط، بل أصبحت تشمل جوانب نفسية واجتماعية وتربوية وأخلاقية. كما يزداد تأثير هذه المخاطر داخل الوسط المدرسي بسبب الاستخدام المكثف للتكنولوجيا من طرف التلاميذ والمراهقين:

1. **التنمر الإلكتروني:** يعد التنمر الإلكتروني من أكثر المخاطر الرقمية انتشاراً بين التلاميذ، ويتمثل في استخدام الوسائط الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي للإساءة إلى الآخرين أو تهديدهم أو نشر الشائعات.
2. **الإدمان الرقمي:** يقصد بالإدمان الرقمي الاستخدام المفرط وغير المتوازن للأجهزة الإلكترونية والإنترنت، بشكل يؤثر على الحياة اليومية للفرد. حيث يظهر هذا النوع من المخاطر بشكل واضح لدى التلاميذ نتيجة قضاء ساعات طويلة أمام الهواتف الذكية والألعاب الإلكترونية.¹
3. **الاختراقات المعلوماتية وسرقة البيانات:** تشمل هذه المخاطر عمليات اختراق الحسابات الشخصية أو سرقة المعلومات والبيانات الخاصة بالمستخدمين، سواء عبر الروابط المزيفة أو التطبيقات غير الآمنة أو الهجمات الإلكترونية المختلفة.²
4. **التعرض للمحتويات غير الملائمة:** يواجه التلاميذ عبر الإنترنت محتويات غير مناسبة لأعمارهم، مثل مشاهد العنف أو المواقع غير الأخلاقية أو الأفكار المتطرفة، وهو ما قد يؤثر على سلوكهم وقيمهم الاجتماعية.³
5. **الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة:** تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات غير الموثوقة بشكل سريع، مما يؤدي إلى تضليل المستخدمين والتأثير على وعيهم وتفكيرهم.⁴
6. **الاحتيال الإلكتروني:** يتمثل الاحتيال الإلكتروني في استغلال الوسائط الرقمية لخداع الأفراد وسرقة أموالهم أو بياناتهم الشخصية، من خلال الرسائل المزيفة أو المواقع الوهمية أو التطبيقات الاحتيالية.⁵

¹حسن عماد مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 97 .

²أحمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص 123 .

³محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 66 .

⁴علي عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص 126 .

⁵نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 171 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

7. العزلة الاجتماعية وضعف التفاعل الواقعي: أدى الاستخدام المفرط للوسائط الرقمية إلى تراجع التفاعل الاجتماعي المباشر، مما تسبب في انتشار العزلة الاجتماعية وضعف مهارات التواصل الواقعي.
8. الجرائم الإلكترونية: تشمل الجرائم الإلكترونية مختلف الأنشطة غير القانونية التي تتم عبر الفضاء الرقمي، مثل القرصنة، والابتزاز الإلكتروني، والتشهير، وانتحال الهوية الرقمية.

الجدول رقم (01-01): الفرق بين المخاطر التقليدية والمخاطر الرقمية

أوجه المقارنة	المخاطر التقليدية	المخاطر الرقمية
الطبيعة	مادية ومباشرة	إلكترونية وافتراسية
الانتشار	محدود وبطيء	سريع وعابر للحدود
الوسائل	أدوات تقليدية	تكنولوجيا وإنترنت
الفئات المستهدفة	فئات محددة	جميع الفئات خاصة التلاميذ
الآثار	جسدية ومادية	نفسية واجتماعية ورقمية
المواجهة	وسائل أمنية تقليدية	حماية رقمية وتوعية إلكترونية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عبد النور بن عنتر، التحولات الأمنية الدولية المعاصرة، ص 214.

يبين الجدول أوجه الاختلاف بين المخاطر التقليدية والمخاطر الرقمية من حيث الطبيعة والانتشار والوسائل والفئات المستهدفة والآثار وطرق المواجهة. فالمخاطر التقليدية تكون غالبا مادية ومباشرة وترتبط ببيئة محددة، في حين تتميز المخاطر الرقمية بطابعها الافتراضي واعتمادها على التكنولوجيا وشبكات الإنترنت.

كما يوضح الجدول أن المخاطر الرقمية تمتاز بسرعة انتشارها وقدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية، مما يجعل تأثيرها أوسع مقارنة بالمخاطر التقليدية التي يكون انتشارها أكثر محدودية. حيث تستهدف المخاطر الرقمية مختلف الفئات، خاصة التلاميذ والشباب بحكم كثافة استخدامهم للوسائل الرقمية.

أما من حيث الآثار، فإن المخاطر التقليدية غالبا ما تترك أثارا جسدية أو مادية، بينما تؤدي المخاطر الرقمية إلى آثار نفسية واجتماعية وتربوية قد تكون أكثر تعقيدا واستمرارية. لذلك تتطلب مواجهتها اعتماد آليات حديثة قائمة على التوعية الرقمية والأمن السيبراني إلى جانب الرقابة والتأطير التربوي.

المطلب الثاني: أسباب انتشار المخاطر الرقمي

تعود أسباب انتشار المخاطر الرقمية إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بالتطور التكنولوجي السريع وتوسع استخدام الإنترنت داخل المجتمع، خاصة لدى فئة التلاميذ. كما أن ضعف الوعي الرقمي وغياب الرقابة التربوية والأسرية ساهم في زيادة التعرض لهذه المخاطر. إضافة إلى ذلك، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما في تسريع انتشارها. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أبرز الأسباب المؤدية إلى تفاقم المخاطر الرقمية في الوسط المدرسي:

أولاً: التطور التكنولوجي والانتشار الواسع للإنترنت: ساهم التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات

والاتصال في انتشار واسع للإنترنت والهواتف الذكية، مما جعل الوصول إلى الفضاء الرقمي أمرا سهلا ومتاحا لجميع الفئات، خاصة التلاميذ. هذا الانتشار الواسع زاد من احتمالية التعرض للمخاطر الرقمية.¹

ثانياً: ضعف الوعي الرقمي: يعد ضعف الثقافة الرقمية لدى التلاميذ والأولياء من أهم أسباب انتشار المخاطر الرقمية، حيث يؤدي غياب التوعية بأساليب الاستخدام الآمن للتكنولوجيا إلى الوقوع في ممارسات رقمية خطيرة دون إدراك مسبق.²

ثالثاً: ضعف الرقابة الأسرية والتربوية: يساهم ضعف متابعة الأولياء لاستخدام الأبناء للإنترنت، إضافة إلى محدودية الرقابة داخل المؤسسات التربوية، في زيادة تعرض التلاميذ للمخاطر الرقمية واستعمالهم غير المنظم للتكنولوجيا.³

رابعاً: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي: تلعب منصات التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في نشر المحتويات الرقمية بسرعة، كما تؤثر على سلوكيات التلاميذ من خلال التقليد والتفاعل غير الواعي مع المحتوى، مما يزيد من احتمالية التعرض للمخاطر.⁴

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 227 .

² أحمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص 139 .

³ أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 312 .

⁴ حسن عماد مكاي، مرجع سبق ذكره، ص 112 .

خامسا: غياب البدائل الترفيهية والتربوية: يؤدي غياب الأنشطة التربوية والترفيهية البديلة إلى لجوء التلاميذ بشكل مفرط إلى الوسائط الرقمية، مما يرفع من نسبة الاستخدام غير المنظم للتكنولوجيا ويزيد من المخاطر المرتبطة بها.¹

سادسا: ضعف آليات الحماية والتشريع الرقمي: يساهم عدم كفاية القوانين والإجراءات الرقابية الخاصة بالفضاء الرقمي في سهولة انتشار المخاطر الرقمية وصعوبة التحكم فيها بشكل فعال.²

المطلب الثالث: آثار المخاطر الرقمية على التلاميذ

تعد آثار المخاطر الرقمية على التلاميذ من أهم الجوانب التي تستوجب الدراسة والتحليل، نظرا لتأثيرها المباشر على مختلف أبعاد شخصية المتعلم. فالاستخدام غير الآمن للتكنولوجيا داخل الوسط المدرسي وخارجه يفرز نتائج متعددة تمس الجانب النفسي والتربوي والاجتماعي للتلميذ. كما أن هذه الآثار تتفاقم مع ضعف الوعي الرقمي وغياب الرقابة التربوية. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أهم الآثار المترتبة عن المخاطر الرقمية على التلاميذ داخل الوسط المدرسي:

أولا: الآثار النفسية: تؤدي المخاطر الرقمية إلى مجموعة من التأثيرات النفسية على التلاميذ، مثل القلق والتوتر وضعف الثقة بالنفس، إضافة إلى الشعور بالعزلة والخوف في بعض الحالات، خاصة عند التعرض للتمتر الإلكتروني أو الابتزاز الرقمي.³

ثانيا: الآثار التربوية والتعليمية: تؤثر المخاطر الرقمية بشكل مباشر على التحصيل الدراسي للتلاميذ، من خلال ضعف التركيز والانتباه، وتراجع مستوى التحصيل، وإهمال الواجبات الدراسية نتيجة الاستخدام المفرط للوسائط الرقمية.⁴

¹ محمد عوض الترتوري، مرجع سبق ذكره، ص 107 .

² محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 71 .

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 235 .

⁴ أحمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص 147 .

ثالثا: الآثار الاجتماعية: تساهم المخاطر الرقمية في إضعاف العلاقات الاجتماعية داخل الوسط المدرسي، حيث تقل فرص التواصل المباشر بين التلاميذ، وتزداد العزلة والانطواء نتيجة الانغماس في العالم الافتراضي.¹

رابعا: الآثار السلوكية: قد تؤدي بعض المحتويات الرقمية إلى ظهور سلوكيات غير سليمة لدى التلاميذ، مثل العنف اللفظي، والتقليد السلبي، والانخراط في سلوكيات غير منضبطة داخل وخارج المؤسسة التربوية.²

خامسا: الآثار القيمية: يساهم التعرض المستمر للمحتويات غير الملائمة في إضعاف المنظومة القيمية لدى التلاميذ، من خلال التأثير بسلوكيات دخيلة لا تتماشى مع القيم التربوية والاجتماعية للمجتمع.³

سادسا: الآثار الأمنية: تشكل المخاطر الرقمية تهديدا مباشرا لأمن التلاميذ، من خلال سرقة البيانات الشخصية، أو التعرض للاختراقات الإلكترونية، أو استغلال المعلومات الخاصة بهم بطرق غير مشروعة.⁴

¹ حسن عماد مكاري، مرجع سبق ذكره، ص 120 .

² محمد عوض الترتوري، مرجع سبق ذكره، ص 113 .

³ علي عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص 142 .

⁴ محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

خلاصة

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، من خلال التطرق إلى مفاهيم الحوكمة والأمن الإنساني والوسط المدرسي والمخاطر الرقمية، وذلك بهدف بناء أرضية نظرية تساعد على فهم إشكالية البحث كما تبين أن الحوكمة تمثل إطاراً تنظيمياً يقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، في حين يعبر الأمن الإنساني عن مقاربة شمولية تهدف إلى حماية الإنسان في مختلف أبعاده.

كما أظهر الفصل أن الوسط المدرسي يشكل بيئة تربية واجتماعية متكاملة تتفاعل فيها عناصر بشرية ومادية وتنظيمية، وتؤدي وظائف متعددة تتجاوز الجانب التعليمي إلى الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية. في المقابل، برزت المخاطر الرقمية كأحد التحديات الحديثة التي فرضها التطور التكنولوجي، والتي تؤثر بشكل مباشر على التلاميذ داخل الوسط المدرسي.

وقد خلص الفصل إلى أن التحولات الرقمية قد أعادت تشكيل طبيعة الوسط المدرسي، مما جعل من الضروري تعزيز آليات الحوكمة والأمن الإنساني من أجل مواجهة المخاطر الرقمية وضمان بيئة تعليمية آمنة وفعالة، وهو ما يمهد للانتقال إلى الفصل الثاني الذي سيتناول الجوانب التطبيقية والآليات العملية للوقاية.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية.

تمهيد

يشكل هذا الفصل امتدادا منطقيا للإطار النظري الذي تم التطرق إليه في الفصل الأول، حيث ينتقل بالبحث من مستوى المفاهيم والتحليل النظري إلى مستوى التطبيق، من خلال دراسة كيفية توظيف الحوكمة والأمن الإنساني كآلية فعالة للوقاية من المخاطر الرقمية داخل الوسط المدرسي. فمع تصاعد التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي داخل المؤسسات التربوية، أصبح من الضروري البحث في الأطر التنظيمية والآليات العملية التي تضمن حماية التلاميذ وتعزيز أمنهم الرقمي في بيئة تعليمية متغيرة.

كما يهدف هذا الفصل إلى إبراز دور الحوكمة في إعادة تنظيم إدارة الوسط المدرسي وفق مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، وربطها بمقاربة الأمن الإنساني التي تركز على حماية الفرد في مختلف أبعاده. إضافة إلى ذلك، سيتم التطرق إلى التجارب الدولية في هذا المجال، ثم تحليل أهم الاستراتيجيات الوقائية المعتمدة للحد من المخاطر الرقمية وتعزيز الأمن المدرسي في سياق التحول الرقمي. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: آليات الحوكمة في الوسط المدرسي.

المبحث الثاني: التجارب الدولية في الحوكمة المدرسية.

المبحث الثالث: استراتيجيات الوقاية من المخاطر الرقمية.

المبحث الرابع: الوسط المدرسي في الجزائر - الواقع الرقمي والتحديات الأمنية.

المبحث الأول: آليات الحوكمة في الوسط المدرسي

يهدف هذا المبحث إلى دراسة أهم آليات الحوكمة المعتمدة داخل الوسط المدرسي من خلال إبراز مختلف الأطر التنظيمية والرقابية والتشاركية والرقمية. كما يسعى إلى توضيح كيفية توظيف هذه الآليات في تحسين التسيير المدرسي وتعزيز جودة الأداء التربوي. يأتي ذلك في إطار البحث عن سبل فعالة للحد من المخاطر الرقمية وضمان بيئة تعليمية آمنة.

المطلب الأول: الآليات التنظيمية والرقابية

تعد الآليات التنظيمية والرقابية من أهم أدوات الحوكمة داخل الوسط المدرسي، حيث تهدف إلى ضبط سير العمل التربوي والإداري وضمان احترام القوانين والتنظيمات الداخلية للمؤسسة. كما تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين جودة التسيير المدرسي. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أهم هذه الآليات ودورها في تنظيم الوسط المدرسي:

أولاً: الآليات التنظيمية

تتمثل الآليات التنظيمية في مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم عمل المؤسسة التربوية، وتحدد طريقة سيرها الداخلي بما يضمن الانسجام بين مختلف مكوناتها. تشمل هذه الآليات النظام الداخلي للمؤسسة، توزيع المهام بين الطاقم الإداري والتربوي، تحديد صلاحيات كل فاعل، وضبط جداول التوقيت والبرامج الدراسية¹.

وتكمن أهمية هذه الآليات في كونها تساهم في خلق بيئة مدرسية منظمة تقل فيها الفوضى الإدارية، وتزداد فيها فعالية الأداء التربوي. كما تساعد على وضوح الرؤية داخل المؤسسة، مما يسهل عملية اتخاذ القرار ويضمن تنفيذه بشكل منسق.

إضافة إلى ذلك، فإن التنظيم الجيد داخل المؤسسة التربوية يعزز من استقرار الوسط المدرسي، ويحد من التداخل في الصلاحيات، ويضمن احترام التسلسل الإداري، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والتعلم.

ثانياً: الآليات الرقابية

تقوم الآليات الرقابية على متابعة وتقييم مختلف الأنشطة داخل المؤسسة التربوية بهدف ضمان احترام القوانين والمعايير التربوية، وتحقيق الأهداف المسطرة. تتمثل هذه الآليات في التفتيش التربوي، المراقبة الإدارية، التقييم الدوري للأداء، إضافة إلى تقارير المتابعة الداخلية².

¹ أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 320.

² حسين حريم، مرجع سبق ذكره، ص 365.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

وتساهم هذه الآليات في الكشف المبكر عن الاختلالات والصعوبات التي قد تواجه العملية التعليمية، والعمل على معالجتها في الوقت المناسب. كما تعزز من مبدأ المساواة داخل المؤسسة، حيث يصبح كل فاعل مسؤولاً عن أدائه ونتائجه.

كما أن الرقابة الفعالة تساعد على تحسين جودة التعليم من خلال تقييم الأداء التربوي بشكل مستمر، وضمان احترام المعايير البيداغوجية والإدارية، مما يرفع من مستوى الكفاءة داخل الوسط المدرسي. وعليه، فإن التكامل بين الآليات التنظيمية والرقابية يشكل أساساً مهماً لتفعيل الحوكمة داخل المؤسسة التربوية، حيث تضمن التنظيم من جهة، والمتابعة والتقييم من جهة أخرى، بما يعزز فعالية التسيير وجودة الأداء.

المطلب الثاني: الآليات التشاركية

تعد الآليات التشاركية من أهم ركائز الحوكمة داخل الوسط المدرسي، حيث تقوم على إشراك مختلف الفاعلين التربويين في عملية اتخاذ القرار وتسيير المؤسسة. يعكس هذا التوجه التحول من الإدارة التقليدية المركزية إلى إدارة أكثر انفتاحاً تقوم على التعاون وتبادل المسؤولية بين الإدارة والأساتذة والتلاميذ وأولياء الأمور. كما تسهم هذه الآليات في تعزيز الشفافية وتحسين جودة الأداء التربوي، من خلال بناء علاقة تفاعلية بين المدرسة ومحيطها الاجتماعي. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أهم مظاهر هذه الآليات ودورها في دعم الحوكمة داخل الوسط المدرسي.

أولاً: مفهوم المشاركة داخل الوسط المدرسي

يقصد بالمشاركة داخل الوسط المدرسي إشراك مختلف الفاعلين التربويين في التخطيط واتخاذ القرار وتقييم السياسات التعليمية، بما يضمن توزيع المسؤوليات وتحقيق نوع من التوازن داخل المؤسسة التربوية. حيث تعتبر هذه المشاركة وسيلة لتعزيز الانتماء للمؤسسة وتحسين جودة القرارات المتخذة.¹

ثانياً: مشاركة الإدارة التربوية

تلعب الإدارة التربوية دوراً محورياً في تفعيل الآليات التشاركية، من خلال فتح المجال أمام مختلف الأطراف للمساهمة في اتخاذ القرار، وتنظيم الاجتماعات الدورية، والاستماع إلى اقتراحات الأساتذة والأولياء. كما تعمل على تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين لضمان سير العملية التعليمية بشكل فعال.²

¹ علي عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص 145 .

² أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 325 .

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

ثالثا: مشاركة الأساتذة

يعد الأساتذة من أهم الفاعلين داخل الوسط المدرسي، حيث يساهمون في تقديم الاقتراحات البيداغوجية، وتقييم البرامج التعليمية، والمشاركة في مجالس الأقسام والمجالس التربوية. تساعد هذه المشاركة في تحسين جودة التعليم وتكييفه مع حاجات التلاميذ.¹

رابعا: مشاركة الأولياء

تشكل مشاركة الأولياء عنصرا أساسيا في نجاح العملية التربوية، من خلال متابعة المسار الدراسي لأبنائهم، والتواصل المستمر مع المؤسسة، والمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة المدرسية. كما تعزز هذه المشاركة العلاقة بين المدرسة والأسرة، مما ينعكس إيجابا على التحصيل الدراسي للتلاميذ.²

خامسا: مشاركة التلاميذ

رغم كونها محدودة نسبيا، إلا أن مشاركة التلاميذ أصبحت مهمة في بعض الجوانب، مثل مجالس التلاميذ والأنشطة المدرسية، حيث يتم تمكينهم من التعبير عن آرائهم واقتراحاتهم. يساهم ذلك في تنمية روح المسؤولية لديهم وتعزيز انتمائهم للمؤسسة.³

سادسا: أهمية الآليات التشاركية

تساهم الآليات التشاركية في⁴:

- تحسين جودة القرارات التربوية.
- تعزيز الشفافية داخل المؤسسة.
- تقوية العلاقة بين المدرسة ومحيطها.
- الحد من التوترات والصراعات الداخلية.
- دعم الاستقرار التربوي داخل الوسط المدرسي.

وعليه، فإن الآليات التشاركية تمثل بعدا أساسيا في الحوكمة المدرسية، لأنها تحول المؤسسة التربوية إلى فضاء جماعي قائم على التعاون والتكامل بدل المركزية والانفراد بالقرار.

¹ حسن شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 70 .

² محمد عوض الترتوري، مرجع سبق ذكره، ص 118 .

³ حسين حريم، مرجع سبق ذكره، ص 372 .

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 240.

المطلب الثالث: الآليات الرقمية

تعد الآليات الرقمية أحد أهم المستجدات التي فرضها التحول التكنولوجي على منظومة الحوكمة داخل الوسط المدرسي، حيث أصبحت المؤسسات التربوية تعتمد بشكل متزايد على الوسائط الرقمية في التسيير والإدارة والتواصل. حيث تساهم هذه الآليات في تحسين فعالية الأداء المدرسي من خلال تسهيل تبادل المعلومات، وتطوير أساليب المتابعة والتقييم، وتعزيز الشفافية في التسيير. كما تلعب دورا محوريا في دعم الأمن الرقمي داخل المؤسسة التربوية، خاصة في ظل تنامي المخاطر الرقمية التي تهدد التلاميذ. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أهم الآليات الرقمية ودورها في تفعيل الحوكمة داخل الوسط المدرسي:

أولاً: مفهوم الآليات الرقمية في الوسط المدرسي

يقصد بالآليات الرقمية مجموعة الأدوات والأنظمة التكنولوجية التي تعتمد عليها المؤسسة التربوية في التسيير الإداري والبيداغوجي والتواصلي، بهدف تحسين الأداء وتسهيل العمليات داخل الوسط المدرسي. حيث تشمل هذه الآليات مختلف المنصات الرقمية، والأنظمة المعلوماتية، وقواعد البيانات، ووسائل الاتصال الحديثة التي تسمح بتبادل المعلومات بسرعة وفعالية.¹

وتعد هذه الآليات جزءا من التحول الرقمي الذي تشهده المؤسسات التعليمية، حيث لم يعد التسيير يعتمد فقط على الوسائل التقليدية، بل أصبح يركز على الرقمنة كعنصر أساسي في الحوكمة الحديثة.

ثانياً: الرقمنة في التسيير الإداري المدرسي

ساهمت الرقمنة في تطوير التسيير الإداري داخل المؤسسات التربوية، من خلال اعتماد أنظمة معلوماتية لتسجيل التلاميذ، وتتبع الحضور والغياب، وإعداد الجداول الزمنية، وإدارة الملفات التربوية. كما ساعدت على تقليص الإجراءات الورقية وتسريع اتخاذ القرار.² كما تسمح هذه الآليات بتحسين دقة المعطيات الإدارية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز الشفافية في التسيير، مما ينعكس إيجابا على جودة الحوكمة داخل الوسط المدرسي.

ثالثاً: المنصات الرقمية في العملية التعليمية

أصبحت المنصات الرقمية جزءا أساسيا من العملية التعليمية، حيث يتم استخدامها في تقديم الدروس، ومشاركة الموارد التعليمية، والتواصل بين الأساتذة والتلاميذ. كما ساهمت هذه المنصات في تعزيز التعلم عن بعد وتوسيع فرص الوصول إلى المعرفة.³ كما تتيح هذه الوسائل إمكانية متابعة التلاميذ بشكل مستمر، وتقديم الدعم البيداغوجي الفردي، مما يعزز من فعالية العملية التعليمية.

¹ نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 185 .

² أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 330 .

³ حسن شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 55 .

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

رابعاً: أنظمة المراقبة والمتابعة الرقمية

تعتمد المؤسسات التربوية على أنظمة رقمية لمتابعة الأداء التربوي، مثل قواعد البيانات الخاصة بالنتائج الدراسية، ومنصات تقييم التلاميذ، وأنظمة تحليل المعطيات التربوية. حيث تساعد هذه الأدوات في اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.¹ كما تسهم في تحسين عملية التقييم المستمر، وكشف الصعوبات التعليمية في وقت مبكر، مما يسمح بالتدخل التربوي المناسب.

خامساً: الآليات الرقمية لتعزيز الأمن المدرسي

تلعب الآليات الرقمية دوراً مهماً في تعزيز الأمن داخل الوسط المدرسي، من خلال أنظمة الحماية الإلكترونية، وتصفية المحتوى، ومراقبة استخدام الإنترنت داخل المؤسسة. كما تساهم في الحد من المخاطر الرقمية التي قد يتعرض لها التلاميذ.² وتساعد هذه الآليات في خلق بيئة رقمية آمنة، تحمي التلاميذ من التهديدات الإلكترونية مثل الاختراقات والتتبع الرقمي والاحتيال الإلكتروني.

سادساً: أهمية الآليات الرقمية في الحوكمة المدرسية

تساهم الآليات الرقمية في³:

- تحسين جودة التسيير الإداري والبيداغوجي.
- تعزيز الشفافية وسرعة اتخاذ القرار.
- دعم التواصل بين مختلف الفاعلين التربويين.
- تقوية الرقابة والمتابعة داخل المؤسسة.
- الحد من المخاطر الرقمية داخل الوسط المدرسي.

¹ حسين حريم، مرجع سبق ذكره، ص 380 .

² محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 90 .

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 245.

المبحث الثاني: التجارب الدولية في الحوكمة المدرسية

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال الحوكمة المدرسية، من خلال دراسة نموذج كندا ونموذج كوريا الجنوبية باعتبارهما من أبرز التجارب التي نجحت في تطوير نظم تعليمية حديثة وفعالة. كما يسعى إلى تحليل هذه التجارب من حيث آليات التسيير والرقمنة والمشاركة، بهدف استخلاص أهم الممارسات الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في تعزيز الحوكمة داخل الوسط المدرسي والحد من المخاطر الرقمية.

المطلب الأول: تجربة كندا

تعد التجربة الكندية من أبرز النماذج العالمية في مجال الحوكمة المدرسية، حيث استطاعت تطوير نظام تعليمي متوازن يقوم على مبادئ اللامركزية، والشفافية، وجودة الأداء التربوي. يتميز هذا النموذج بمرونته في التسيير، إذ يمنح صلاحيات واسعة للمقاطعات والمؤسسات التعليمية، مما يسمح بتكييف السياسات التربوية مع الخصوصيات المحلية. كما تولي كندا أهمية كبيرة لإشراك مختلف الفاعلين التربويين في اتخاذ القرار، إلى جانب اعتمادها المتزايد على التكنولوجيا في التعليم. من هذا المنطلق سيتم تحليل أهم ملامح هذه التجربة ودورها في تعزيز الحوكمة المدرسية:

أولاً: الخصائص العامة للنظام التعليمي الكندي

يتميز النظام التعليمي في كندا بتعدد المستويات الإدارية، حيث يتم توزيع المسؤوليات بين الحكومة الفيدرالية، والحكومات المحلية (المقاطعات)، والمؤسسات التعليمية. حيث تعد المقاطعات هي الجهة الأساسية المسؤولة عن إدارة التعليم، وهو ما يعكس الطابع اللامركزي للنظام.

كما يقوم هذا النظام على مبادئ أساسية أهمها:

- تكافؤ الفرص التعليمية.
 - احترام التنوع الثقافي واللغوي.
 - ضمان جودة التعليم.
 - دعم الفئات الهشة اجتماعياً.
- ويعكس هذا التوجه رؤية شاملة تعتبر التعليم حقاً أساسياً وليس امتيازاً.

ثانياً: اللامركزية في الحوكمة المدرسية

تعد اللامركزية من أهم ركائز الحوكمة في التجربة الكندية، حيث تتمتع المجالس التعليمية المحلية بصلاحيات واسعة في تسيير المدارس، مثل:

- وضع الخطط التعليمية المحلية.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

- إدارة الموارد المالية والبشرية.
- متابعة تنفيذ البرامج الدراسية.
- تقييم أداء المؤسسات التربوية.

وتساهم هذه اللامركزية في جعل القرارات التربوية أكثر قرباً من الواقع المحلي وأكثر استجابة لاحتياجات التلاميذ.¹

كما تعزز هذه المقاربة من مبدأ المحاسبة، حيث تكون كل جهة مسؤولة عن نتائجها بشكل واضح، مما يرفع من مستوى الشفافية داخل النظام التعليمي.

ثالثاً: مشاركة الفاعلين التربويين

تعتمد التجربة الكندية على مبدأ المشاركة الواسعة في الحوكمة المدرسية، حيث يتم إشراك مختلف الفاعلين في العملية التعليمية، مثل:

- الإدارات المدرسية.
- الأساتذة.
- أولياء التلاميذ.
- ممثلي المجتمع المحلي.
- أحياناً التلاميذ أنفسهم.

وتتم هذه المشاركة من خلال مجالس مدرسية وهيئات استشارية تساهم في اتخاذ القرار وتقييم السياسات التعليمية.² وتساعد هذه الآلية في:

- تحسين جودة القرارات التربوية.
- تعزيز الانتماء للمؤسسة التعليمية.
- تقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع.
- دعم الشفافية في التسيير.

¹ Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Education Policy Outlook: Canada, Paris, 2019, p 12.

² Council of Ministers of Education, Canada, Education Governance in Canada, Toronto, 2020, p. 18.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

رابعاً: إدماج التكنولوجيا في التعليم

تولي كندا اهتماماً كبيراً للتحويل الرقمي في قطاع التعليم، حيث تم إدماج التكنولوجيا بشكل واسع داخل المدارس، من خلال:

- استخدام المنصات التعليمية الرقمية.
- تطوير التعليم عن بعد.
- توفير موارد تعليمية إلكترونية.
- تكوين الأساتذة على الكفاءات الرقمية.

وقد ساهم هذا الإدماج في تحسين جودة التعلم وتوسيع فرص الوصول إلى المعرفة، إضافة إلى تعزيز مهارات التلاميذ الرقمية بما يتماشى مع متطلبات العصر.¹

خامساً: العدالة التربوية ودعم الفئات الهشة

يعد تحقيق العدالة التربوية من أهم أهداف النظام التعليمي الكندي، حيث تسعى الدولة إلى ضمان تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. كما يتم تقديم دعم خاص للفئات الهشة، من خلال برامج مرافقة تربوية واجتماعية تهدف إلى تقليص الفجوة التعليمية وتعزيز الإدماج المدرسي.²

سادساً: فعالية الحوكمة وجودة المخرجات التعليمية

أسهمت هذه الآليات مجتمعة في تعزيز فعالية الحوكمة المدرسية في كندا، من خلال:

- تحسين جودة التسيير الإداري والتربوي.
- رفع مستوى الأداء التعليمي.
- تعزيز الشفافية والمساءلة.
- تقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع.
- تطوير قدرات التلاميذ بشكل متوازن.

وبذلك أصبحت التجربة الكندية نموذجاً مرجعياً في مجال الحوكمة المدرسية الحديثة، خاصة فيما يتعلق بالتوازن بين اللامركزية والجودة والعدالة.

¹ Canada Council on Learning, School Governance and Participation, Ottawa, 2018, p. 11

OECD, op. cit., p. 21.

² UNICEF Canada, Education and Equity Report, Toronto, 2021, p. 17.

المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية

تعد تجربة كوريا الجنوبية من التجارب الرائدة عالميا في مجال الحوكمة المدرسية، حيث استطاعت خلال فترة زمنية قصيرة تحقيق تطور كبير في قطاع التعليم، جعله من بين الأنظمة الأكثر كفاءة وفعالية على المستوى الدولي. كما يقوم هذا النموذج على الجمع بين التخطيط المركزي الصارم والانفتاح على الابتكار والرقمنة داخل المؤسسات التربوية، مما ساهم في رفع جودة التعليم وتعزيز تنافسية المتعلمين. كما تتميز التجربة الكورية بالاستثمار القوي في الموارد البشرية والتكنولوجية، وهو ما جعلها نموذجا مهما في دراسة الحوكمة المدرسية الحديثة. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أبرز ملامح هذه التجربة:

أولاً: الخصائص العامة للنظام التعليمي الكوري

يتميز النظام التعليمي في كوريا الجنوبية بطابعه المنظم والدقيق، حيث يعتمد على معايير عالية في الأداء والتقييم. كما يولي أهمية كبيرة للتحصيل العلمي والانضباط داخل المؤسسات التربوية، مما يجعل التعليم جزءاً

أساسياً من مشروع التنمية الوطني.¹ كما يقوم هذا النظام على:

- التركيز على الجودة والنتائج.
- اعتماد التقييم المستمر.
- المنافسة الأكاديمية بين التلاميذ.
- الانضباط الصارم داخل المدارس.

ويعكس ذلك رؤية تعتبر التعليم رافعة أساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: نموذج الحوكمة بين المركزية والمرونة

تعتمد كوريا الجنوبية على نموذج حوكمة يجمع بين المركزية في وضع السياسات التعليمية، والمرونة في التنفيذ على مستوى المدارس. حيث تتولى وزارة التعليم تحديد التوجهات العامة، بينما تتمتع المؤسسات التعليمية بهامش من الاستقلالية في تكييف البرامج حسب احتياجاتها.² هذا التوازن يسمح بـ:

- توحيد الرؤية الوطنية للتعليم.
- مرونة في التطبيق الميداني.
- تحسين فعالية التنفيذ.

¹ عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 622.

² OECD, Education Policy Outlook: Korea, Paris, 2020, p. 14.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

– رفع مستوى المسؤولية داخل المؤسسات.

ثالثا: الرقمنة الشاملة في التعليم

تعد كوريا الجنوبية من الدول الرائدة في إدماج التكنولوجيا داخل التعليم، حيث تم اعتماد الرقمنة بشكل واسع في مختلف المستويات التعليمية. تشمل هذه الرقمنة¹:

– الكتب الإلكترونية.

– الفصول الذكية.

– المنصات التعليمية الرقمية.

– أنظمة التقييم الإلكتروني.

وقد ساهم هذا التحول في تحسين جودة التعلم وتطوير مهارات التلاميذ الرقمية، بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد المعرفي.

رابعا: الاستثمار في تكوين المعلمين

تولي كوريا الجنوبية أهمية كبيرة لتكوين المعلمين وتأهيلهم المستمر، باعتبارهم العنصر الأساسي في نجاح العملية التعليمية. يتم ذلك من خلال برامج تدريبية متخصصة تركز على²:

– تطوير الكفاءات البيداغوجية.

– تعزيز المهارات الرقمية.

– تحسين أساليب التدريس الحديثة.

– تقييم الأداء المهني بشكل دوري.

ويعكس هذا التوجه حرص الدولة على ضمان جودة التعليم من خلال تأهيل الموارد البشرية.

خامسا: ثقافة التميز والتنافسية

تقوم التجربة الكورية على ثقافة تعليمية قوية تركز على التميز والتنافسية، حيث يتم تشجيع التلاميذ على تحقيق أفضل النتائج الأكاديمية. يؤدي هذا النظام إلى رفع مستوى التحصيل العلمي، لكنه في المقابل يفرض ضغطا كبيرا على المتعلمين.³ كما تساهم هذه الثقافة في:

– تعزيز روح الاجتهاد.

– رفع مستوى الأداء الدراسي.

¹ Ministry of Education of Korea, Korean Education System Overview, Seoul, 2019, p. 13.

² UNESCO, ICT in Education in Korea, Paris, 2021, p. 24.

³ World Bank, Education in Korea: Performance and Challenges, Washington D.C., 2018, p. 18.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

– تطوير القدرات الفردية.

– تحسين ترتيب النظام التعليمي عالمياً.

سادساً: فعالية الحوكمة التعليمية في كوريا الجنوبية

أدت هذه العناصر مجتمعة إلى بناء نظام حوكمة تعليمية فعال يتميز بـ:

– دقة التنظيم الإداري.

– جودة المخرجات التعليمية.

– إدماج التكنولوجيا بشكل واسع.

– الاستثمار في العنصر البشري.

– تحسين تنافسية النظام التعليمي.

وبذلك أصبحت كوريا الجنوبية نموذجاً عالمياً في الحوكمة المدرسية القائمة على الكفاءة والانضباط

والابتكار.

المطلب الثالث: تحليل مقارن بين التجريبتين

تسمح دراسة التجارب الدولية في الحوكمة المدرسية بإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين النماذج التعليمية المختلفة، خاصة فيما يتعلق بآليات التسيير والرقمنة والمشاركة في اتخاذ القرار. تعد كل من كندا وكوريا الجنوبية من النماذج الناجحة في تطوير الحوكمة التعليمية، رغم اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية لكل منهما. من هذا المنطلق سيتم إجراء تحليل مقارن بين التجريبتين بهدف استخلاص أهم نقاط القوة والاستفادة منها في تطوير الحوكمة داخل الوسط المدرسي:

أولاً: أوجه التشابه بين التجريبتين

تتشترك كل من كندا وكوريا الجنوبية في مجموعة من العناصر التي ساهمت في نجاح الحوكمة المدرسية،

من أبرزها¹:

– الاهتمام بجودة التعليم وتحسين المخرجات التربوية.

– إدماج التكنولوجيا والرقمنة في العملية التعليمية.

– تطوير تكوين المعلمين ورفع كفاءتهم المهنية.

– اعتماد أنظمة تقييم ومتابعة للأداء التربوي.

– اعتبار التعليم أولوية استراتيجية في التنمية الوطنية.

¹ OECD, Education Policy Outlook: Canada, Paris, 2019, p. 22.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

كما أن كلا التجريبتين تسعيان إلى تعزيز فعالية التسيير المدرسي وتحسين البيئة التعليمية بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين التجريبتين

رغم نقاط التشابه، إلا أن هناك اختلافات واضحة بين النموذجين:

1. **من حيث نمط الحوكمة:** تعتمد كندا على اللامركزية في التسيير، حيث تتمتع المقاطعات والمؤسسات التعليمية بصلاحيات واسعة، بينما تعتمد كوريا الجنوبية على مركزية التخطيط مع مرونة نسبية في التنفيذ.¹

2. **من حيث الثقافة التعليمية:** يركز النظام الكندي على المرونة والتوازن النفسي والاجتماعي للتلميذ، في حين يقوم النظام الكوري على التنافسية والانضباط والتحصيل المرتفع.²

3. **من حيث دور التكنولوجيا:** رغم اعتماد البلدين على الرقمنة، إلا أن كوريا الجنوبية تتميز برقمنة أكثر شمولية وتقدما داخل المؤسسات التعليمية مقارنة بكندا.³

4. **من حيث المشاركة المجتمعية:** تعطي كندا أهمية أكبر لمشاركة الأولياء والمجتمع المحلي في اتخاذ القرار التربوي، بينما يظل الدور المركزي للدولة أكثر وضوحا في التجربة الكورية.⁴

ثالثا: أوجه الاستفادة من التجريبتين

يمكن الاستفادة من التجريبتين في تطوير الحوكمة المدرسية من خلال:

- تعزيز الرقمنة داخل المؤسسات التعليمية.
- تطوير تكوين المعلمين في المجال الرقمي.
- توسيع المشاركة التربوية في اتخاذ القرار.
- تحسين أنظمة التقييم والمتابعة.
- دعم الأمن الرقمي داخل الوسط المدرسي.

¹ Ministry of Education of Korea, Korean Education System Overview, Seoul, 2019, p. 15.

² World Bank, Education in Korea: Performance and Challenges, Washington D.C., 2018, p. 20.

³ UNESCO, ICT in Education in Korea, Paris, 2021, p. 28.

⁴ Canada Council on Learning, School Governance and Participation, Ottawa, 2018, p. 14.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

كما أن الجمع بين مرونة النموذج الكندي والانضباط التنظيمي للنموذج الكوري يمكن أن يساهم في بناء نموذج حوكمة مدرسية أكثر فعالية وتوازناً.

الجدول رقم (01-02): مقارنة بين تجربة كندا وكوريا الجنوبية في الحوكمة المدرسية

أوجه المقارنة	كندا	كوريا الجنوبية
نمط الحوكمة	لامركزية	مركزية مع مرونة
التركيز الأساسي	العدالة والمشاركة	الجودة والتنافسية
إدماج التكنولوجيا	متطور	متطور جداً وشامل
مشاركة المجتمع	مرتفعة	محدودة نسبياً
تكوين المعلمين	مستمر	مكثف ومتخصص
طبيعة النظام التعليمي	مرن	صارم ومنظم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على OECD ، Education Policy Outlook :

Canada, 2019. Korea, 2020.

وعليه، فإن المقارنة بين التجريبتين تبين أن نجاح الحوكمة المدرسية يرتبط بقدرة النظام التعليمي على تحقيق التوازن بين التنظيم الفعال، والمشاركة، والرقمنة، وجودة الأداء التربوي، وهو ما يمثل أساساً مهماً لمواجهة التحديات الرقمية داخل الوسط المدرسي.

المبحث الثالث: استراتيجيات الوقاية من المخاطر الرقمية

أمام التزايد المستمر للمخاطر الرقمية داخل الوسط المدرسي، أصبح من الضروري تبني استراتيجيات وقائية فعالة تهدف إلى حماية التلاميذ وتعزيز أمنهم الرقمي. لا تقتصر هذه الاستراتيجيات على الجانب التقني فقط، بل تشمل أيضا الجوانب التربوية والاجتماعية والتوعوية، من خلال تكامل أدوار المدرسة والأسرة والمؤسسات الاجتماعية. كما تركز هذه المقاربة على نشر الثقافة الرقمية وتعزيز الوعي بالاستخدام الآمن للتكنولوجيا داخل البيئة التعليمية. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أهم استراتيجيات الوقاية من المخاطر الرقمية وآليات تفعيلها داخل الوسط المدرسي.

المطلب الأول: التوعية الرقمية والإدماج التربوي للأمن الرقمي

تعد التوعية الرقمية من أهم الوسائل الوقائية لمواجهة المخاطر الرقمية داخل الوسط المدرسي، حيث تهدف إلى تنمية وعي التلاميذ بأساليب الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا. كما يساهم الإدماج التربوي للأمن الرقمي في غرس السلوكيات الرقمية السليمة داخل العملية التعليمية، من خلال تضمين مفاهيم الحماية الرقمية في المناهج والأنشطة التربوية. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى دور التوعية الرقمية والإدماج التربوي في تعزيز الوقاية من المخاطر الرقمية.

أولاً: مفهوم التوعية الرقمية

يقصد بالتوعية الرقمية مختلف الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى نشر الثقافة الرقمية وتعريف الأفراد بمخاطر الفضاء الإلكتروني وطرق الوقاية منها. تساعد هذه التوعية التلاميذ على اكتساب مهارات الاستخدام الآمن للتكنولوجيا والتعامل الواعي مع الوسائط الرقمية.¹

ثانياً: أهمية التوعية الرقمية داخل الوسط المدرسي

تكتسي التوعية الرقمية أهمية كبيرة داخل المؤسسة التربوية، لأنها تساهم في²:

- الحد من السلوكيات الرقمية الخطيرة.
 - حماية التلاميذ من التهديدات الإلكترونية.
 - تعزيز ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت.
 - تنمية الحس المسؤول لدى المتعلمين.
- كما تساعد على تقليل آثار التمر الإلكتروني والإدمان الرقمي والمحتويات الضارة.

¹ حسن عماد مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 125 .

² أحمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص 152 .

ثالثا: الإدماج التربوي للأمن الرقمي

يقصد بالإدماج التربوي للأمن الرقمي تضمين مفاهيم الحماية الرقمية ضمن البرامج التعليمية والأنشطة التربوية، بهدف تكوين تلاميذ قادرين على استخدام التكنولوجيا بطريقة آمنة ومسؤولة.¹ ويشمل ذلك:

- تعليم قواعد حماية البيانات الشخصية.
- التوعية بأخطار الإنترنت.
- تنمية مهارات التحقق من المعلومات.
- تعزيز أخلاقيات الاستخدام الرقمي.

رابعا: دور المعلم في التوعية الرقمية

يلعب المعلم دورا محوريا في نشر الثقافة الرقمية داخل الوسط المدرسي، من خلال توجيه التلاميذ نحو الاستخدام السليم للتكنولوجيا، ومرافقتهم في التعامل مع الفضاء الرقمي بطريقة آمنة ومتوازنة.² كما يساهم في:

- توعية التلاميذ بالمخاطر الرقمية.
- اكتشاف السلوكيات الرقمية الخطيرة.
- غرس قيم المواطنة الرقمية.

خامسا: الأنشطة التربوية الداعمة للأمن الرقمي

تعتمد المؤسسات التربوية على مجموعة من الأنشطة الوقائية، مثل³:

- الحملات التحسيسية.
- الندوات التوعوية.
- الورشات التدريبية.
- المسابقات التربوية حول الأمن الرقمي.

وتساعد هذه الأنشطة في ترسيخ السلوك الرقمي الآمن لدى التلاميذ.

سادسا: أهمية الإدماج التربوي للأمن الرقمي

يساهم الإدماج التربوي للأمن الرقمي في⁴:

- تعزيز الوقاية من المخاطر الرقمية.

¹ محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 95 .

² أحمد إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 336 .

³ محمد عوض الترتوري، مرجع سبق ذكره، ص 121 .

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 249 .

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

- بناء ثقافة رقمية واعية.
 - حماية التلاميذ داخل الفضاء الإلكتروني.
 - دعم الأمن الإنساني داخل الوسط المدرسي.
- وعليه، فإن التوعية الرقمية والإدماج التربوي للأمن الرقمي يمثلان أساساً مهماً في بناء بيئة مدرسية آمنة قادرة على مواجهة تحديات العصر الرقمي.

المطلب الثاني: دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية

لا يمكن مواجهة المخاطر الرقمية داخل الوسط المدرسي بالاعتماد على المؤسسة التربوية وحدها، بل يتطلب الأمر تضاماً جهود الأسرة ومختلف المؤسسات الاجتماعية باعتبارها شريكاً أساسياً في عملية التنشئة والتوجيه. فالأسرة تعد الفضاء الأول الذي يكتسب فيه الطفل سلوكياته الرقمية، بينما تساهم المؤسسات الاجتماعية في نشر الوعي وتعزيز الحماية الاجتماعية والتربوية. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية في الوقاية من المخاطر الرقمية وتعزيز الأمن الرقمي لدى التلاميذ.

أولاً: دور الأسرة في الوقاية من المخاطر الرقمية

تعتبر الأسرة خط الدفاع الأول في حماية الأبناء من المخاطر الرقمية، نظراً لدورها المباشر في التوجيه والمرافقة والمتابعة اليومية لاستخدام التلاميذ للوسائط الرقمية. كما أن الرقابة الأسرية الواعية تساعد على التقليل من السلوكيات الرقمية الخطيرة وتوجيه الأبناء نحو الاستخدام الآمن للتكنولوجيا.¹

وتشمل أدوار الأسرة:

- مراقبة استخدام الإنترنت والأجهزة الذكية.
- توعية الأبناء بالمخاطر الرقمية.
- تحديد أوقات استعمال الوسائط الرقمية.
- تعزيز الحوار الأسري حول الاستخدام الآمن للإنترنت.

ثانياً: التنشئة الأسرية والثقافة الرقمية

تلعب التنشئة الأسرية دوراً مهماً في بناء الثقافة الرقمية لدى الأبناء، حيث تساعد الأسرة على غرس قيم المسؤولية والانضباط في التعامل مع الفضاء الرقمي. كما أن التوعية المبكرة بالمخاطر الإلكترونية تساهم في تكوين سلوك رقمي واع ومتوازن.²

¹ نجاة بوحناش، "دور الأسرة في حماية الأطفال من المخاطر الرقمية"، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص 88.

² عبد الكريم غريب، التربية والتحولات الرقمية، الدار البيضاء: منشورات عالم التربية، 2018، ص 114.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

وتؤكد العديد من الدراسات أن ضعف المتابعة الأسرية يعد من أبرز أسباب تعرض الأطفال والتلاميذ للمخاطر الرقمية، خاصة في ظل التوسع الكبير لاستخدام الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي.

ثالثا: دور المؤسسات الاجتماعية

تساهم المؤسسات الاجتماعية، مثل الجمعيات ومراكز الشباب ووسائل الإعلام، في نشر الوعي الرقمي وتعزيز الوقاية من المخاطر الإلكترونية من خلال البرامج التحسيسية والتربوية.¹ كما تعمل هذه المؤسسات على:

- تنظيم حملات توعوية حول الأمن الرقمي.
- تقديم برامج تكوينية لفائدة التلاميذ والأولياء.
- دعم التربية الإعلامية والرقمية.
- المساهمة في حماية الفئات الهشة من الاستغلال الرقمي.

رابعا: دور وسائل الإعلام في التوعية الرقمية

أصبحت وسائل الإعلام تلعب دورا محوريا في نشر الثقافة الرقمية، من خلال البرامج التوعوية والحملات الإعلامية التي تهدف إلى التعريف بالمخاطر الرقمية وأساليب الوقاية منها.² كما تساهم في:

- توجيه الرأي العام نحو الاستخدام الآمن للإنترنت.
- نشر الوعي بمخاطر التنمر والابتزاز الإلكتروني.
- دعم التربية الرقمية داخل المجتمع.

خامسا: أهمية التكامل بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية

تتطلب الوقاية من المخاطر الرقمية تكاملا بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، حيث لا يمكن تحقيق حماية فعالة للتلاميذ دون تعاون الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية والإعلامية.³ ويؤدي هذا التكامل إلى:

- تعزيز الأمن الرقمي للتلاميذ.
- نشر ثقافة رقمية وقائية.

¹أمنة بن عيسى، "المؤسسات الاجتماعية والتوعية بالمخاطر الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15، 2020، ص 132 .

²محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة: عالم الكتب، 2011، ص 207 .

³سامية قارة، "التكامل الأسري والمدرسي في مواجهة المخاطر الرقمية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، 2022، ص 156.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

– تقوية المتابعة الاجتماعية والتربوية.

– الحد من السلوكيات الرقمية الخطيرة.

سادسا: تحديات الدور الأسري والاجتماعي

رغم أهمية هذا الدور، إلا أن الأسرة والمؤسسات الاجتماعية تواجه عدة تحديات، من أبرزها¹:

– ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض الأولياء.

– صعوبة مواكبة التطور التكنولوجي.

– قلة البرامج التوعوية المتخصصة.

– التأثير الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي على التلاميذ.

وعليه، فإن تعزيز دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية يعد من أهم الاستراتيجيات الوقائية لمواجهة المخاطر الرقمية، من خلال بناء وعي جماعي قائم على الحماية والتوجيه والتربية الرقمية السليمة.

المطلب الثالث: المقاربة الشمولية للأمن المدرسي

أصبحت المقاربة الشمولية للأمن المدرسي من أهم التوجهات الحديثة في مواجهة المخاطر الرقمية داخل الوسط التربوي، لأنها تقوم على معالجة الظاهرة بشكل متكامل يجمع بين الأبعاد التربوية والاجتماعية والنفسية والتقنية. فحماية التلاميذ لم تعد مسؤولية طرف واحد، بل أصبحت تتطلب تنسيقا بين مختلف الفاعلين داخل المؤسسة وخارجها. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى مفهوم المقاربة الشمولية للأمن المدرسي وأهم آلياتها في الوقاية من المخاطر الرقمية.

أولا: مفهوم المقاربة الشمولية للأمن المدرسي

يقصد بالمقاربة الشمولية للأمن المدرسي اعتماد رؤية متكاملة تهدف إلى توفير بيئة تعليمية آمنة من مختلف التهديدات، سواء كانت مادية أو نفسية أو رقمية. تعتمد هذه المقاربة على التنسيق بين الإدارة المدرسية والأسرة والمجتمع ومختلف الهيئات المعنية بحماية التلاميذ.² كما تقوم على مبدأ الوقاية الاستباقية بدل الاكتفاء بالتدخل بعد وقوع المشكلات.

¹فاطمة الزهراء لعربي، "تحديات التربية الرقمية داخل الأسرة الجزائرية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 1، 2021، ص 64.

²محمد الدريج، الإدارة التربوية الحديثة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2016، ص 188.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

ثانيا: الأبعاد الأساسية للمقاربة الشمولية

تشمل المقاربة الشمولية عدة أبعاد مترابطة، الشكل التالي يوضح أهمها¹:

الشكل رقم (02-01): الأبعاد الأساسية للمقاربة الشمولية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نوال بوزيدي، "الآثار النفسية للمخاطر الرقمية على التلاميذ"، مجلة العلوم النفسية والتربوية، جامعة 2021. باتنة 1، العدد 9،

يوضح الشكل الأبعاد الأساسية للمقاربة الشمولية في التربية الرقمية، حيث يجمع بين أربعة محاور متكاملة: البعد التربوي الذي يرسخ ثقافة الاستخدام الآمن للتكنولوجيا في التعليم، البعد الاجتماعي الذي يعزز التواصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع، البعد النفسي الذي يركز على حماية التلاميذ من التمرر والإدمان الرقمي، والبعد التقني الذي يهتم بتطبيق أنظمة الحماية والمراقبة الإلكترونية داخل المؤسسات التعليمية.

ثالثا: آليات تطبيق المقاربة الشمولية

تتجسد المقاربة الشمولية للأمن المدرسي من خلال عدة آليات، من أهمها²:

- إعداد برامج توعوية دورية.
- تعزيز التكوين الرقمي للأساتذة والتلاميذ.
- تفعيل خلايا الإصغاء والمرافقة النفسية.

¹ محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 102 .

² سامية قارة، مرجع سبق ذكره، ص 156 .

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

- إشراك الأسرة في المتابعة والتوجيه.
- اعتماد أنظمة حماية رقمية داخل المؤسسة.

رابعاً: أهمية المقاربة الشمولية في الوقاية من المخاطر الرقمية

تساهم هذه المقاربة في¹:

- توفير بيئة مدرسية آمنة ومستقرة.
 - الحد من السلوكيات الرقمية الخطيرة.
 - تعزيز الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ.
 - تحسين جودة المناخ المدرسي.
 - دعم الأمن الإنساني داخل المؤسسة التربوية.
- كما تساعد على تحقيق توازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وضمان حماية المتعلمين من مخاطرها.

خامساً: التحديات التي تواجه المقاربة الشمولية

رغم أهمية هذه المقاربة، إلا أن تطبيقها يواجه عدة تحديات، منها²:

- ضعف الإمكانيات التقنية داخل بعض المؤسسات.
- نقص التكوين المتخصص في الأمن الرقمي.
- محدودية التنسيق بين الفاعلين التربويين والاجتماعيين.
- التطور السريع للمخاطر الرقمية.

سادساً: فعالية المقاربة الشمولية في تعزيز الأمن المدرسي

أثبتت العديد من التجارب أن المقاربة الشمولية تعد من أكثر الأساليب فعالية في مواجهة المخاطر الرقمية، لأنها تعتمد على الوقاية والتنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين. كما تسمح ببناء ثقافة مدرسية قائمة على الوعي والحماية والمسؤولية المشتركة، وهو ما يعزز الأمن الإنساني داخل الوسط المدرسي³.

¹ عبد الكريم غريب، مرجع سبق ذكره، ص 121 .

² نوال بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 74 .

³ فاطمة الزهراء لعربي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المبحث الرابع: الوسط المدرسي في الجزائر - الواقع الرقمي والتحديات الأمنية

تمثل المدرسة الجزائرية في سياق القرن الواحد والعشرين ساحة تتشابك فيها إكراهات النموذج التعليمي الموروث ورهانات التحول الرقمي المتسارع. فمن جهة، تنهض المنظومة التربوية الجزائرية على إرث إصلاحي متراكم يمتد من بناء الدولة الوطنية عام 1962 إلى إصلاحات بن زاغو عام 2003، ومن جهة أخرى تجد نفسها في مواجهة موجة الرقمنة الكونية التي أفرزت جيلا من التلاميذ المتصلين بشكل دائم بالفضاء الرقمي دون أن تصاحب هذه الصلة ببنية وقائية كافية.

ويؤطر هذا المبحث الواقع الرقمي الجزائري في المدرسة من خلال أربعة مطالب متكاملة: الأول يقدم نظرة شاملة على المنظومة التعليمية الجزائرية وسياقها الرقمي، والثاني يشخص المخاطر الرقمية السائدة في الوسط المدرسي، والثالث يحلل الإطار التشريعي والمؤسسي الناظم للأمن الرقمي، والرابع يستعرض مساعي الإصلاح وآفاق الحوكمة الرقمية المدرسية في الجزائر.

المطلب الأول: المنظومة التعليمية الجزائرية في ظل التحول الرقمي

يشهد قطاع التعليم في الجزائر تحولات متسارعة بفعل التطور التكنولوجي والانتشار الواسع للوسائل الرقمية، الأمر الذي دفع المنظومة التعليمية إلى تبني أساليب حديثة في التسيير والتعليم والتواصل. حيث ساهم هذا التحول الرقمي في تطوير العملية التعليمية وتحسين الخدمات التربوية، غير أنه أفرز في المقابل تحديات ومخاطر رقمية تستدعي تعزيز آليات الحوكمة والأمن الرقمي داخل المؤسسات التعليمية. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى واقع المنظومة التعليمية الجزائرية في ظل التحول الرقمي وأبرز انعكاساته على الوسط المدرسي.

أولا: أرقام المنظومة التعليمية الجزائرية

تضم الجزائر واحدة من أضخم المنظومات التعليمية في القارة الأفريقية والعالم العربي، إذ تستوعب أكثر من 11 مليون تلميذ في مختلف أطوار التعليم العام (2024). يتيح هذا النّقل العددي فهمَ الحجم الهائل للتحدي الرقمي الذي تواجهه، وطبيعة الاستجابة الوقائية المطلوبة على الصعيد الوطني. كما شهدت المؤشرات الرقمية في الجزائر نموا متسارعا خلال العقد الأخير¹:

¹وزارة التربية الوطنية الجزائرية، الجزائر: التقرير السنوي للإحصاءات المدرسية 2023-2024.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

الجدول رقم (02-02): تطور مؤشرات الرقمنة في الجزائر 2015-2024

المؤشر	2015	2020	2024 (تقديرات)
نسبة انتشار الإنترنت	%38	%58	%71
مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي (مليون)	%14	%24	%32
نسبة امتلاك الهاتف الذكي	%32	%61	%78
نسبة الشباب (15-24) المتصلون بالإنترنت	%51	%74	%88
الأسر المتصلة بالإنترنت (منزليا)	%27	%49	%64
تغطية شبكة الجيل الرابع (G4)	%21	%71	%90

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات 2024 (ITU)

تقرير We Are Social /Hootsuite.

تكشف هذه المعطيات أن الجزائر انتقلت خلال عقد واحد من مجتمع ذي انتشار إنترنت متواضع إلى مجتمع رقمي بامتياز، حيث يتصل أكثر من سبعة من كل عشرة جزائريين بالشبكة، ويمتلك ثمانية من كل عشرة هاتفا ذكيا. هذا الانتشار السريع لم يصاحب في أغلب الأحيان بتربية رقمية كافية أو منظومة وقائية متينة، مما خلق فجوة عميقة بين الواقع الرقمي للتلاميذ والاستجابة المؤسسية لحمايتهم.

ثانيا: التعليم المتوسط — البيئة الأكثر حساسية رقميا

تمثل مرحلة التعليم المتوسط (11-15 سنة) بؤرة التحدي الرقمي الأكثر حدة في المنظومة التعليمية الجزائرية، وذلك لتضافر عدة عوامل نفسية واجتماعية وتقنية. فهذه المرحلة هي التي تسجل أعلى معدلات الانكشاف الرقمي لدى القاصرين، وتزامن ذلك مع طور المراهقة المبكرة الذي يتسم بالهشاشة الهويةية وقابلية التأثر بالبيئة الرقمية.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

الجدول رقم (02-03): أطوار التعليم الجزائري ومستوى الحساسية الرقمية لكل مرحلة

الخصائص الرقمية للمرحلة	الفئة العمرية	المدة	الطور التعليمي
بداية التعرف على الحاسوب — مخاطر محدودة	6 - 11	5 سنوات	التعليم الابتدائي
ذروة الانكشاف الرقمي — التتمر الإلكتروني والإدمان	11 - 15	4 سنوات	التعليم المتوسط ★
وعي رقمي نسبي — مخاطر الهوية والخصوصية	15 - 18	3 سنوات	التعليم الثانوي
استخدام متقدم — مخاطر الجرائم الإلكترونية	+18	3-5 سنوات	التعليم العالي

المصدر: إعداد الطالبة بناء على وثائق وزارة التربية الوطنية الجزائرية ومؤشرات البحث الميداني 2026

★ مرحلة البحث: التعليم المتوسط — المرحلة الأعلى انكشافا وهشاشة رقميا.

يوضح الجدول تطور العلاقة بين أطوار التعليم في الجزائر ومستوى الحساسية الرقمية لكل مرحلة. في التعليم الابتدائي يبدأ التلميذ بالتعرف على الحاسوب مع مخاطر محدودة، بينما يشهد التعليم المتوسط ذروة الانكشاف الرقمي حيث تبرز ظواهر التتمر الإلكتروني والإدمان. مع الانتقال إلى التعليم الثانوي يظهر وعي رقمي نسبي، لكن تتزايد مخاطر مرتبطة بالهوية والخصوصية. أما في التعليم العالي فيتطور الاستخدام إلى مستوى متقدم، لتصبح الجرائم الإلكترونية أبرز التحديات.

ثالثا: مؤشرات الانكشاف الرقمي للتلاميذ الجزائريين

أسهم توسع تغطية شبكات الجيل الرابع (4G) والجيل الخامس (5G) في توليد انكشاف رقمي غير مسبوق للتلاميذ الجزائريين، لا سيما في الأوساط الحضرية وشبه الحضرية. تشير الدراسات والمسوح الميدانية إلى المؤشرات الآتية:¹

1. يمتلك أكثر من 90% من تلاميذ التعليم المتوسط الحضري هاتفا ذكيا خاصا بهم.
2. يقضي التلميذ الجزائري بين 3 و 5 ساعات يوميا على الشاشات الرقمية خارج أوقات الدراسة.
3. يمثل Tiktok و YouTube و Instagram المنصات الثلاث الأكثر استخداما في هذه الفئة العمرية.

¹. EU Kids Online, Children's Online Activities, Risks and Safety: A Comparative Overview, 2022.

المطلب الثاني: المخاطر الرقمية في الوسط المدرسي الجزائري — التشخيص والأنماط

أدى التوسع المتزايد في استخدام الوسائل الرقمية داخل المؤسسات التعليمية الجزائرية إلى ظهور العديد من المخاطر الرقمية التي أصبحت تؤثر على التلاميذ وسير العملية التربوية. تتنوع هذه المخاطر بين التمر الإلكتروني والإدمان الرقمي والتعرض للمحتويات غير الآمنة، مما يفرض ضرورة تشخيصها وتحليل أنماطها لفهم أبعادها وآثارها داخل الوسط المدرسي الجزائري.

أولاً: دور جمعية أولياء التلاميذ في الوقاية من المخاطر الرقمية

تلعب جمعية أولياء التلاميذ دوراً مهماً في تعزيز الأمن الرقمي داخل الوسط المدرسي، باعتبارها حلقة وصل بين الأسرة والمؤسسة التربوية. حيث تساهم الجمعية في نشر الوعي بالمخاطر الرقمية من خلال تنظيم حملات تحسيسية ولقاءات توعوية موجهة للأولياء والتلاميذ حول الاستعمال الآمن للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

كما تعمل على دعم جهود المؤسسة التعليمية في متابعة السلوك الرقمي للتلاميذ، والمساهمة في معالجة بعض المشكلات المرتبطة بالانتماء الإلكتروني أو الإدمان الرقمي، إضافة إلى تعزيز التواصل المستمر بين الأسرة والإدارة المدرسية. تبرز أهمية الجمعية كذلك في اقتراح مبادرات وقائية وتنظيم أنشطة تربوية تهدف إلى ترسيخ ثقافة رقمية سليمة لدى التلاميذ، بما يساهم في تحقيق بيئة مدرسية آمنة قائمة على الشراكة والتعاون بين مختلف الفاعلين التربويين.¹

ثانياً: مساهمة الأسرة في الحوكمة الرقمية المدرسية

تعد الأسرة من أهم الفاعلين في تحقيق الحوكمة الرقمية داخل الوسط المدرسي، نظراً لدورها الأساسي في توجيه الأبناء ومتابعة سلوكهم الرقمي خارج المؤسسة التعليمية. فنجاح الجهود المدرسية في الوقاية من المخاطر الرقمية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى تعاون الأسرة مع الإدارة والأساتذة في مراقبة استخدام التلاميذ للوسائل التكنولوجية.

وتساهم الأسرة في الحوكمة الرقمية من خلال غرس ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت، وتوعية الأبناء بمخاطر المواقع غير الآمنة ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى مراقبة الوقت المخصص لاستخدام

1 نجاة بوحناش، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

الأجهزة الرقمية. كما يساعد التواصل المستمر بين الأولياء والمؤسسة التربوية في الكشف المبكر عن المشكلات الرقمية التي قد يتعرض لها التلاميذ، مثل التمر الإلكتروني أو الإدمان الرقمي. وتبرز أهمية الأسرة كذلك في دعم البرامج التوعوية والمشاركة في الأنشطة التحسيسية التي تنظمها المؤسسة التعليمية، مما يعزز مبدأ الشراكة التربوية ويحقق نوعاً من التكامل بين البيت والمدرسة في حماية التلاميذ رقمياً¹.

ثالثاً: خريطة المخاطر الرقمية السائدة

تنتشر في الوسط المدرسي الجزائري جملة من المخاطر الرقمية التي تهدد الأمن الإنساني للتلاميذ على المستويات النفسية والاجتماعية والأكاديمية والأخلاقية. يوضح الجدول الآتي أبرز هذه المخاطر وأنماطها:

الجدول رقم (02-04): المخاطر الرقمية السائدة في الوسط المدرسي الجزائري

نوع الخطر الرقمي	نسبة التعرض (تقدير)	الفئة الأكثر تضرراً	المؤثرات والأسباب
التمر الإلكتروني	41-34%	13 - 15 سنة	WhatsApp / Instagram / TikTok
الإدمان على الألعاب الإلكترونية	35-28%	11-14 سنة	ألعاب الجوال — شبكات إنترنت الجيل الرابع
التعرض لمحتوى غير لائق	52-45%	12-16 سنة	غياب الرقابة الأسرية ومرشحات المحتوى
الابتزاز الإلكتروني	12-8%	12-17 سنة	تداول صور خاصة — التحرش الرقمي
الاستغلال والتلاعب عبر الإنترنت	9-6%	12 - 15 سنة	غرف الدردشة غير الخاضعة للرقابة
الغش الدراسي بالذكاء الاصطناعي	تصاعدي	15-18 سنة	أدوات Gemini / ChatGPT غير الموجهة تربوياً

المصدر من إعداد الطالبة بناء على: مسح (2022) EU Kids Online لمكيف مع السياق الجزائري

تقرير (2023) UNICEF حول الأطفال والفضاء الرقمي في شمال أفريقيا

يعكس الجدول صورة دقيقة عن أبرز المخاطر الرقمية المنتشرة في الوسط المدرسي الجزائري، مع نسب تقديرية توضح حجم التعرض لكل خطر. يظهر أن التمر الإلكتروني يمثل تهديداً واسعاً خاصة لدى الفئة العمرية 13-15 سنة، مدفوعاً باستخدام منصات مثل TikTok Instagram يليه الإدمان على الألعاب الإلكترونية لدى الفئة 11-14 سنة نتيجة انتشار ألعاب الجوال وسهولة الوصول عبر شبكات الجيل الرابع.

¹فاطمة الزهراء لعريبي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

كما أن التعرض لمحتوى غير لائق يسجل أعلى نسبة (45-52%) بسبب ضعف الرقابة الأسرية وغياب المرشحات.

في المقابل، نجد مخاطر أكثر خطورة وإن كانت أقل انتشاراً مثل الابتزاز الإلكتروني والاستغلال عبر الإنترنت، والتي تستهدف المراهقين في سن 14-17 سنة. أما الغش الدراسي بالذكاء الاصطناعي فهو خطر حديث يتصاعد مع استخدام أدوات مثل ChatGPT و Gemini دون توجيه تربوي.

رابعاً: التنمر الإلكتروني — الخطر الأول في المدرسة الجزائرية

يعد التنمر الإلكتروني (Cyberbullying) الظاهرة الرقمية الأكثر توثيقاً وانتشاراً في الوسط المدرسي الجزائري، وذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات المراسلة الفورية، ومجموعات WhatsApp الصفية. تتجلى أبرز أشكاله في:

- النشر غير المأذون لصور أو مقاطع مصورة محرجة أو مسيئة للتلاميذ عبر مجموعات المراسلة.
 - الإقصاء والتهميش الرقمي: إقصاء تلميذ من مجموعات الدراسة المشتركة، أو نشر محتوى يستهزئ به.
 - التشهير الإلكتروني عبر نشر معلومات مزيفة أو محرّفة عن التلاميذ على وسائل التواصل الاجتماعي.
 - التحرش الرقمي الذي يتطور في بعض الحالات إلى ابتزاز إلكتروني خطير يلحق أضراراً نفسية بالغة.
- وما يعمق خطورة التنمر الإلكتروني في السياق الجزائري هو غياب ثقافة الإبلاغ لدى التلاميذ خشية من الوصمة الاجتماعية من جهة، وغياب آليات مؤسسية رسمية لتلقي الشكاوى ومعالجتها من جهة أخرى.

خامساً: الإدمان الرقمي وتأثيراته على المردود الدراسي

يشكل الإدمان على الألعاب الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي تهديداً صامداً للمردود الأكاديمي للتلاميذ الجزائريين. حيث تصنف منظمة الصحة العالمية (WHO) اضطراب الألعاب الرقمية (Gaming Disorder) ضمن تصنيفها الدولي للأمراض (ICD11-) منذ عام 2018 مما يضيف على هذه الظاهرة طابعاً صحياً يستدعي استجابة طبية-تربوية مزدوجة.

وتلاحظ في الوسط المدرسي الجزائري عدة مظاهر مرتبطة بهذه الظاهرة: التعب المزمن الناجم عن السهر ليلاً أمام الشاشات، وتراجع التركيز والانتباه في الفصل، وغياب الدافعية للتعلم، فضلاً عن انسحاب اجتماعي يفضل فيه التلاميذ التفاعل الرقمي الافتراضي على حساب التواصل الإنساني المباشر.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

سادسا: الذكاء الاصطناعي — خطر ناشئ في المدرسة الجزائرية

فرض ظهور نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي (ChatGPT و Gemini وغيرها) تحديا جديدا على المنظومة التربوية الجزائرية لم تعد له الأسس اللازمة للتعامل معه. فبعيدا عن الحديث عن توظيفه بيداغوجيا، يتمثل الخطر الأكثر إلحاحا في توظيفه لأغراض الغش الأكاديمي وتزوير الوثائق الدراسية، إضافة إلى المحتوى المضلل الذي تنتجه بعض الأنظمة وقد يشكل قيما ومعتقدات خاطئة لدى التلاميذ في مرحلة تكوين الهوية.

المطلب الثالث: الإطار التشريعي والمؤسسي للأمن الرقمي المدرسي في الجزائر

أصبحت قضايا الأمن الرقمي داخل الوسط المدرسي من بين التحديات التي فرضت على الدولة الجزائرية ضرورة تطوير إطار تشريعي ومؤسسي يهدف إلى حماية التلاميذ وتنظيم الاستخدام الآمن للتكنولوجيا داخل المؤسسات التعليمية. كما عملت الجزائر على سن مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية وتعزيز الأمن المعلوماتي، إلى جانب دعم دور المؤسسات التربوية في التوعية والوقاية من المخاطر الرقمية.

أولا: البنية التشريعية الناعمة

يرتكز الأمن الرقمي المدرسي في الجزائر على منظومة تشريعية متفرقة لم تنشأ في أصلها للتعامل مع خصوصية الوسط المدرسي، إذ يظل التأطير القانوني المتخصص لحماية التلاميذ في الفضاء الرقمي أدنى مستوى من مستوى التحديات القائمة، تحدد المنظومة التشريعية القائمة أبرز الأطر الآتية:

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

الجدول رقم (02-05): الإطار التشريعي والمؤسسي للأمن الرقمي المدرسي في الجزائر

الصلة بالأمن الرقمي المدرسي	السنة	النص القانوني / الجهة
الإطار التشريعي الجنائي لمكافحة الجرائم الإلكترونية — يجرم التمر والابتزاز والانتهاكات الرقمية	2009	قانون رقم 04-09 المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال
يحدد قواعد الانضباط والسلوك داخل المؤسسة بما يشمل الاستخدام الرقمي بصفة عامة وغير متخصصة	2009	المرسوم التنفيذي 315-09 النظام الداخلي للمؤسسات التعليمية
تضع الرقمنة في صميم سياسة التنمية الوطنية — تتضمن محورا للتعليم الرقمي دون توجيه أمني خاص بالمدرسة	2020	استراتيجية الجزائر الرقمية 2025
الجهة الوطنية المختصة — تفتقر لبرامج وقائية موجهة خصيصا للمؤسسات التعليمية حتى الآن	2017	الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم الإلكترونية (ONPIC)
تعالج الرقمنة البيداغوجية دون التأطير الأمني الإنساني لحماية التلاميذ في الفضاء الرقمي	2022	وزارة التربية الوطنية — التوجيهات البيداغوجية للتكنولوجيا في التعليم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية — وثائق وزارة التربية الوطنية — إعداد الطالبة، 2026

يبين الجدول أن الإطار التشريعي والمؤسسي للأمن الرقمي المدرسي في الجزائر ما يزال متجزئاً وغير موجه بشكل خاص للوسط التعليمي. ف قانون 04-09 يوفر أساساً جنائياً لمكافحة الجرائم الإلكترونية، لكنه عام ولا يركز على المدرسة. أما المرسوم التنفيذي 315-09 فيعالج الانضباط داخل المؤسسات التعليمية دون تخصيص للأمن الرقمي. في المقابل، استراتيجية الجزائر الرقمية 2025 تضع الرقمنة في قلب التنمية لكنها تفتقر إلى بعد وقائي خاص بالتلاميذ. كذلك، رغم وجود الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم الإلكترونية، فإن برامجها لا تستهدف المدارس مباشرة. أخيراً، التوجيهات البيداغوجية لوزارة التربية تركز على الرقمنة التعليمية دون تأطير أمني لحماية التلاميذ.

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

ثانيا: الثغرات التشريعية الجوهرية

تكشف قراءة الإطار التشريعي القائم عن ثغرات هيكلية جوهرية تعيق بناء منظومة فاعلة للأمن الرقمي المدرسي:

1. غياب تشريع مدرسي متخصص: لا يتضمن القانون الجزائري نصا تشريعيا متخصصا يعالج الأمن الرقمي في الوسط المدرسي بشكل محدد ومفصل.
2. إشكالية المسؤولية القانونية: تبقى مسؤولية المؤسسة التعليمية القانونية عن الحوادث الرقمية التي تقع داخل أسوارها أو بسببها مبهمه وغير محددة المعالم.
3. تأخر إصلاح قانون حماية القاصرين: يحتاج قانون حماية الطفل (قانون 15-12) إلى تحديث يواكب المخاطر الرقمية الناشئة التي لم تكن في الحسبان عند صياغته.
4. محدودية التنسيق بين القطاعات: يتسم التنسيق بين وزارة التربية الوطنية، ووزارة الرقمنة، والهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم الإلكترونية بالقطاعية والتشتت.

ثالثا: المؤسسات الفاعلة ومحدودية دورها

تتوزع مسؤولية الأمن الرقمي المدرسي في الجزائر على عدة مؤسسات رسمية، غير أن فاعليتها تبقى منقوصة بفعل عدة عوامل هيكلية:

1. وزارة التربية الوطنية: تمتلك الأداة التربوية الأهم لكنها تفتقر لاستراتيجية أمن رقمي مدرسي متكاملة ومفعلة.
2. الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم الإلكترونية (ONPIC): صلاحياتها أشمل من الوسط المدرسي، وغياب شعبها الجهوية يضعف حضورها الميداني.
3. مديريات التربية الولائية: تتلقى التوجيهات المركزية دون أن تمتلك صلاحيات أمنية رقمية أو موارد بشرية مكوّنة.
4. مؤسسات المجتمع المدني: حضورها في هذا المجال شبه منعدم مقارنة بنظيراتها في تونس والمغرب وأوروبا.

المطلب الرابع: مساعي الإصلاح وآفاق حوكمة الأمن الرقمي المدرسي في الجزائر

تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تطوير المنظومة التعليمية ومواكبة التحولات الرقمية من خلال اعتماد مجموعة من الإصلاحات المرتبطة بالرقمنة وتعزيز الأمن الرقمي داخل المؤسسات التربوية. تتمثل هذه المساعي في تحديث البنية التكنولوجية، وتكثيف برامج التوعية، ودعم آليات الحوكمة الرقمية بهدف توفير بيئة مدرسية أكثر أمنا وفعالية في مواجهة المخاطر الرقمية مستقبلا.

أولا: مبادرات الإصلاح الرقمي التربوي¹

1. **مخطط رقمنة التعليم 2021-2025**: أطلقت الجزائر في إطار استراتيجية الاقتصاد الرقمي مخططا طموحا لرقمنة قطاع التعليم يتضمن: تجهيز المؤسسات التعليمية بالأجهزة والشبكات، وتطوير المنصة الرقمية الوطنية للتعليم عن بعد، وتكوين الكادر التربوي في توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال. غير أن هذا المخطط يتمحور حول الرقمنة البيداغوجية دون إيلاء الأمن الرقمي المدرسي الاهتمام الكافي.
2. **منظومة التعليم عن بعد (Covid-19 والما بعد)**: كشف جائحة كوفيد-19 عام 2020 — حين اضطرت المؤسسات التعليمية الجزائرية لاعتماد التعليم عن بعد في ظروف استثنائية — عن هشاشة البنية الرقمية وضعف منظومة الحماية. فقد انكشف التلاميذ على الفضاء الرقمي دون أي تأطير أمني كاف، مما سرع من الحاجة إلى بناء منظومة حوكمة رقمية مدرسية متكاملة.
3. **تجربة إدراج التكنولوجيا في المناهج**: قررت وزارة التربية الوطنية إدراج مادة التكنولوجيا والمعلوماتية ضمن البرامج الدراسية الرسمية لمرحلة التعليم المتوسط، وهو مسار إيجابي يشكل فرصة لإدماج مفاهيم الأمن الرقمي في منهج منظم. غير أن الواقع الميداني يظهر أن المادة تتمحور حول المهارات التقنية دون التعمق في بعد السلامة الرقمية والمواطنة الرقمية الآمنة.

ثانيا: الجزائر في المقارنة الإقليمية والدولية

تكتسب المقارنة الدولية أهمية منهجية بالغة في تشخيص موضع الجزائر على خريطة الحوكمة الرقمية المدرسية، وتحديد مسارات الإصلاح الممكنة²:

¹وزارة التربية الوطنية الجزائرية، الجزائر: التقرير السنوي للإحصاءات المدرسية 2023-2024.

²Twenge, J. M., & Campbell, W. K. (2019). Media Use Is Linked to Lower Psychological Well-Being Preventive Medicine Reports, 13, 271-278

الفصل الثاني: حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية

الجدول رقم (02-06): موضع الجزائر في المقارنة الإقليمية والدولية للحوكمة الرقمية المدرسية

المعيار	الجزائر	تونس	المغرب	فرنسا
سياسة رقمية مدرسية مكتوبة	X غائبة	△ جزئية	△ جزئية	✓ شاملة
تكوين الأساتذة في الأمن الرقمي	X منعدم	✓ معتمد	△ محدود	✓ إلزامي
برنامج التربية الرقمية في المناهج	△ جزئي	✓ مدمج	△ جزئي	✓ منهجي
نظام الإبلاغ عن الحوادث الرقمية	X غائب	△ أولي	X غائب	✓ فعال
إشراك الأسرة في الأمن الرقمي	X ضعيف	△ محدود	△ محدود	✓ منهجي

المصدر إعداد الطالبة بناء على: تقرير ITU (2023) ووثائق اليونسكو حول التربية الرقمية في الدول العربية (2022) وتقرير OECD (2023)

تكشف هذه المقارنة أن الجزائر تنتمي في الوقت الراهن إلى المجموعة الأقل تطورا إقليميا في مجال الحوكمة الرقمية المدرسية. بينما أحرزت تونس تقدما نسبيا في تكوين الأساتذة ودمج التربية الرقمية في المناهج، ما زالت الجزائر في طور التشخيص والإعداد. يتيح هذا المؤشر تحديد أولويات الإصلاح وتحديد النماذج الإقليمية القابلة للتكيف مع السياق الجزائري.

ثالثا: نحو نموذج جزائري للحوكمة الرقمية المدرسية

تستلزم الاستجابة للتحديات الرقمية التي يواجهها الوسط المدرسي الجزائري تبني نموذج حوكمة متخصص ومتوافق مع الخصوصيات الثقافية والمؤسسية للسياق الوطني، يتجاوز النقل الشكلي للتجارب الغربية. حيث يقترح أن يركز هذا النموذج على ثلاث ركائز متكاملة:

1. **الركيزة التشريعية:** سن قانون إطاري خاص بالأمن الرقمي في المؤسسات التعليمية يحدد المسؤوليات، وآليات الإبلاغ، والعقوبات، والحماية القانونية للضحايا.
2. **الركيزة المؤسسية:** إنشاء «خلايا الأمن الرقمي المدرسي» على مستوى كل مديرية تربية ولائية، تضم اختصاصيين في الأمن الرقمي والإرشاد النفسي والتربية الإعلامية.
3. **الركيزة التربوية:** إدراج وحدة «المواطنة الرقمية الآمنة» في مناهج التعليم المتوسط بشكل إلزامي، مع تكوين مستمر للأساتذة ومستشاري التربية في هذا المجال.

خلاصة

تناول الفصل الثاني مختلف الآليات والاستراتيجيات المرتبطة بتنفيذ حوكمة الأمن الإنساني كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية داخل الوسط المدرسي، من خلال التركيز على الأبعاد التنظيمية والتشاركية والرقمية للحكومة المدرسية. حيث أظهر هذا الفصل أن نجاح المؤسسة التربوية في مواجهة التحديات الرقمية يرتبط بمدى قدرتها على اعتماد تسيير فعال يقوم على الشفافية والمشاركة والرقمنة الحديثة. كما تم التطرق إلى بعض التجارب الدولية الرائدة، خاصة التجربتين الكندية والكورية الجنوبية، واللتين أبرزتا أهمية التخطيط التربوي، والرقمنة، وتطوير الموارد البشرية، وإشراك مختلف الفاعلين في تحسين جودة التعليم وتعزيز الأمن المدرسي. كما سمحت المقارنة بين التجربتين بإبراز مجموعة من الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الحوكمة داخل المؤسسات التربوية. ومن جهة أخرى، ركز الفصل على استراتيجيات الوقاية من المخاطر الرقمية، حيث تبين أن التوعية الرقمية، والإدماج التربوي للأمن الرقمي، ودور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية، إضافة إلى اعتماد المقاربة الشمولية للأمن المدرسي، تشكل عناصر أساسية في حماية التلاميذ وتعزيز أمنهم الرقمي. وعليه، يمكن القول إن مواجهة المخاطر الرقمية داخل الوسط المدرسي لم تعد ترتبط فقط بالحلول التقنية، بل أصبحت تتطلب رؤية شاملة تقوم على التكامل بين الأبعاد التربوية والاجتماعية والتنظيمية، بما يضمن تحقيق الأمن الإنساني داخل المؤسسة التربوية.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

تمهيد

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى الإطار المفاهيمي والنظري لحوكمة الأمن الإنساني والمخاطر الرقمية، ثم دراسة مختلف الآليات والاستراتيجيات الوقائية المعتمدة داخل الوسط المدرسي، يأتي هذا الفصل ليعالج الجانب الميداني للدراسة. حيث يهدف إلى إسقاط المعطيات النظرية على الواقع من خلال دراسة حالة متوسطة شراكة 2، قصد التعرف على واقع المخاطر الرقمية داخل المؤسسة، ومدى مساهمة آليات الحوكمة في الوقاية منها.

كما يسعى هذا الفصل إلى جمع وتحليل المعطيات الميدانية بالاعتماد على أدوات البحث العلمي المناسبة، والمتمثلة في المقابلة والملاحظة وتحليل المحتوى، بهدف الوصول إلى نتائج علمية تساعد على تفسير الظاهرة واختبار فرضيات دراستنا. من خلال ذلك سيتم الوقوف على مختلف الجوانب المرتبطة بالأمن الرقمي داخل الوسط المدرسي، ومدى فعالية المقاربات المعتمدة في حماية التلاميذ من المخاطر الرقمية.

يعد هذا الفصل التطبيقي للدراسة، حيث ينتقل البحث من المستوى النظري إلى المستوى الميداني عبر التحليل النوعي. كما تم اختيار مؤسسة تربية (متوسطة شراكة 2) كإطار مكاني للدراسة، بهدف استكشاف مدى مساهمة حوكمة الأمن الإنساني في الوقاية من المخاطر الرقمية التي تهدد التلاميذ. هذا التحليل يقوم على أدوات منهجية دقيقة مثل المقابلة وتحليل المحتوى، بما يسمح بجمع بيانات نوعية معمقة حول واقع الممارسات التربوية والحوكمة داخل الوسط المدرسي. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة.

المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية الشاملة للحوكمة والأمن الإنساني في وسط المدرسي.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

يعد تقديم المؤسسة محل الدراسة خطوة أساسية في الجانب الميداني، لأنه يسمح بالتعرف على البيئة التعليمية والتنظيمية التي أجريت فيها الدراسة. كما يساعد على فهم الخصائص العامة للمؤسسة ومجتمع الدراسة، بما يساهم في تفسير النتائج وتحليلها بصورة أكثر دقة. من هذا المنطلق سيتم التطرق إلى تعريف متوسطة شراكة 2، ثم عرض هيكلها التنظيمي، وأهم خصائص مجتمع الدراسة المتمثل في التلاميذ.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها الجغرافي

أولاً: البطاقة التعريفية للمؤسسة المستهدفة

تحمل المؤسسة رسمياً اسم متوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2، وهو اسم يحيل إلى ذاكرة نضالية وطنية عريقة، إذ يخلد ذكرى المجاهد شرشالي بوعلام، أحد أبرز أبطال الثورة التحريرية المباركة. يعد الاسم في حد ذاته دلالة رمزية بالغة الأهمية، إذ يجسد ارتباط المؤسسة التعليمية بقيم التضحية والوطنية.

الجدول رقم (03-01): يوضح البطاقة التعريفية لمتوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2

البند	البيانات
اسم المؤسسة	متوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2
الاسم بالفرنسية	CEM Cherchali Boualem — Chéraga 2
النوع	مؤسسة تعليم متوسط
الموقع الجغرافي	بلدية شراكة — دائرة شراكة — ولاية الجزائر (16)
التبعية الإدارية	مديرية التربية لولاية الجزائر — وزارة التربية الوطنية
الدوام الدراسي	نظام الفوج الواحد
المراحل الدراسية	من السنة الأولى إلى السنة الرابعة متوسط
قبول التلاميذ	مختلط (ذكور وإناث)
السعة الاستيعابية	حوالي 600 تلميذ سنوياً (متوسط سنوي)
عدد الحجرات والمرافق	16 قاعة دراسية، قاعة إعلام آلي، مرافق إدارية
تاريخ التأسيس	1970

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات المقابلة ووثائق إدارية للمؤسسة.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

يقدم الجدول بطاقة تعريفية شاملة لمتوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2، حيث يوضح طبيعتها كمؤسسة تعليم متوسط مختلطة، تابعة إدارياً لمديرية التربية لولاية الجزائر. تتميز بطاقة التعريف بذكر موقعها الجغرافي، نظام الدوام الدراسي (الفوج الواحد)، وعدد المراحل الدراسية من السنة الأولى إلى الرابعة متوسط. كما يبرز الجدول السعة الاستيعابية بحوالي 600 تلميذ سنوياً، مع توفر 16 قاعة دراسية وقاعة إعلام آلي ومرافق إدارية، إضافة إلى تاريخ تأسيسها سنة 1970.

ثانياً: الموقع الجغرافي والمحيط العام

تتواجد المؤسسة في بلدية شراكة، إحدى أبرز بلديات الضواحي الغربية للجزائر العاصمة، التي تقع على بعد نحو 15 كيلومترا غرب مركز المدينة. تتميز بلدية شراكة بكثافة سكانية مرتفعة، وتنوع اجتماعي واقتصادي لافت، وهو ما ينعكس على تركيبة الهيئة التعليمية والتلاميذ في المؤسسة المدروسة.

تمتاز البيئة المكانية للمؤسسة بانفتاحها على المحيط الحضري من ثلاثة اتجاهات: حي سكني كثيف من الشمال، وشارع تجاري رئيسي من الجنوب، فضلا عن وجود مرافق خدمية (مراكز بريد، مستوصف، ملعب بلدي) في نطاق قريب منها. هذه البيئة الحضرية الكثيفة والمتنوعة توفر فرصا تربوية وتفرز في الآن ذاته جملة من التحديات الأمنية المتصلة بالتعرض للمخاطر الرقمية.

ومن الناحية الرقمية، تقع المؤسسة في منطقة ذات اتصال رقمي متطور نسبياً، إذ تنتشر شبكات الجيل الرابع (4G) والجيل الخامس (5G) بشكل كثيف، وتتوفر نقاط اتصال لاسلكي (Wi-Fi) في كثير من المحلات التجارية المجاورة. هذه البيئة الرقمية المشبعة تجعل التلاميذ أكثر عرضة للفضاء الرقمي الخارجي حتى في أوقات الدراسة، مما يضاعف أهمية الحوكمة الرقمية المدرسية.

ثالثاً: تاريخ تطور المؤسسة المستهدفة

تأسست المؤسسة في إطار موجة التوسع التعليمي التي أطلقتها الجزائر في أعقاب الاستقلال (1962)، تجسيدا للمبدأ الدستوري القائل بمجانية التعليم والزاميته. كما جاء إنشاؤها استجابة للنمو الديموغرافي المتسارع في ضاحية الشراكة خلال سبعينيات القرن العشرين، التي شهدت تضاعفا في عدد سكانها جراء موجات النزوح الداخلي من الريف إلى المدينة.

وعبر عقود من التشغيل، شهدت المؤسسة موجات متعاقبة من الإصلاح التربوي، من إصلاح المنهج عام 1976 المتأثر بالتوجه الاشتراكي، مروراً بإصلاح 1990 في سياق الانفتاح الاقتصادي، وصولاً إلى

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

إصلاح 2003 الشامل بقيادة اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، ثم الإصلاحات الرقمية الراهنة التي تسعى إلى إدماج التكنولوجيا في العملية التعليمية ضمن رؤية متكاملة للتحويل الرقمي في قطاع التربية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة

أولاً: مكونات الهيكل التربوي والإداري

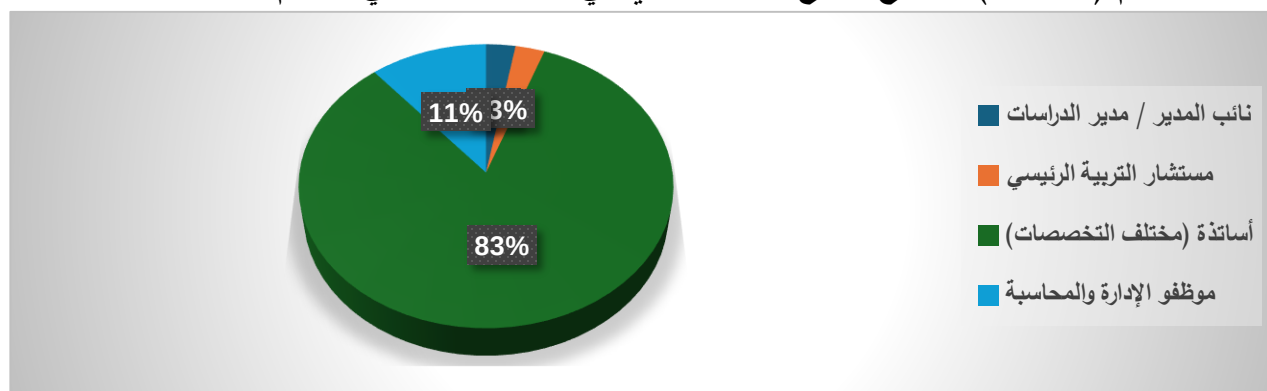
يتشكل الكادر البشري لمتوسطة شرشالي بوعلام من ثلاث فئات متكاملة تؤطر العمل التربوي والإداري اليومي: الهيئة الإدارية، والهيئة التعليمية، وموظفو الدعم. حيث يوضح الجدول التالي التوزيع الوظيفي لهذا الكادر:

الجدول رقم (02-03): يوضح توزيع الكادر البشري في متوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2

المنصب	العدد	المهام الرئيسية
مدير المؤسسة	1	القيادة الإدارية والتربوية الشاملة
نائب المدير / مدير الدراسات	1	الإشراف على المسار الأكاديمي والجدول الزمنية
مستشار التربية الرئيسي	1	الانضباط والحياة المدرسية والوساطة التربوية
أساتذة (مختلف التخصصات)	30	تغطية كافة مواد البرنامج الرسمي وفق المناهج الوطنية
موظفو الإدارة والمحاسبة	4-3	التسيير الإداري والمالي اليومي للمؤسسة
عمال الصيانة والأمن الداخلي	6-4	صيانة المبنى والنظافة وضمان الأمن الداخلي
المساعدون التربويون	3-2	دعم الأساتذة ومراقبة الامتحانات والفضاءات المشتركة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات المقابلة ووثائق إدارية للمؤسسة.

الشكل رقم (01-03): يوضح توزيع الكادر البشري في متوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات المقابلة ووثائق إدارية للمؤسسة.

يظهر الجدول والشكل أعلاه، أن المؤسسة تعتمد على هيكل تنظيمي متكامل يجمع بين القيادة الإدارية والتربوية ممثلة في المدير ونائب المدير، والدعم التربوي عبر المستشارين والمساعدين، إضافة إلى هيئة التدريس

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

التي تضم حوالي ثلاثين (30) أستاذا من مختلف التخصصات، فضلا عن الموظفين الإداريين والمحاسبين، وعمال الصيانة والأمن الداخلي. هذا التوزيع يعكس طبيعة المجتمع المدرسي بوصفه منظومة متشابكة من الأدوار والمهام، حيث تتكامل الوظائف الإدارية، التربوية، واللوجستية لضمان السير الحسن للعملية التعليمية، ويبرز في الوقت ذاته أهمية الحوكمة في تنسيق هذه الأدوار بما يعزز الأمن الإنساني الرقمي ويضمن بيئة مدرسية آمنة ومستدامة.

ثانيا: الهياكل التداولية والتشاركية

يتميز النظام التعليمي الجزائري بنوعين من الهياكل التنظيمية داخل المؤسسة:

1. الهياكل التنفيذية ذات الطابع الهرمي التي يقودها مدير المؤسسة.
2. الهياكل التداولية ذات الطابع التشاركي التي تشترك مختلف أطراف الجماعة المدرسية.

ويوضح الجدول الآتي مكونات هذه الهياكل ومهامها:

الجدول رقم (03-03): يوضح الهياكل التداولية والتنظيمية لمتوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2

الهيأة / الجهاز	الطبيعة	الأعضاء	الصلاحيات الرئيسية
مجلس التربية والتسيير	تداولي رسمي	المدير، أساتذة، تلاميذ، أولياء	وضع التوجهات العامة ودراسة الميزانية
مجلس الأساتذة	تداولي تعليمي	جميع الأساتذة، المدير	المناهج والتقييم والإجراءات البيداغوجية
مجلس القسم	تداولي أكاديمي	أساتذة القسم، ممثل التلاميذ	التقييم الدوري لمستوى التلاميذ ومستجدات القسم
جمعية أولياء التلاميذ	تشاركي مدني	ممثلو الأسر المنتخبون	الشراكة التربوية ومتابعة التلاميذ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات المقابلة، وكذا المرسوم التنفيذي 09-315 المتعلق بالنظام الداخلي للمؤسسات التعليمية.

يبرز الجدول أعلاه، بصورة مركزة البنية التداولية والتنظيمية لمتوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2، حيث تتوزع الصلاحيات بين هيئات مختلفة وفق طبيعتها ووظيفتها. مجلس التربية والتسيير يظهر كأعلى سلطة تداولية رسمية، يجمع المدير والأساتذة والتلاميذ والأولياء، ويعنى بالتوجهات العامة والميزانية، ما يعكس البعد الإداري الاستراتيجي. أما مجلس الأساتذة فيمثل البعد البيداغوجي، إذ يختص بالمناهج والتقييم والإجراءات التعليمية، بينما يركز مجلس القسم على التقييم الدوري لمستوى التلاميذ ويشترك ممثلهم، وهو ما يعزز التفاعل

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

الأكاديمي المباشر. أخيراً، تضطلع جمعية أولياء التلاميذ بدور تشاركي يربط المؤسسة بالأسرة، ويؤكد على أهمية البعد الاجتماعي في العملية التربوية.

وبذلك، يعكس الجدول أعلاه، تكاملاً بين الأبعاد الإدارية والبيداغوجية والاجتماعية، ويجسد فلسفة الحوكمة التشاركية في المؤسسات التعليمية وفق المرسوم التنفيذي 09-315، حيث لا تقتصر المدرسة على التدريس فحسب، بل تدار كمنظومة متكاملة تضمن جودة التعليم واستدامة الإصلاحات.

ثالثاً: مجلس التربية والتسيير (نواة الحوكمة المدرسية)

يمثل مجلس التربية والتسيير في المنظومة التعليمية الجزائرية الجهاز الأعلى للحوكمة داخل المؤسسة، وهو الهيئة التداولية التي تقرر في الشؤون الكبرى وتجسد مبدأ الحوكمة التشاركية على المستوى المدرسي. تجدر الإشارة إلى أن هذا المجلس، رغم صلاحياته النظرية الواسعة، يعاني في الواقع الميداني من محدودية فاعلية اتخاذ القرار بسبب القيود البيروقراطية والمركزية الشديدة للمنظومة التعليمية، وهذا التوتر بين الحوكمة النظرية وآليات تطبيقها الفعلي يعد أحد المحاور الجوهرية لدراستنا الميدانية.

المطلب الثالث: الواقع التعليمي وخصائص المجتمع المدرسي

يعد تحليل الواقع التعليمي وخصائص المجتمع المدرسي خطوة أساسية لفهم السياق الذي تفعل فيه حوكمة الأمن الإنساني، إذ لا يمكن تقييم فعالية الآليات الوقائية دون إدراك طبيعة الوسط المدرسي، بنيته التنظيمية، وخصائص الفاعلين داخله. فالمدرسة ليست مجرد فضاء للتعليم، بل هي مجتمع مصغر يعكس التحديات الاجتماعية والثقافية والرقمية التي يعيشها التلاميذ.

أولاً: المراحل الدراسية وعدد التلاميذ

تستقبل المؤسسة سنوياً ما يتراوح بين 600 و700 تلميذ موزعين على أربع سنوات دراسية وفق النظام المعمول به في التعليم المتوسط الجزائري، كما يوضح الجدول التالي:

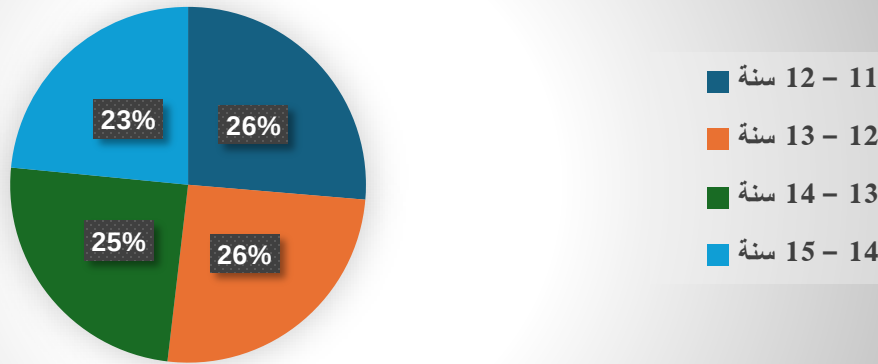
الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

الجدول رقم (03-04): يوضح توزيع التلاميذ حسب المراحل الدراسية

المرحلة الدراسية	الفئة العمرية	ملاحظات تربوية	متوسط عدد التلاميذ
السنة الأولى متوسط	11 - 12 سنة	مرحلة التكيف الانتقالي من الابتدائي	150-170
السنة الثانية متوسط	12 - 13 سنة	مرحلة التعمق في المواد الأساسية	145-165
السنة الثالثة متوسط	13 - 14 سنة	مرحلة حرجة: ذروة المخاطر الرقمية والاجتماعية	140-160
السنة الرابعة متوسط	14 - 15 سنة	التحضير لامتحان شهادة التعليم المتوسط (BEM)	130-155

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحظة الميدانية ووثائق إدارية للمؤسسة.

الشكل رقم (03-02): يوضح توزيع التلاميذ حسب المراحل الدراسية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحظة الميدانية ووثائق إدارية للمؤسسة.

يظهر الجدول والشكل أعلاه، توزيع التلاميذ حسب المراحل الدراسية في التعليم المتوسط، مع تحديد متوسط عدد التلاميذ، الفئة العمرية، والملاحظات التربوية المرتبطة بكل مرحلة. هذا التوزيع يعكس ديناميكية الوسط المدرسي ويبرز الخصائص النفسية والاجتماعية والرقمية التي تميز كل مستوى دراسي، حيث نجد في السنة الأولى متوسط (11-12 سنة)، يتراوح عدد التلاميذ بين 150 و 170، وهي مرحلة انتقالية من الابتدائي إلى المتوسط، حيث يواجه التلاميذ تحديات التكيف مع المناهج الجديدة والبيئة المدرسية الأكثر استقلالية. هذه المرحلة تتطلب دعماً تربوياً خاصاً لتسهيل عملية الاندماج. أما السنة الثانية متوسط (12-13 سنة)، فيتراوح عدد التلاميذ بين 145 و 165، وهي مرحلة التعمق في المواد الأساسية. هنا يبدأ التلاميذ في بناء قاعدة معرفية أكثر رسوخاً، لكنهم يظلون بحاجة إلى مواكبة تربوية لضمان التوازن بين التحصيل الدراسي والتنشئة الاجتماعية. في السنة الثالثة متوسط (13-14 سنة)، يتراوح العدد بين 140 و 160، وتعتبر مرحلة حرجة حيث يبلغ التلاميذ ذروة المخاطر الرقمية والاجتماعية. هذه المرحلة تتسم بزيادة استخدام الوسائط الرقمية، وتنامي التحديات

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

المرتبطة بالانتمى الإلكتروني والإدمان الرقمي، وهو ما يستدعي تدخلات وقائية مكثفة. أما السنة الرابعة متوسط (14-15 سنة)، فيتراوح العدد بين 130 و155، وهي مرحلة التحضير لامتحان شهادة التعليم المتوسط (BEM). هنا يزداد الضغط النفسي والاجتماعي على التلاميذ، ويصبح التوازن بين التحصيل الدراسي والوقاية الرقمية أكثر أهمية، خاصة مع اقترابهم من نهاية مرحلة التعليم الإلزامي.

باختصار الجدول أعلاه، يكشف أن عدد التلاميذ يتناقص تدريجيا عبر المراحل الدراسية، وهو ما يعكس عوامل طبيعية مثل التسرب أو التحويل إلى مؤسسات أخرى، حالات الوفيات. كما أن الملاحظات التربوية المرتبطة بكل مرحلة تؤكد أن التلاميذ يمرون بمسار متدرج من التكيف، التعمق، مواجهة المخاطر، وصولاً إلى التحضير للامتحانات النهائية. هذا التدرج يبرز الحاجة إلى حوكمة تربوية ورقمية تراعي خصوصية كل مرحلة، وتضع آليات وقائية ملائمة لمواجهة التحديات النفسية والاجتماعية والرقمية التي تتصاعد مع تقدم التلاميذ في المراحل الدراسية.

ثانياً: خصائص التلاميذ من منظور الأمن الإنساني الرقمي

تكتسب خصائص التلاميذ في هذه المرحلة العمرية (11-15 سنة) أهمية بالغة من منظور الأمن الإنساني الرقمي، نظراً لجملة من الاعتبارات النفسية والاجتماعية:

1. **الخصائص النفسية والتطورية:** يوجد التلاميذ في هذه المرحلة في طور المراهقة المبكرة والوسطى، وهي مرحلة تتميز بالشاشة الهوية وقابلية التأثر بالبيئة الرقمية المحيطة. حيث يجمع علماء النفس التنموي على أن هذه المرحلة تمثل "نافذة الخطر" الأكثر احتمالاً للتعرض للانتمى الإلكتروني والاستغلال الرقمي والإدمان على الألعاب والشبكات الاجتماعية. كما تشير دراسة (Twenge et al. 2019) إلى أن معدلات الاكتئاب والقلق الناجمة عن الاستخدام المفرط للشاشات الرقمية ترتفع بصورة ملحوظة بين سن 12 و15 سنة.

2. **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية:** يعكس تلاميذ متوسطة شراكة 2 التنوع الاجتماعي لبلدية شراكة، إذ ينتمي أغلبهم إلى الطبقة المتوسطة والكادحة. من المعطيات الميدانية اللافتة أن نسبة امتلاك الهواتف الذكية في صفوفهم تفوق 90%، وهو ما يعكس ارتفاعاً في الانكشاف الرقمي لا يقابله ارتفاع مماثل في مستوى الوعي الأمني الرقمي.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

3. التلاميذ في سياق الرقمنة الأسرية: توضح المقابلات الاستكشافية مع عينة من أولياء الأمور أن معظم الأسر لا تمتلك أطرا واضحة لتنظيم استخدام أبنائها للفضاء الرقمي في البيت، كما أن وعيها بالمخاطر الرقمية المحدقة بالقاصرين يبقى محدودا. حيث أن هذا الغياب للمرافقة الأسرية الرقمية يعظم من دور المؤسسة التعليمية في الحماية والتوعية.

ثالثا: البنية التحتية الرقمية وواقع الأمن الرقمي

1. جرد المنظومة الرقمية للمؤسسة: تستلزم دراسة واقع حوكمة الأمن الإنساني الرقمي رسم صورة واضحة لبنية المؤسسة التحتية الرقمية، بوصفها الأرضية المادية التي تجري عليها التفاعلات الرقمية للتلاميذ والأساتذة والإداريين:

الجدول رقم (03-05): يوضح البنية التحتية الرقمية لمتوسطة شرشالي بوعلام — شراكة 2

المورد الرقمي	الوضع الراهن	الملاحظات التفصيلية
قاعة الإعلام الآلي	متوفرة	15-10 حاسوب-للاستخدام في حصص التكنولوجيا والمعلوماتية
اتصال الإنترنت	جزئي	خط ADSL للاستخدام الإداري-محدودية الوصول للتلاميذ
شبكة LAN داخلية	غير مكتملة	شبكة داخلية في طور البناء-لا تربط الفصول بعد
سياسة الاستخدام الرقمي	غائبة	تعليمات شفوية فقط-لا توجد وثيقة مكتوبة معتمدة
برامج توعية رقمية	متقطعة	حصص عرضية في مادة التكنولوجيا-لا برنامج منهجي مستقل-
التجهيزات الرقمية بالفصول	محدودة	عدد محدود من الألواح التفاعلية-لا تعميم بعد-
امتلاك التلاميذ لهواتف ذكية	مرتفع جدا	أكثر من 90% يمتلكون هاتفا ذكيا حسب الملاحظة الميدانية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المقابلة وكذا الملاحظة الميدانية.

يظهر الجدول أعلاه والمتعلق بالبنية التحتية الرقمية للمؤسسة المستهدفة، أن المؤسسة تمتلك موارد رقمية أولية لكنها تعاني من قصور واضح في الاستغلال والتعميم، إذ تتوفر قاعة إعلام آلي تضم ما بين 10 إلى 15 حاسوب موجهة أساسا لحصص التكنولوجيا والمعلوماتية، إضافة إلى خط إنترنت ADSL محدود الاستخدام بالنسبة للتلاميذ، وشبكة داخلية (LAN) ما تزال غير مكتملة. كما يبرز غياب سياسة مكتوبة للاستخدام الرقمي والاكتفاء بتعليمات شفوية، إلى جانب اقتصار برامج التوعية الرقمية على حصص عرضية غير منهجية، مع محدودية التجهيزات التفاعلية داخل الفصول. في المقابل، تشير الملاحظة الميدانية إلى أن أكثر من 90% من التلاميذ يمتلكون هواتف ذكية، وهو ما يعكس فجوة بين الإمكانيات الرقمية المتاحة داخل المؤسسة وبين الواقع

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

الرقمي الذي يعيشه التلاميذ خارجها. هذا الوضع يبرز الحاجة الملحة إلى تفعيل حوكمة رقمية شاملة، تقوم على تطوير البنية التحتية، صياغة سياسات مكتوبة، وتعميم برامج التوعية، بما يضمن انسجام البيئة المدرسية مع تحديات العصر الرقمي.

2. تشخيص واقع الأمن الرقمي في المؤسسة:

يظهر التشخيص الميداني لواقع الأمن الرقمي على مستوى متوسطة شرشالي بوعلام-شراقة 2 أن المؤسسة تعاني من عدة اختلالات بنيوية وتنظيمية تحد من قدرتها على مواجهة المخاطر الرقمية بشكل فعال. إذ يتضح أولاً غياب سياسة مكتوبة للأمن الرقمي، حيث لا توجد وثيقة رسمية تحدد قواعد التعامل مع الفضاء الرقمي داخل المدرسة، ويقتصر الأمر على تعليمات عامة في النظام الداخلي دون إطار وقائي شامل. كما أن حضور الهاتف الذكي بين التلاميذ يتم بشكل غير منظم، رغم وجود نص يحظر إدخاله إلى الفصول، مما يخلق وضعاً رمادياً يصعب ضبطه. إضافة إلى ذلك، فإن الكادر التربوي يعاني من شح في التكوين المهني، حيث أظهرت المقابلات أن الأساتذة والإداريين يفتقرون إلى برامج تدريبية رسمية في مجال الأمن الرقمي، ويعتمدون على اجتهادات فردية في التعامل مع حالات مثل التنمر الإلكتروني. أخيراً، يبرز غياب آلية مؤسسية للإبلاغ والمعالجة، إذ تدار الحالات بشكل فردي من طرف مستشار التربية دون وجود بروتوكول موحد أو إطار معياري. هذا الواقع يعكس الحاجة الملحة إلى تفعيل حوكمة رقمية شاملة، تقوم على صياغة سياسات مكتوبة، تنظيم التكوين المستمر، وضبط آليات الإبلاغ والمعالجة بما يضمن بيئة مدرسية آمنة رقمياً وإنسانياً.

3. المؤسسة في ضوء معايير الحوكمة الرقمية المدرسية الدولية

يتيح وضع متوسطة شرشالي بوعلام في ضوء المعايير الدولية للحوكمة الرقمية المدرسية — كما تحددها اليونسكو ومنظمة OECD — تقييماً أولياً شاملاً يشخص الفجوات الجوهرية ومواطن القوة النسبية:

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

الجدول رقم (03-06): يوضح تقييم المؤسسة وفق معايير الحوكمة الرقمية المدرسية الدولية

معايير الحوكمة الرقمية المدرسية	تقييم الاستيفاء	واقع المؤسسة
سياسة الاستخدام الرقمي المكتوبة	غير مستوف	غائبة-لا يوجد نص مكتوب معتمد
برامج التوعية الرقمية المنهجية	ضعيف	لا يوجد برنامج منهجي-مبادرات فردية متقطعة
تكوين الكادر التربوي في الأمن الرقمي	غير مستوف	لا يوجد تكوين متخصص لأي فئة من الكادر
بروتوكول الإبلاغ عن الحوادث الرقمية	غير مستوف	لا توجد آلية رسمية-اجتهاد شخصي فقط
إشراك أولياء الأمور في الحماية الرقمية	ضعيف	محدود جدا -لا يتجاوز الجمعية والمجلس الرسمي
البنية التحتية التقنية للأمن الرقمي	جزئي	قاعة إعلام آلي-بدون فلترة أو شبكة داخلية آمنة
الإطار التنظيمي المكتوب	جزئي	النظام الداخلي يتضمن بنودا عامة غير متخصصة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات المقابلة، والملاحظة الميدانية المباشرة، وكذا معايير الحوكمة الرقمية المدرسية الدولية.

يظهر الجدول أعلاه، والمتعلق بتقييم المؤسسة وفق معايير الحوكمة الرقمية المدرسية الدولية أن واقع متوسطة شرشالي بوعلام-شراقة2 تعاني من فجوات جوهريّة في أغلب المؤشرات الأساسية، حيث التعليمات المكتوبة والمنظمة للاستخدام الرقمي، ولا توجد برامج منهجية للتوعية أو تكوين متخصص للكادر التربوي، كما تفتقر المؤسسة إلى بروتوكول رسمي للإبلاغ عن الحوادث الرقمية. حيث يقتصر إشراك أولياء الأمور على مستوى محدود جدا، بينما تبقى البنية التحتية التقنية جزئية وغير مؤمنة بشكل كامل، في حين أن الإطار التنظيمي يقتصر على بنود عامة غير متخصصة. هذا التقييم يعكس أن المؤسسة لم تستوف بعد المعايير الدولية كما تحددها اليونسكو وOECD، ما يبرز الحاجة الملحة إلى صياغة سياسات مكتوبة، تطوير برامج تكوين وتوعية منهجية، وتوسيع إشراك الأسرة، بما يضمن انسجام المدرسة مع متطلبات الحوكمة الرقمية العالمية ويعزز قدرتها على الوقاية من المخاطر الرقمية.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة

يهدف هذا المبحث إلى الانتقال من الإطار النظري إلى الجانب التطبيقي من خلال عرض نتائج المقابلات التي أجريت مع مختلف الفاعلين داخل الوسط المدرسي (المدير، الأساتذة، الموظفون). يعتبر هذا التحليل النوعي أداة أساسية لفهم التصورات والممارسات المرتبطة بحوكمة الأمن الإنساني، ومدى انعكاسها على الوقاية من المخاطر الرقمية التي تهدد التلاميذ.

أنظر (الملحق 04 صفحة 132: المتعلق بتاريخ وتوقيت المقابلة) والذي يوضح أن المقابلات أجريت على فترات زمنية متباعدة، وبترتيب منهجي يضمن شمولية العينة المستهدفة وتنوع وجهات النظر داخل المؤسسة. فقد بدأت المقابلة الأولى يوم 2026/04/12 مع مدير المتوسطة في الساعة التاسعة صباحاً، لتضع الأساس الإداري للتحليل. تلتها مقابلة يوم 15 أبريل مع السادة الأساتذة في الساعة العاشرة والنصف، حيث أبرز البعد البيداغوجي. ثم أجريت مقابلة ثالثة يوم 19 أبريل مع موظفي المتوسطة في الساعة الثانية بعد الزوال، لتغطي الجوانب التنظيمية والعملية. ليعكس هذا التدرج الزمني حرص الطالبة على بناء مقابلة متكاملة، خالية من الأخطاء المنهجية، حيث تم المزج بين الرؤية الإدارية، البيداغوجية، التنظيمية، والتقييمية. لتبرز مصداقية الدراسة الميدانية وتدعم نتائجها بالاعتماد على تعدد المصادر وتنوع الفاعلين.

حيث يتيح هذا المبحث الكشف عن التباينات في الرؤى بين الفاعلين، وإبراز نقاط القوة والقصور في السياسات والممارسات المعتمدة، ما يوفر قاعدة علمية لتفسير النتائج وربطها بالإشكالية المطروحة. كما أن تحليل المقابلات يساهم في تحديد مدى فعالية الآليات الوقائية المطبقة، وبظهر الحاجة إلى تطوير مقاربة شمولية قائمة على المشاركة والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية.

المطلب الأول: مقابلة السيد مدير متوسطة شراكة 2

يعتبر المدير حجر الأساس في منظومة الحوكمة المدرسية، ويمثل المدير رأس الهرم الإداري، بصفته المسؤول عن تطبيق مبادئ الحوكمة وضبط الأمن الإنساني في الوسط المدرسي. كما أن موقعه يجعل منه محورياً في صياغة السياسات، الرقابة، والتنسيق مع الأسرة والجهات الخارجية.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

وكما يعتبر السيد المدير الفاعل المركزي في الوسط المدرسي، حيث تقع على عاتقه مسؤولية صياغة السياسات التربوية والإدارية وضبط الأمن الإنساني بمختلف أبعاده: المادي، النفسي، والاجتماعي، والرقمي. إن دوره لا يقتصر على الإدارة التقليدية، بل يمتد إلى قيادة عملية الحوكمة المدرسية التي تقوم على مبادئ الشفافية، المشاركة، والمساءلة. في عصر التحولات الرقمية، يصبح المدير مطالبا بامتلاك رؤية استراتيجية تضمن حماية التلاميذ من المخاطر الرقمية، وإشراك جميع الفاعلين (أساتذة، موظفون، أولياء، تلاميذ) في صياغة وتنفيذ السياسات الوقائية.

حيث تم إعداد جملة من الأسئلة النوعية (10 أسئلة) تستهدف فهم تصوره المدير للحوكمة، الأمن الرقمي، التحديات، ودوره في إشراك الفاعلين حيث سنقوم بعرض مختلف الردود والإجابات الصادرة عنه (أنظر الملحق رقم 01 صفحة 129).

أبرز المدير أن الحوكمة تفهم أساسا كإطار تنظيمي وإداري يهدف إلى ضبط سير المؤسسة وضمان الانضباط. غير أن تحليله أظهر تركيزا أكبر على الجانب الإداري التقليدي، مع غياب واضح للبعد الرقمي والوقائي. هذا يعكس قصورا في إدراك الحوكمة كآلية شاملة للأمن الإنساني، ويبرز الحاجة إلى تكوين خاص بالقيادة الرقمية.

من خلال تحليل إجابات السيد المدير، يتضح أن التصورات السائدة حول الحوكمة والأمن الإنساني ما تزال تقليدية، تركز على التنظيم الإداري والرقابة المادية. يغيب البعد الشمولي الذي يدمج الأمن النفسي والاجتماعي والرقمي، كما يغيب إشراك الفاعلين الآخرين (الأساتذة، الموظفون، التلاميذ، الأسرة) في صياغة السياسات. الدلالة الاستراتيجية: المدير يحتاج إلى تطوير سياسات مكتوبة للأمن الرقمي، وإرساء آليات تشاركية تضمن إشراك جميع الفاعلين في الحوكمة المدرسية، بما يعزز الأمن الإنساني ويحد من المخاطر الرقمية.

العناصر والرؤية الاستراتيجية المقترحة للمدير كفاعل محوري في بناء منظومة الأمن الرقمي المدرسي:

من خلال التحليل النوعي لإجابات السيد المدير، يتضح أن التصورات السائدة ضمن بيئة المتوسطة المستهدفة حول الحوكمة والأمن الإنساني ما تزال تقليدية، تركز أكثر على التنظيم الإداري والرقابة المادية، مع غياب البعد الشمولي الذي يدمج الأمن النفسي والاجتماعي والرقمي. هذا القصور يستدعي خطة استراتيجية تصحيحية تعيد توجيه دور المدير نحو قيادة تشاركية رقمية أكثر فعالية. صياغة سياسات مكتوبة للأمن

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

الرقمي داخل المؤسسة لضمان الاستدامة والوضوح في التدخلات، وبناء على ذلك، تقترح الدراسة خطط استراتيجية لتصحيح المسار، تتمثل في:

- تعزيز الآليات التشاركية التي تشمل الأساتذة والموظفين والتلاميذ في اتخاذ القرار لضمان الفعالية.
- بناء شراكة مؤسسية مع الأسرة لضمان الوقاية الرقمية وتكامل الأدوار.
- اعتماد برامج تكوين مستمرة للإدارة في مجال الأمن الرقمي لمواكبة التحولات التكنولوجية.
- تطوير مقاربة شمولية تتجاوز الرقابة التقليدية إلى التربية والتوعية، بما يعزز الأمن الإنساني في الوسط المدرسي.

تمثل العناصر الأربعة المذكورة أعلاه، محاور استراتيجية لتصحيح مسار الحوكمة المدرسية على مستوى الإدارة، حيث تعيد صياغة دور المدير من إدارة تقليدية إلى قيادة تشاركية رقمية، سنعمل على إعادة إدراجها وشرحها بشكل مفصل في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-07): يوضح الرؤية الاستراتيجية المقترحة للسيد المدير بصفته فاعل داعم في منظومة الأمن الرقمي المدرسي

العنصر الاستراتيجي	شرح العنصر	الهدف الأساسي	الأثر المتوقع على الأمن الإنساني
تعزيز الآليات التشاركية	يشمل إشراك الأساتذة، الموظفين، والتلاميذ في عملية اتخاذ القرار، عبر مجالس مدرسية ولجان مشتركة. هذا يعكس مبدأ المشاركة في الحوكمة ويمنح الفاعلين إحساساً بالمسؤولية.	ضمان فعالية القرارات المتخذة عبر إشراك جميع الأطراف المعنية.	تعزيز الانتماء والمسؤولية الجماعية، والحد من الانحرافات الرقمية عبر الرقابة الذاتية.
بناء شراكة مؤسسية مع الأسرة	تحويل العلاقة بين المدرسة والأسرة من متابعة فردية إلى شراكة مؤسسية عبر لقاءات دورية، برامج توعية مشتركة، وتبادل المعلومات حول سلوكيات التلاميذ الرقمية.	تكامل الأدوار بين المدرسة والأسرة في الوقاية الرقمية.	رفع مستوى الوعي الأسري، وتقليل الفجوة بين البيت والمدرسة، مما يعزز الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ.
اعتماد برامج تكوين مستمرة للإدارة	تنظيم دورات تدريبية دورية للمدير وفريقه حول الأمن الرقمي، إدارة المخاطر، والحوكمة الحديثة. هذا يضمن مواكبة التحولات التكنولوجية.	تطوير كفاءات الإدارة في مجال الأمن الرقمي.	رفع جاهزية الإدارة لمواجهة التحديات الرقمية، وتحويلها إلى قيادة استباقية بدل رد فعلية.
تطوير مقاربة شمولية	الانتقال من التركيز على الرقابة التقليدية (مصادرة الهواتف، منع الاستخدام) إلى مقاربة شمولية تشمل التربية الرقمية، التوعية، وإدماج الأمن الرقمي في المناهج.	بناء ثقافة مدرسية قائمة على التربية والوعي بدل العقوبات.	تعزيز الأمن الإنساني الشامل (المادي، النفسي، الرقمي)، وإعداد التلاميذ لمواجهة المخاطر الرقمية بوعي ومسؤولية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات التحليل النوعي للأسئلة الموجهة إلى السادة الأساتذة.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

إن الدلالات الاستراتيجية المذكورة أعلاه تمثل خطة تصحيحية لمسار الحوكمة المدرسية على مستوى أعلى هرم بالمؤسسة المستهدفة، حيث تعيد توجيه دور السيد المدير من إدارة تقليدية إلى قيادة تشاركية رقمية. بهذا يصبح المدير محورا في بناء ثقافة أمن إنساني شاملة ومستدامة داخل المؤسسة. باعتباره القائد الاستراتيجي للمؤسسة، ويحتاج إلى الانتقال من إدارة تقليدية إلى قيادة تشاركية رقمية، تضمن حماية التلاميذ وتؤسس لثقافة أمن إنساني شاملة ومستدامة.

المطلب الثاني: مقابلة الفئة المستهدفة الثانية الممثلة في السادة الأساتذة

يعتبر الأساتذة الفاعل المباشر في العملية التعليمية، حيث يتولون مسؤولية نقل المعرفة، التربية، والتوجيه. في مجال الأمن الإنساني، ولهم دور محوري في التربية الرقمية، إذ تقع على عاتقهم مهمة توعية التلاميذ بالمخاطر الرقمية وتعليمهم كيفية الاستخدام الآمن للتكنولوجيا. غير أن غياب التكوين المستمر، وضعف إدماج الأمن الرقمي في المناهج المدرسية، يجعل دورهم محدودا في مواجهة التحديات الرقمية. من هنا تأتي أهمية دراسة تصوراتهم وممارساتهم، باعتبارهم حلقة أساسية في منظومة الحوكمة المدرسية. بصفتهم فاعلون مباشرون في الوسط المدرسي، يساهمون في التربية الرقمية، التوعية، ورصد المخاطر التي تواجه التلاميذ. دورهم يتجاوز التعليم ليشمل الحماية والتنشئة.

تم إعداد جملة من الأسئلة النوعية (10 أسئلة) تستهدف فهم تصور الأساتذة للحوكمة، الأمن الرقمي، التحديات، ودورهم في إشراك الفاعلين حيث سنعرض مختلف الردود والإجابات (أنظر الملحق رقم 02 صفحة 130).

أوضح لنا السادة الأساتذة، أن دورهم في الحوكمة يتمثل في تعزيز الانضباط داخل القسم، ومراقبة سلوكيات التلاميذ. لكنهم أشاروا إلى ضعف التكوين في مجال الأمن الرقمي، وهو ما يجعل تدخلاتهم محدودة في مواجهة المخاطر الرقمية مثل التنمر الإلكتروني أو الإدمان على الألعاب. التحليل النوعي يكشف أن الأساتذة يدركون أهمية الأمن الرقمي، لكنهم يفتقرون إلى الأدوات العملية لتفعيله.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

❖ العناصر والرؤية الاستراتيجية المقترحة للأساتذة كفاعلين محوريين في منظومة الأمن الرقمي المدرسي:

من خلال التحليل النوعي لإجابات الأساتذة، يتضح أن التصورات السائدة ضمن بيئة المتوسطة المستهدفة حول الأمن الرقمي ما تزال محدودة، تركز أكثر على الحماية من المواقع الضارة أو الإدمان على الألعاب، مع غياب إدماج الأمن الرقمي في المناهج الدراسية وضعف التكوين المستمر، إضافة إلى قصور في التنسيق مع الأسرة. هذا القصور يستدعي خطة استراتيجية تصحيحية تعيد توجيه دور الأستاذ نحو التربية الرقمية والوقاية الشاملة. بدل الدور المحدود بسبب غياب التكوين وضعف إدماج الأمن الرقمي في المناهج المدرسية، إضافة إلى ضعف التنسيق مع الأسرة وأولياء التلاميذ، وبناء على ذلك، تقترح الدراسة خطط استراتيجية لتصحيح المسار، تتمثل في:

- إدماج الأمن الرقمي في المناهج لضمان التربية الوقائية للتلاميذ.
 - تكوين مستمر للأساتذة في مجال الأمن الرقمي لمواجهة التحديات.
 - إشراك الأساتذة في صياغة السياسات لتعزيز فعالية الحوكمة المدرسية.
 - تعزيز الشراكة مع الأسرة عبر برامج توعية مشتركة.
 - تنظيم حملات توعية مدرسية بمشاركة الأساتذة لتقوية وعي التلاميذ بالمخاطر الرقمية.
- تمثل العناصر الخمسة المذكورة أعلاه، الرؤية الاستراتيجية المقترحة للأساتذة كفاعلين محوريين في منظومة الأمن الرقمي المدرسي، محاور استراتيجية لتصحيح مسار الحوكمة المدرسية على مستوى الإدارة، حيث تعيد صياغة دور المدير من إدارة تقليدية إلى قيادة تشاركية رقمية، سنعمل على إعادة إدراجها وشرحها بشكل مفصل على الجدول التالي:

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

الجدول رقم (03-08): يوضح الرؤية الاستراتيجية المقترحة الى السادة الأساتذة كفاعلين داعمين في منظومة الأمن الرقمي

العنصر الاستراتيجي	شرح العنصر	الهدف الأساسي منه	الأثر المتوقع على الأمن الإنساني
إدماج الأمن الرقمي في المناهج	إدراج وحدات تعليمية رسمية حول الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، التمر الإلكتروني، والخصوصية الرقمية، بما يضمن التربية الوقائية للتلاميذ.	بناء وعي وقائي لدى التلاميذ منذ المراحل المبكرة.	تقليل السلوكيات الرقمية السلبية وتعزيز ثقافة المسؤولية الرقمية.
تكوين مستمر للأساتذة	تنظيم دورات تدريبية دورية في الأمن الرقمي، لتطوير كفاءاتهم ومواكبة التحولات التكنولوجية.	رفع جاهزية الأساتذة لمواجهة التحديات الرقمية.	تعزيز قدرة الأساتذة على التدخل التربوي والوقائي بشكل فعال.
إشراك الأساتذة في صياغة السياسات	إشراكهم في اللجان المدرسية الخاصة بالأمن الرقمي، لضمان أن تكون السياسات واقعية وقابلة للتطبيق.	تعزيز فعالية الحوكمة المدرسية عبر مشاركة الفاعلين المباشرين.	خلق سياسات أكثر واقعية تستجيب لاحتياجات التلاميذ اليومية.
تعزيز الشراكة مع الأسرة	بناء برامج توعية مشتركة بين المدرسة والأسرة، لتكامل الأدوار في الوقاية الرقمية.	توحيد الجهود بين البيت والمدرسة.	رفع مستوى الوعي الأسري وتقليل الفجوة بين البيت والمدرسة.
تنظيم حملات توعية مدرسية	إشراك الأساتذة في حملات توعية دورية تستهدف التلاميذ، لتعزيز وعيهم بالمخاطر الرقمية.	نشر ثقافة رقمية وقائية داخل الوسط المدرسي.	تقوية وعي التلاميذ بالمخاطر الرقمية وتعزيز الأمن النفسي والاجتماعي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات التحليل النوعي للأسئلة الموجهة إلى السادة الأساتذة.

إن هذه الرؤية الاستراتيجية المقترحة تمثل خطة تصحيحية لدور الأساتذة، حيث تعيد توجيههم من مجرد منفذين للتعليم إلى فاعلين أساسيين في التربية الرقمية والوقاية من المخاطر. بذلك يصبح الأستاذ محورا في تعزيز الأمن الإنساني الشامل داخل الوسط المدرسي، من خلال إدماج الأمن الرقمي في المناهج، التكوين المستمر، المشاركة في السياسات، الشراكة مع الأسرة، وتنظيم حملات توعية. هذه المقاربة تجعل من الأستاذ ركيزة أساسية في بناء ثقافة رقمية مستدامة، قادرة على مواجهة التحديات التكنولوجية الحديثة.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

المطلب الثالث: مقابلة الفئة المستهدفة الثالثة ممثلة في بقية موظفي المتوسطة

يعتبر بقية الموظفون (الإداريون، المساعدون، الأعوان...) الحلقة الداعمة في الوسط المدرسي، حيث يساهمون في ضبط النظام، مراقبة السلوكيات، وتقديم الدعم الإداري واللوجستي. غير أن دورهم غالبا ما يختزل في الجانب التنفيذي، دون إشراكهم في صياغة السياسات أو برامج التوعية. من خلال التحليل النوعي لإجاباتهم، يتضح أن التصورات السائدة ضمن بيئة المتوسطة المستهدفة حول الأمن الرقمي ما تزال محدودة، تركز على الرقابة المباشرة، مع غياب التكوين وضعف إدماجهم في الحوكمة المدرسية. هذا القصور يستدعي خطة استراتيجية تصحيحية تعيد توجيه دور الموظفين نحو المشاركة الفاعلة في التربية الرقمية والوقاية الشاملة. يشكل الموظفون الحلقة الداعمة في الوسط المدرسي، دورهم في المراقبة، التبليغ، وضبط النظام يجعلهم جزءا أساسيا من منظومة الحوكمة.

كما تم إعداد جملة من الأسئلة النوعية (10 أسئلة): تستهدف فهم تصور موظفي المؤسسة المستهدفة للحوكمة، الأمن الرقمي، ومختلف التحديات حيث سنعرض مختلف الردود والإجابات (أنظر الملحق رقم 03 صفحة 131).

يرى الموظفون أن دورهم يقتصر على الرقابة الإدارية واللوجستية، مثل متابعة دخول وخروج التلاميذ أو مراقبة استعمال الأجهزة. غير أن المقابلات أظهرت أنهم لا يملكون تصورا واضحا حول الأمن الرقمي، وهو ما يعكس ضعف إدماجهم في السياسات الوقائية. هذا يبرز الحاجة إلى إشراكهم في برامج تكوين وتوعية، باعتبارهم جزءا من المنظومة التربوية.

من خلال التحليل النوعي لإجابات الموظفين، يتضح أن التصورات السائدة ضمن بيئة المتوسطة المستهدفة حول الأمن الرقمي ما تزال تقليدية، تركز على الرقابة المباشرة والجانب التنفيذي، مع غياب التكوين وضعف إدماجهم في الحوكمة المدرسية. هذا القصور يستدعي خطة استراتيجية تصحيحية تعيد توجيه دور الموظفين نحو المشاركة الفعالة في التربية الرقمية والوقاية الشاملة، بما يجعلهم شركاء أساسيين في تعزيز الأمن الإنساني داخل الوسط المدرسي، تتمثل في:

- إدماج الموظفين في برامج التكوين: إشراك الموظفين في دورات تدريبية حول الأمن الرقمي، التمرن الإلكتروني، وإدارة المخاطر، بما يعزز وعيهم ويطور مهاراتهم.
- إشراك الموظفين في صياغة السياسات: إدماجهم في اللجان المدرسية الخاصة بالأمن الرقمي لضمان شمولية القرارات وتطبيقها بفعالية.
- تعزيز دور الموظفين في التوعية: تكليفهم بالمشاركة في حملات التوعية الرقمية الموجهة للتلاميذ، إلى جانب الأساتذة والإدارة.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

- بناء شراكة وظيفية مع الأساتذة: تنسيق الجهود بين الموظفين والأساتذة في مراقبة السلوكيات الرقمية للتلاميذ وتوجيههم.
- تطوير آليات المراقبة الوقائية: الانتقال من الرقابة العقابية إلى الرقابة الوقائية المبنية على التوعية والإرشاد.

الجدول رقم (03-09): يوضح الرؤية الاستراتيجية المقترحة لبقية موظفي متوسطة شراكة 2 كفاعلين داعمين في منظومة الأمن الرقمي

العنصر الاستراتيجي	شرح العنصر	الهدف الأساسي	الأثر المتوقع على الأمن الإنساني	مؤشرات النجاح
إدماج الموظفين في برامج التكوين	إشراك الموظفين في دورات تدريبية حول الأمن الرقمي، التتبع الإلكتروني، وإدارة المخاطر.	رفع كفاءاتهم في التعامل مع التحديات الرقمية.	تعزيز قدرتهم على المساهمة في الوقاية الرقمية.	عدد الموظفين المشاركين في التكوينات.
إشراك الموظفين في صياغة السياسات	إشراكهم في اللجان المدرسية الخاصة بالأمن الرقمي لضمان شمولية القرارات.	تعزيز الحوكمة التشاركية داخل المؤسسة.	خلق سياسات أكثر واقعية تستجيب لمتطلبات الحياة المدرسية اليومية.	نسبة مشاركة الموظفين في اللجان وصياغة القرارات.
تعزيز دور الموظفين في التوعية	تكليفهم بالمشاركة في حملات التوعية الرقمية الموجهة للتلاميذ.	نشر ثقافة رقمية وقائية داخل الوسط المدرسي.	تقوية وعي التلاميذ بالمخاطر الرقمية وتعزيز الأمن النفسي والاجتماعي.	عدد الحملات التي يشارك فيها الموظفون.
بناء شراكة وظيفية مع الأساتذة	تنسيق الجهود بين الموظفين والأساتذة في مراقبة السلوكيات الرقمية للتلاميذ.	تكمّل الأدوار بين الفاعلين داخل المدرسة.	تقليل السلوكيات السلبية وتعزيز الانضباط الرقمي.	عدد الأنشطة المشتركة بين الموظفين والأساتذة.
تطوير آليات المراقبة الوقائية	الانتقال من الرقابة العقابية إلى الرقابة الوقائية المبنية على التوعية والإرشاد.	بناء بيئة مدرسية آمنة رقمياً.	تعزيز الأمن الإنساني الشامل داخل المؤسسة.	انخفاض حالات السلوكيات الرقمية السلبية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات التحليل النوعي للأسئلة الموجهة إلى بقية موظفي.

إن هذه الرؤية الاستراتيجية المقترحة تمثل خطة تصحيحية لدور الموظفين، حيث تعيد توجيههم من مجرد منفذين للرقابة الإدارية إلى شركاء فاعلين في التربية الرقمية والوقاية من المخاطر. بذلك يصبح الموظفون جزءاً من منظومة الحوكمة التشاركية، يساهمون في تعزيز الأمن الإنساني الشامل داخل الوسط المدرسي، من خلال التكوين المستمر، المشاركة في السياسات، التوعية، والشراكة مع الأساتذة. هذه المقاربة تجعل من الموظفين ركيزة داعمة في بناء ثقافة رقمية مستدامة، قادرة على مواجهة التحديات التكنولوجية الحديثة.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية للحوكمة والأمن الإنساني الرقمي في الوسط المدرسي
يركز هذا المبحث على صياغة رؤية استراتيجية متكاملة للحوكمة والأمن الإنساني الرقمي داخل الوسط المدرسي، انطلاقاً من تحليل التصورات السائدة لدى المدير، الأساتذة، والموظفين. حيث يعرض المبحث الدلالات الاستراتيجية الأساسية مثل وضع سياسات مكتوبة، إدماج الأمن الرقمي في المناهج، تنظيم برامج تكوين مستمرة، وتعزيز الشراكة مع الأسرة. كما يتناول الخطة العملية قصيرة المدى، آليات المتابعة والتقييم الدوري، وأدوات القياس الكمية والكيفية، إضافة إلى مصفوفة المسؤوليات التي تحدد دور كل فاعل في مراحل التنفيذ. بهذا يشكل المبحث إطاراً عملياً وأكاديمياً يضمن الانتقال من إدارة تقليدية إلى قيادة تشاركية رقمية، ويؤسس لثقافة وقائية مستدامة تعزز الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ.

المطلب الأول: الدلالات الاستراتيجية الشاملة للحوكمة والأمن الإنساني في الوسط

المدرسي

بعد تحليل إجابات الفئات الثلاث المستهدفة (المدير، الأساتذة، الموظفون)، يتضح أن التصورات السائدة حول الحوكمة والأمن الإنساني في الوسط المدرسي ما تزال تقليدية، يغلب عليها الطابع الإداري والرقابي، مع غياب البعد الشمولي الذي يدمج الأمن النفسي والاجتماعي والرقمي. هذا الوضع يعكس قصوراً في إدماج الفاعلين جميعاً ضمن رؤية استراتيجية موحدة، ويستدعي صياغة ووضع خطة شاملة لتصحيح المسار، تعيد توجيه أدوارهم نحو قيادة تشاركية رقمية أكثر فعالية، بما يضمن حماية التلاميذ ويؤسس لثقافة أمن إنساني مستدامة، لنكر بعض العناصر والدلالات الاستراتيجية الشاملة للحوكمة والأمن الإنساني في الوسط المدرسي والمتمثلة في كلا من:

- صياغة سياسات مكتوبة للأمن الرقمي: وضع وثائق رسمية تحدد الإجراءات والآليات، بما يضمن الاستدامة والوضوح في التدخلات على مستوى المؤسسة.
- تعزيز الآليات التشاركية: إشراك المدير، الأساتذة، والموظفين، إضافة إلى التلاميذ، في صياغة القرارات لضمان الفعالية والواقعية.
- إدماج الأمن الرقمي في المناهج: إدراج وحدات تعليمية رسمية حول التربية الرقمية، الخصوصية، والتنمر الإلكتروني، بما يعزز الوقاية المبكرة.
- اعتماد برامج تكوين مستمرة: تنظيم دورات تدريبية دورية للمدير، الأساتذة، والموظفين، لمواكبة التحولات التكنولوجية وتطوير الكفاءات.
- تعزيز الشراكة مع الأسرة: بناء برامج توعية مشتركة بين المدرسة والأسرة، لتكامل الأدوار في الوقاية الرقمية.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

- تنظيم حملات توعية مدرسية: إشراك جميع الفاعلين في حملات دورية تستهدف التلاميذ، لتعزيز وعيهم بالمخاطر الرقمية.
- تطوير آليات المراقبة الوقائية: الانتقال من الرقابة العقابية إلى الرقابة الوقائية المبنية على التوعية والإرشاد.
- بناء ثقافة رقمية مستدامة: ترسيخ قيم المسؤولية الرقمية والانضباط الذاتي لدى التلاميذ، بما يعزز الأمن النفسي والاجتماعي.

الجدول رقم (03-10): يوضح الدلالات الاستراتيجية الشاملة للحوكمة والأمن الإنساني بالوسط المدرسي

العنصر الاستراتيجي	الشرح العنصر	الهدف الأساسي	الأثر المتوقع على الأمن الإنساني	مؤشرات النجاح
صياغة سياسات مكتوبة حول الأمن الرقمي	وضع وثائق رسمية تحدد الإجراءات والآليات، بما يضمن الاستدامة والوضوح في التدخلات على مستوى المؤسسة.	ضمان وضوح التدخلات واستمراريتها.	تعزيز الثقة المؤسسية والشفافية.	وجود وثائق رسمية معتمدة ومفعلة.
تعزيز الآليات التشاركية	إشراك المدير، الأساتذة، الموظفين، والتلاميذ في صياغة القرارات لضمان الفعالية والواقعية.	بناء حوكمة تشاركية فعالة.	تعزيز الانتماء والمسؤولية الجماعية.	نسبة مشاركة الفاعلين في اللجان المدرسية.
إدماج الأمن الرقمي في المناهج	إدراج وحدات تعليمية رسمية حول التربية الرقمية، الخصوصية، والتثمر الإلكتروني.	التربية الوقائية المبكرة للتلاميذ.	تقليل السلوكيات الرقمية السلبية.	إدراج وحدات الأمن الرقمي في البرامج الرسمية.
اعتماد برامج تكوين مستمرة	تنظيم دورات تدريبية دورية للمدير، الأساتذة، والموظفين لمواكبة التحولات التكنولوجية.	تطوير الكفاءات الرقمية للفاعلين.	رفع جاهزية المؤسسة لمواجهة التحديات.	عدد الدورات المنجزة ومشاركة الفاعلين فيها.
تعزيز الشراكة مع الأسرة	بناء برامج توعية مشتركة بين المدرسة والأسرة لتكامل الأدوار في الوقاية الرقمية.	توحيد الجهود بين البيت والمدرسة.	رفع مستوى الوعي الأسري وتقليل الفجوة.	عدد اللقاءات المشتركة والبرامج المنفذة.
تنظيم حملات توعية مدرسية	إشراك جميع الفاعلين في حملات دورية تستهدف التلاميذ لتعزيز وعيهم بالمخاطر الرقمية.	نشر ثقافة رقمية وقائية.	تقوية وعي التلاميذ بالمخاطر الرقمية.	عدد الحملات ومستوى مشاركة التلاميذ.
تطوير آليات المراقبة الوقائية	الانتقال من الرقابة العقابية إلى الرقابة الوقائية المبنية على التوعية والإرشاد.	بناء بيئة مدرسية آمنة رقمياً.	تعزيز الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ.	انخفاض حالات السلوكيات الرقمية السلبية.
بناء ثقافة رقمية مستدامة	ترسيخ قيم المسؤولية الرقمية والانضباط الذاتي لدى التلاميذ.	إعداد جيل واع ومسؤول رقمياً.	تعزيز الأمن الإنساني الشامل داخل المؤسسة.	قياس مستوى الوعي الرقمي لدى التلاميذ.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات جداول الرؤى الاستراتيجية المقترحة لبقية موظفي متوسطة شراكة كفاعلين داعمين في منظومة الأمن الرقمي.

يمثل هذا الجدول أعلاه، خلاصة الدلالات الاستراتيجية الشاملة التي تجمع بين رؤى المدير، الأساتذة، والموظفين، في إطار تكاملي يضمن الانتقال من إدارة تقليدية إلى قيادة تشاركية رقمية. بهذا تصبح المؤسسة

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

التعليمية فضاء آمنا إنسانيا ورقميا، قادرا على مواجهة التحديات التكنولوجية الحديثة، وحاضنا لثقافة وقائية مستدامة تعزز الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ.

❖ الخطة الاستراتيجية المقترحة تسطيرها في المدى القصير :

بعد تحليل إجابات الفئات الثلاث المستهدفة (المدير، الأساتذة، الموظفون)، يتضح أن فيه غيابا للبعد الشمولي الذي يدمج الأمن النفسي والاجتماعي والرقمي. هذا الوضع يعكس قصورا في إدماج الفاعلين جميعا ضمن رؤية استراتيجية موحدة، ويستدعي صياغة خطة شاملة لتصحيح المسار، تعيد توجيه أدوارهم نحو قيادة تشاركية رقمية أكثر فعالية، بما يضمن حماية التلاميذ ويؤسس لثقافة أمن إنساني مستدامة.

الجدول رقم (03-11): يوضح الخطة الاستراتيجية المقترحة الواجب تسطيرها في المدى القصير

المرحلة	المدة الزمنية	الفاعلون المسؤولون	الإجراءات العملية	مؤشرات التقييم
مرحلة التأسيس	3 أشهر	الإدارة، أساتذة، موظفون	صياغة سياسات مكتوبة للأمن الرقمي، تشكيل لجنة مشتركة تضم المدير، الأساتذة، الموظفين، وأولياء التلاميذ.	وجود وثائق رسمية معتمدة ولجنة فعالة.
مرحلة التكوين	6 أشهر	الإدارة التربوية، خبراء الأمن الرقمي	تنظيم دورات تدريبية دورية للمدير، الأساتذة، والموظفين حول الأمن الرقمي والتربية الوقائية.	عدد الدورات المنجزة ومشاركة الفاعلين فيها.
مرحلة الإدماج	سنة دراسية كاملة	الوزارة الوصية، أساتذة	إدراج وحدات الأمن الرقمي في المناهج الدراسية، وتطوير محتوى تربوي موجه للتلاميذ.	إدراج وحدات الأمن الرقمي في البرامج الرسمية.
مرحلة التوعية	مستمرة (كل فصل دراسي)	المدرسة، الأسرة، أولياء التلاميذ، المجتمع المدني	تنظيم حملات توعية مدرسية بمشاركة المدير، الأساتذة، الموظفين، والأسرة.	عدد الحملات ومستوى مشاركة التلاميذ.
مرحلة المراقبة الوقائية	مستمرة	موظفون، أساتذة	تطوير آليات المراقبة الوقائية المبنية على التوعية والإرشاد بدل العقاب.	انخفاض حالات السلوكيات الرقمية السلبية.
مرحلة الاستدامة	سنتين	الإدارة، أساتذة، الأسرة	ترسيخ ثقافة رقمية مستدامة عبر برامج طويلة المدى، وقياس مستوى الوعي الرقمي لدى التلاميذ.	نتائج تقييم الوعي الرقمي لدى التلاميذ.

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات جداول الرؤى الاستراتيجية المقترحة.

يمثل هذا الجدول أعلاه، إطارا عمليا لتطبيق الدلالات الاستراتيجية الشاملة، حيث يحدد المراحل الزمنية، الإجراءات العملية، الفاعلين المسؤولين، ومؤشرات التقييم. بهذا يتحول المشروع من مجرد رؤية نظرية إلى خطة عمل قابلة للتنفيذ، تضمن الانتقال من إدارة تقليدية إلى قيادة تشاركية رقمية، وتجعل المؤسسة التعليمية فضاء

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

أمنًا إنسانيا ورقميا، قادرا على مواجهة التحديات التكنولوجية الحديثة، وحاضنا لثقافة وقائية مستدامة تعزز الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ

المطلب الثاني: آليات المتابعة والتقييم الدوري

إن صياغة خطة استراتيجية شاملة للحوكمة والأمن الإنساني في الوسط المدرسي لا تكتمل إلا بوجود آليات دقيقة للمتابعة والتقييم الدوري. فالتحديات الرقمية تتغير بسرعة، والفاعلون (مدير، أساتذة، موظفون) يحتاجون إلى أدوات قياس واضحة لضمان استدامة التدخلات وفعاليتها. لذلك، يصبح إدراج منظومة متابعة وتقييم جزء لا يتجزأ من الإطار العملي لتطبيق الدلالات الاستراتيجية، بما يسمح بتصحيح المسار عند الحاجة، وضمان تحقيق الأهداف المرجوة على المدى الطويل، نورد هنا كما في الجدول ادناه:

الجدول رقم (03-12): يوضح آليات المتابعة والتقييم الدوري

المجال	الإجراءات العملية	الفاعلون	الدورية الزمنية	مؤشرات النجاح
تقييم السياسات المكتوبة	مراجعة دورية للسياسات واللوائح الخاصة بالأمن الرقمي للتأكد من ملاءمتها للتحديات الجديدة.	إدارة، لجنة الأمن الرقمي	كل 6 أشهر	تحديث السياسات بما يتماشى مع المستجدات الرقمية.
متابعة التكوين المستمر	تقييم مدى استفادة المدير، الأساتذة، والموظفين من الدورات التدريبية.	الإدارة التربوية، خبراء تكوين	بعد كل دورة	نسبة المشاركة والتحسين في الأداء الرقمي.
قياس إدماج الأمن الرقمي في المناهج	مراجعة المناهج الدراسية للتأكد من إدراج وحدات الأمن الرقمي وتطبيقها فعليا.	وزارة التربية، أساتذة	سنويا	وجود وحدات رسمية مطبقة داخل الفصول الدراسية.
تقييم حملات التوعية	قياس أثر الحملات التوعوية على وعي التلاميذ بالمخاطر الرقمية.	المدرسة، الأسرة، المجتمع المدني	كل فصل دراسي	ارتفاع مستوى وعي التلاميذ وانخفاض السلوكيات السلبية.
متابعة آليات المراقبة الوقائية	تقييم فعالية الرقابة الوقائية مقارنة بالرقابة العقابية.	الموظفون، أساتذة	مستمرة	انخفاض حالات العقوبات وزيادة التدخلات الإرشادية.
قياس الثقافة الرقمية المستدامة	إجراء استبيانات دورية لقياس مستوى الوعي والمسؤولية الرقمية لدى التلاميذ.	إدارة، أساتذة	كل سنتين	نتائج إيجابية في مؤشرات الوعي الرقمي والانضباط الذاتي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات جداول الرؤى الاستراتيجية المقترحة وما سبق ذكره.

يمثل هذا الجدول أعلاه، منظومة متابعة وتقييم دوري تضمن استدامة الخطة الاستراتيجية الشاملة للأمن الإنساني الرقمي في الوسط المدرسي. فهو يحدد المجالات الأساسية، الإجراءات العملية، الفاعلين المسؤولين، والدورية الزمنية، إضافة إلى مؤشرات النجاح التي تسمح بقياس الأثر الفعلي للتدخلات. بهذا يتحول المشروع من مجرد رؤية نظرية إلى منظومة ديناميكية قادرة على التكيف مع التحديات الرقمية المستجدة، مما يعزز الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ، ويؤسس لثقافة رقمية مستدامة داخل المؤسسة التعليمية.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

❖ أدوات القياس الكمية والكيفية لضمان استدامة الأمن الإنساني الرقمي في الوسط المدرسي:

إن صياغة خطة استراتيجية شاملة للحوكمة والأمن الإنساني في الوسط المدرسي لا تكتمل إلا بوجود منظومة دقيقة للمتابعة والتقييم، مدعومة بأدوات قياس كمية وكيفية. فالتحديات الرقمية تتغير بسرعة، والفاعلون (مدير، أساتذة، موظفون) يحتاجون إلى أدوات قياس واضحة لضمان استدامة التدخلات وفعاليتها. لذلك، يصبح إدراج أدوات القياس جزءاً لا يتجزأ من الإطار التطبيقي لتطبيق الرؤية الاستراتيجية، بما يسمح بتصحيح المسار عند الحاجة، وضمان تحقيق الأهداف المرجوة على المدى القصير والطويل، نوردنا كما يلي الجدول رقم (03-13): يعرض مختلف أدوات القياس الكمية والكيفية لضمان استدامة الأمن الإنساني

الرقمي في الوسط المدرسي

المجال	الأدوات الكمية	الأدوات الكيفية	الفاعلون/المسؤولون	الدور الزمني	مؤشرات النجاح
تقييم السياسات المكتوبة	عدد السياسات واللوائح المحدثة سنوياً	مقابلات مع المدير واللجان حول فعالية السياسات	الإدارة، لجنة الأمن الرقمي	كل 6 أشهر	تحديث السياسات بما يتماشى مع المستجدات الرقمية.
متابعة التكوين المستمر	نسبة المشاركة في الدورات التدريبية	استبيانات حول رضا الفاعلين عن محتوى التكوين	الإدارة، التربية، خبراء تكوين	بعد كل دورة	تحسن الأداء الرقمي للفاعلين.
قياس إدماج الأمن الرقمي في المناهج	عدد الوحدات المدمجة في المناهج	ملاحظات الأساتذة حول تطبيق المحتوى داخل الفصول	وزارة التربية، الأساتذة	سنوياً	إدراج وحدات الأمن الرقمي في البرامج الرسمية.
تقييم حملات التوعية	عدد الحملات المنجزة ومعدل المشاركة	مقابلات مع التلاميذ والأولياء حول أثر الحملات	المدرسة، الأسرة، المجتمع المدني	كل فصل دراسي	ارتفاع مستوى وعي التلاميذ وانخفاض السلوكيات السلبية.
متابعة آليات المراقبة الوقائية	انخفاض عدد العقوبات المسجلة	تقارير الموظفين حول فعالية التدخلات الوقائية	الموظفون، الأساتذة	مستمرة	زيادة التدخلات الإرشادية بدل العقابية.
قياس الثقافة الرقمية المستدامة	نتائج الاستبيانات الكمية حول الوعي الرقمي	مجموعات نقاش مع التلاميذ حول المسؤولية الرقمية	الإدارة، الأساتذة	كل سنتين	ارتفاع مؤشرات الوعي والانضباط الذاتي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات جداول الرؤى الاستراتيجية المقترحة وكل ما سبق ذكره.

يمثل هذا الجدول أعلاه، منظومة متابعة وتقييم شاملة، تجمع بين الأدوات الكمية (إحصاءات، نسب، مؤشرات رقمية) والأدوات الكيفية (مقابلات، استبيانات، مجموعات نقاش)، بما يضمن قياساً دقيقاً للأثر الفعلي للتدخلات الاستراتيجية. بهذا يتحول المشروع من مجرد رؤية نظرية إلى منظومة ديناميكية قادرة على التكيف

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

مع التحديات الرقمية المستجدة، وهو ما يعزز الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ، ويؤسس لثقافة رقمية مستدامة داخل المؤسسة التعليمية.

المطلب الثالث: مصفوفة المسؤوليات (Responsibility Matrix)

إن صياغة خطة استراتيجية شاملة للحوكمة والأمن الإنساني خاصة في الوسط المدرسي، لا يكتمل نجاحها إلا بوجود مصفوفة مسؤوليات دقيقة (Responsibility Matrix) تحدد دور كل فاعل/مسؤول (مدير، أساتذة، موظفون، أسرة) في كل مرحلة من مراحل التنفيذ. لتضمن هذه المصفوفة:

- وضوح الأدوار.
- منع التداخل.
- تكامل الجهود.

بما يعزز فعالية الخطة ويضمن استدامتها، نورد هنا ما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14): يعرض مصفوفة توزيع المسؤوليات لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية للأمن الإنساني الرقمي بالوسط المدرسي

المرحلة	دور المدير	دور الأساتذة	دور الموظفين	دور الأسرة
مرحلة التأسيس	صياغة السياسات وتشكيل اللجنة المشتركة	تقديم مقترحات تربوية	دعم إداري ولوجستي	المشاركة في اللجان الاستشارية
مرحلة التكوين	الإشراف على برامج التكوين	حضور الدورات وتطبيق المهارات	حضور الدورات وتطبيق المهارات	متابعة التكوين عبر لقاءات توعية
مرحلة الإدماج	التسيق مع الوزارة لاعتماد المناهج	إدراج وحدات الأمن الرقمي في الدروس	دعم الأساتذة في الأنشطة	متابعة تطبيق المحتوى مع الأبناء
مرحلة التوعية	قيادة الحملات المدرسية	المشاركة في الحملات وتوجيه التلاميذ	تنظيم الأنشطة الميدانية	المشاركة في الحملات مع المدرسة
مرحلة المراقبة الوقائية	متابعة تقارير الرقابة الوقائية	مراقبة السلوكيات الرقمية داخل القسم	تطبيق الرقابة الوقائية في الساحات	متابعة سلوك الأبناء في البيت
مرحلة الاستدامة	تقييم شامل للخطة	تطوير محتوى تربوي مستدام	دعم إداري مستمر	تعزيز الثقافة الرقمية داخل الأسرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الجداول السابقة الذكر.

تمثل هذه المصفوفة أداة عملية لتوزيع المسؤوليات بين الفاعلين الرئيسيين في الوسط المدرسي، حيث تحدد بدقة دور كل طرف في مراحل التنفيذ المختلفة. بهذا تتحقق القيادة التشاركية الرقمية التي تضمن تكامل الجهود، وضوح الأدوار، واستدامة التدخلات، مما يعزز الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ، ويؤسس لثقافة رقمية وقائية مستدامة داخل المؤسسة التعليمية.

الفصل الثالث: التحليل النوعي لآليات حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي ودورها في الوقاية من المخاطر الرقمية

خلاصة

يخلص هذا الفصل من خلال مخرجات التحليل النوعي بشكل عام، إلى أن الحوكمة في الوسط المدرسي ما تزال محصورة في بعدها الإداري التقليدي، ولم تتحول بعد إلى آلية استراتيجية شاملة للوقاية من المخاطر الرقمية. إن تفعيلها يتطلب إعادة صياغة السياسات المدرسية، إدماج الأمن الرقمي في المناهج، تطوير التكوين المستمر، وتعزيز الشراكة مع الأسرة. بهذا، يمكن للمدرسة أن تتحول إلى فضاء آمن إنسانيا ورقميا، قادر على مواجهة التحديات التكنولوجية الحديثة، وضمان حماية التلاميذ وتنشئتهم في بيئة تربوية مسؤولة ومستدامة. كما يظهر التحليل النوعي للفئات المستهدفة بشكل عام، أن هناك تباينا في التصورات بين المدير، الأساتذة، والموظفين، حيث يغلب على الجميع الطابع التقليدي في فهم الحوكمة، مع غياب البعد الرقمي والوقائي. هذا التباين يعكس قصورا في صياغة رؤية استراتيجية موحدة، ويؤكد أن الحوكمة لم تفعل بعد كآلية شاملة للأمن الإنساني الرقمي.

كما أن النتائج تكشف عن ضعف الشراكة مع الأسرة، حيث يقتصر دورها على المتابعة التقليدية دون انخراط فعلي في برامج التوعية الرقمية، وهو ما يخلق فجوة بين البيت والمدرسة في مواجهة المخاطر الرقمية.

خاتمة

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة تتمحور هذه الدراسة حول التساؤل الرئيس: **كيف تساهم حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي في الوقاية من المخاطر الرقمية التي تُهدد التلاميذ؟** هذا التساؤل يعكس طبيعة التحديات التي فرضها التحول الرقمي على المؤسسات التربوية، حيث لم يعد الأمن مقتصرًا على حماية البنية المادية أو ضبط السلوكيات التقليدية، بل أصبح يشمل أبعادًا جديدة تتعلق بالفضاء الافتراضي، بما يحمله من فرص للتعليم ومخاطر تهدد الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ.

حيث بينت نتائج الدراسة أن الحوكمة التشاركية، القائمة على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، تمثل ركيزة أساسية لتعزيز الأمن الإنساني الرقمي داخل الوسط المدرسي. فهي تسمح بإشراك المدير، الأساتذة، الموظفين، والأسرة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، وهو ما يرفع من مستوى الحماية الرقمية ويعزز الانتماء والمسؤولية الجماعية. غير أن النتائج الميدانية أظهرت أن المؤسسات التربوية تعاني من قصور في التكوين وضعف إدماج الأمن الرقمي في المناهج الدراسية، إضافة إلى محدودية التنسيق مع الأسرة، وهو ما يضعف فعالية الآليات الوقائية ويجعلها غير قادرة على مواجهة المخاطر الرقمية المتزايدة مثل التتبع الإلكتروني، الإدمان، وفقدان الخصوصية.

كما أكدت الدراسة وجود علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى الحماية الرقمية للتلاميذ، حيث أظهرت المؤسسات التي تعتمد لجانا مشتركة وتتبنى آليات تشاركية نتائج أفضل في الوقاية. مع ذلك فإن هذه الفعالية تظل رهينة بمدى قدرة المدرسة على الانتقال من الرقابة العقابية إلى المراقبة الوقائية المبنية على التوعية والإرشاد، وبمدى قدرتها على بناء ثقافة رقمية مستدامة تعزز المسؤولية والانضباط الذاتي لدى التلاميذ.

مناقشة فرضيات الدراسة:

تمثل مناقشة فرضيات الدراسة خطوة أساسية في اختبار مدى انسجام الإطار النظري مع الواقع الميداني، حيث تسمح لنا بالانتقال من مجرد افتراضات أولية إلى نتائج مدعومة **بالتحليل النوعي** والمعطيات الميدانية. في ضوء الإشكالية المطروحة، تأتي هذه المناقشة لتفكيك الفرضيات الرئيسة الثلاث وربطها الشق التربوي والنتائج المنتظرة، حيث نردها كما في الجدول الموالي:

أ. فيما يخص **الفرضية الأولى**، التي ترى أن حوكمة الأمن الإنساني تساهم بشكل فعال في الحد من المخاطر الرقمية داخل الوسط المدرسي، فقد أظهرت النتائج أن غياب التنسيق بين الإدارة والأساتذة

خاتمة

والموظفين يضعف الفعالية، وهو ما يجعل الفرضية مقبولة جزئياً فقط. كما يبرز الحاجة إلى تعزيز آليات المشاركة الفعلية وتوسيع نطاق الحوكمة لتشمل جميع الفاعلين، لتتسجم مع الأدبيات التي تؤكد أن الحوكمة التشاركية تعزز الأمن الرقمي عبر إشراك مختلف الأطراف في صياغة السياسات.

ب. أما الفرضية الثانية، التي تفترض أن كلما تم تطبيق مبادئ الحوكمة كلما زاد مستوى الحماية الرقمية للتلاميذ، فقد جاءت نتائجها متوافقة نظرياً وميدانياً وهو ما يجعل الفرضية مقبولة، حيث أظهرت نتائج المقابلات أن المؤسسات التي تعتمد لجان مشتركة تحقق نتائج أفضل في الوقاية، وهو ما تؤكد الدراسات الحديثة التي تربط بين الشفافية والمساءلة والوقاية الرقمية، هو ما يعزز أهمية إدماج هذه المبادئ في السياسات التربوية باعتبارها ركيزة أساسية للأمن الرقمي.

ج. وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة، التي ترى أن متوسطة الشرافة 2 تعاني من قصور في تفعيل آليات الوقاية من المخاطر الرقمية، فقد أثبتت البيانات الميدانية صحة هذا الطرح، حيث تبين ضعف التكوين المستمر للأساتذة والموظفين، إضافة إلى محدودية اندماج الأسرة في العملية الوقائية، هو ما أشارت له مختلف الأدبيات بدورها إلى أن غياب المناهج الرقمية وضعف التكوين يمثلان أبرز مظاهر القصور، وهو ما يجعل الفرضية مقبولة ميدانياً وتستدعي خطة استراتيجية لتصحيح المسار عبر تطوير الكفاءات البشرية وإدماج الأسرة في الشراكة الوقائية.

من خلال مناقشة الفرضيات، تؤكد أن دراستنا على وجود علاقة قوية بين الحوكمة التشاركية ومستوى الحماية الرقمية للتلاميذ، لكنها تكشف أيضاً عن قصور واضح في تفعيل آليات الوقاية داخل المؤسسات التربوية. هذا التناقض بين الإمكانيات النظرية والواقع الميداني يبرز الحاجة إلى خطة استراتيجية شاملة، تقوم على إدماج الأمن الرقمي في المناهج، تعزيز التكوين المستمر، إشراك الموظفين والأساتذة في صياغة السياسات، وتفعيل الشراكة مع الأسرة. بهذا، تصبح الحوكمة أداة فعالة ليس فقط في التنظيم الإداري، بل في بناء ثقافة رقمية وقائية مستدامة داخل الوسط المدرسي.

وهو ما يمكننا القول، إن حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي تمثل آلية استراتيجية لا غنى عنها في مواجهة المخاطر الرقمية، لكنها تحتاج إلى تفعيل شامل يدمج جميع الفاعلين ويعتمد على مقاربة وقائية مستدامة. فالمؤسسات التربوية، لكي تكون فضاء آمناً إنسانياً ورقمياً، مطالبة بإدماج الأمن الرقمي في المناهج الدراسية، تنظيم برامج تكوين مستمرة، وتفعيل الشراكة مع الأسرة والمجتمع المدني. كما أن نجاح هذه الحوكمة

خاتمة

يتطلب اعتماد منظومة متابعة وتقييم دوري، تجمع بين أدوات كمية وكيفية، لضمان استدامة التدخلات وتصحيح المسار عند الحاجة.

ويمكننا القول كذلك، أن مساهمة حوكمة الأمن الإنساني في الوقاية من المخاطر الرقمية داخل الوسط المدرسي ليست مجرد خيار تنظيمي، بل هي ضرورة استراتيجية تفرضها التحولات التكنولوجية الحديثة. فهي تمثل الإطار الذي يضمن حماية التلاميذ، تعزيز الأمن النفسي والاجتماعي، وبناء ثقافة رقمية مستدامة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية. بهذا، تتحول المدرسة من مجرد مؤسسة تعليمية تقليدية إلى فضاء تربوي شامل، يجمع بين التعليم والحماية، ويضمن تنشئة جيل واع ومسؤول قادر على التفاعل الإيجابي مع العالم الرقمي المتغير.

أولاً: الاستنتاج

1. **حوكمة الأمن الإنساني:** تمثل آلية فعالة للوقاية من المخاطر الرقمية، لكنها تحتاج إلى تفعيل شامل يدمج جميع الفاعلين (مدير، أساتذة، موظفون، أسرة).
2. كل ما تم تطبيق مبادئ الحوكمة كل ما زاد مستوى الحماية الرقمية للتلاميذ، حيث تؤدي المشاركة والشفافية إلى نتائج أفضل في الوقاية.
3. متوسطة الشراكة 2 تعاني من قصور بنيوي في التكوين، إدماج المناهج، والتنسيق مع الأسرة، مما يضعف من قدرتها على مواجهة التحديات الرقمية.
4. الوقاية الفعالة تتطلب الانتقال من الرقابة العقابية إلى المراقبة الوقائية المبنية على التوعية والإرشاد. بناء ثقافة رقمية مستدامة يعد شرطاً أساسياً لضمان الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ في ظل التحول الرقمي.

ثانياً: التوصيات

في ضوء الإشكالية المطروحة، والنتائج المستخلصة من الدراسة، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات الأكاديمية والعملية التي تستهدف تعزيز حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي كآلية فعالة للوقاية من المخاطر الرقمية:

1. ضرورة إدماج الأمن الرقمي في المناهج الدراسية بشكل رسمي ومنهجي، بما يضمن التربية الوقائية المبكرة للتلاميذ، ويعزز قدرتهم على التعامل الواعي والمسؤول مع الفضاء الرقمي.

خاتمة

2. العمل على تنظيم برامج تكوين مستمرة لفائدة المديرين، الأساتذة، والموظفين، قصد تطوير كفاءاتهم

الرقمية ومواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة.

3. تعزيز الشراكة مع الأسرة عبر برامج توعية مشتركة، إذ لا يمكن للمدرسة وحدها أن تتحمل مسؤولية

الوقاية الرقمية دون دعم الأسرة.

4. تطوير آليات المراقبة الوقائية التي تقوم على التوعية والإرشاد بدل الاقتصر على الرقابة العقابية،

بما يضمن بيئة مدرسية آمنة نفسيا واجتماعيا. حيث ان العمل على بناء ثقافة رقمية مستدامة داخل

الوسط المدرسي، تقوم على قيم المسؤولية والانضباط الذاتي، وتؤسس لجيل واع قادر على مواجهة

التحديات الرقمية.

ثالثا: الآفاق المستقبلية

تفتح هذه الدراسة آفاقا واسعة للبحث والتطوير في مجال الأمن الإنساني الرقمي داخل الوسط التربوي.

فمن الناحية العلمية، يمكن توسيع نطاق الدراسات لتشمل مؤسسات تربوية متعددة، ومقارنة مستويات الحوكمة

والوقاية الرقمية بينها، بما يثري الأدبيات الأكاديمية ويعزز فهم العلاقة بين الحوكمة والأمن الرقمي. حيث من

الناحية العملية، يمكن تطوير نماذج تطبيقية وخطط عمل مرحلية قابلة للتنفيذ، تعتمد على مؤشرات كمية

وكيفية لقياس الأثر الفعلي للحوكمة على حماية التلاميذ.

كما أن المستقبل يفرض ضرورة التفكير في إدماج الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة للحوكمة الرقمية،

سواء في مراقبة السلوكيات الرقمية للتلاميذ أو في تطوير محتوى تربوي تفاعلي يعزز الأمن النفسي والاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، يمكن استشراف آفاق التعاون بين المدرسة والمجتمع المدني والهيئات الحكومية، من أجل

صياغة سياسات وطنية شاملة للأمن الرقمي في الوسط التربوي.

إن هذه التوصيات والآفاق المستقبلية تجعل من المدرسة فضاء تربويا متكاملًا، يجمع بين التعليم

والحماية، ويؤسس لثقافة رقمية مستدامة قادرة على مواجهة التحديات التكنولوجية الحديثة. بهذا، تتحول الحوكمة

من مجرد إطار إداري إلى آلية استراتيجية فعالة، تضمن الأمن الإنساني الرقمي للتلاميذ، وتفتح المجال أمام

بناء جيل واع ومسؤول في عالم متغير.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. ابن منظور، لسان العرب، ج 13، بيروت: دار صادر، 2003 .
2. أحمد إبراهيم أحمد، الإدارة التعليمية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2010 .
3. أحمد ماهر، الإدارة: المبادئ والمهارات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010 .
4. أحمد وهبان، قضايا سياسية معاصرة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011 .
5. بطرس غالي، الأمم المتحدة وقضايا السلام والتنمية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2001 .
6. حسن شحاتة، استراتيجيات التعليم والتعلم الحديثة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008 .
7. حسن عماد مكايي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009 .
8. حسين حريم، السلوك التنظيمي وسلوك الأفراد والجماعات، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013 .
9. حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009 .
10. سامي السويلم، الاقتصاد والتعليم والتنمية البشرية، دمشق: دار الفكر، 2009 .
11. سمير أمين، العولمة والتنمية، دمشق: دار الفكر، 2003 .
12. سمير رضوان، الإصلاح الاقتصادي والحوكمة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008 .
13. عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جذليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 .
14. عبد الباسط محمد حسن، الحوكمة والإصلاح الإداري، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012 .
15. عبد الرحمن تيشوري، الإدارة الرشيدة والحكم الصالح، دمشق: دار الفكر، 2007 .
16. عبد الفتاح عثمان، علم الاجتماع التربوي، القاهرة: دار الشروق، 2006 .
17. عبد الكريم غريب، التربية والتحول الرقمي، الدار البيضاء: منشورات عالم التربية، 2018 .
18. عبد النور بن عنتر، التحولات الأمنية الدولية المعاصرة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 .
19. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994 .
20. علي الدين هلال، قضايا دولية معاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004 .
21. علي السلمي، الإدارة المعاصرة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2001 .
22. علي عبد الرازق، التربية والمجتمع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010 .
23. علي عجوة، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008 .
24. عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في الإدارة المحلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 .
25. عمر وصفي عقيلي، الإدارة الاستراتيجية المعاصرة، عمان: دار وائل للنشر، 2014 .
26. محمد الدريج، الإدارة التربوية الحديثة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2016 .
27. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الدولية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998 .

قائمة المصادر والمراجع

28. محمد الصيرفي، الإدارة الاستراتيجية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007 .
 29. محمد المجذوب، التنظيم الدولي والنظرية العامة للمنظمات الدولية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006 .
 30. محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ القانون الإداري، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009 .
 31. محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة: عالم الكتب، 2011 .
 32. محمد علي السلمي، الإدارة الحديثة وتحديات التطوير، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع، 2006 .
 33. محمد عوض الترتوري، المناخ المدرسي وعلاقته بالتحصيل الدراسي، عمان: دار المسيرة، 2012 .
 34. محمد فتحي عبد الهادي، أمن المعلومات، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010 .
 35. محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، القاهرة: دار الفكر العربي، 2005 .
 36. محمد مطر، حوكمة الشركات، عمان: دار وائل للنشر، 2011 .
 37. ناصر دادي عدون، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، الجزائر: دار المحمدية العامة، 2011 .
 38. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، الرياض: دار المريخ للنشر، 2004 .
 39. وزارة التربية الوطنية الجزائرية، الجزائر: التقرير السنوي للإحصاءات المدرسية 2023-2024.
- ثانيا: الرسائل الجامعية والأطروحات**
1. سامية قارة، "التكامل الأسري والمدرسي في مواجهة المخاطر الرقمية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، 2022 .
- ثالثا: المقالات العلمية والمجلات**
1. أمينة بن عيسى، "المؤسسات الاجتماعية والتوعية بالمخاطر الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 15، 2020 .
 2. فاطمة الزهراء لعربي، "تحديات التربية الرقمية داخل الأسرة الجزائرية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، المجلد 13، العدد 1، 2021 .
 3. نجاة بوحناش، "دور الأسرة في حماية الأطفال من المخاطر الرقمية"، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، المجلد 7، العدد 2، 2021 .
 4. نوال بوزيدي، "الآثار النفسية للمخاطر الرقمية على التلاميذ"، مجلة العلوم النفسية والتربوية، جامعة باتنة 1، العدد 9، 2021 .

رابعاً: التقارير والمنشورات الدولية

1. البنك الدولي، الحكم الرشيد والتنمية، منشورات البنك الدولي، واشنطن، 1992 .
2. البنك الدولي، الدولة في عالم متغير: تقرير عن التنمية في العالم 1997، منشورات البنك الدولي، واشنطن، 1997 .
3. الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، تقرير قياس المجتمع المعلوماتي 2024، جنيف.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 (مفاهيم الأمن الموسع)، نيويورك، 1994 .
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، 2002.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 04-09 المؤرخ في 5 أوت 2009، المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015 المتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية، العدد 39.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Canada council on learning، **school governance and participation**، Ottawa, 2018.
2. Council of ministers of education، Canada، **education governance in Canada**، Toronto, 2020.
3. Ministry of education of Korea، **Korean education system overview**، Seoul, 2019.
4. Owed، **education policy outlook: Canada**، Paris, 2019.
5. Owed، **education policy outlook: Korea**، Paris, 2020.
6. Enesco، **ict in education in Korea**، Paris, 2021.
7. Unicef Canada، **education and equity report**، Toronto, 2021.
8. World bank، **education in Korea: performance and challenges**، Washington d.c.،
9. EU Kids Online، **Children's Online Activities، Risks and Safety: A.Comparative Overview**, 2022.
10. Twenge، J. M.، & Campbell، W. K. (2019). **Media Use Is Linked to Lower**.
11. **Psychological Well-Being**. Preventive Medicine Reports, 13, 271-278.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: التحليل النوعي للأسئلة الموجهة إلى السيد مدير متوسطة شرافة 2

السؤال	إجابة (السيد المدير)	التعليق والاستنتاج
أولا تحية طيبة السيد المدير، ما مفهوم الحوكمة بالنسبة لك كمدير؟	هي تنظيم العمل وضبط المسؤوليات.	إجابة السيد المدير تبرز الفهم الإداري التقليدي، لكن تحليلنا يوضح أن الحوكمة تشمل الشفافية والمساءلة، وهو ما يجب ترسيخه في المدرسة حيث تتجاوز الحوكمة المدرسية هذا التصور لتشمل مبادئ الشفافية، المساءلة، والمشاركة الفعالة لجميع الفاعلين، فغياب هذا البعد الشمولي يضعف قدرة المؤسسة التعليمية على بناء قيادة تشاركية رقمية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم الحوكمة بما يتماشى مع المعايير الدولية.
كيف تفهم الأمن الإنساني في الوسط المدرسي؟	حماية التلاميذ من المخاطر.	إجابة السيد المدير تبرز الفهم المحدود للحماية المادية، بينما الأمن الإنساني يشمل النفسي والاجتماعي والرقمي، والذي يقوم على الوقاية الشاملة التي تضمن حماية التلاميذ من التمرر الإلكتروني، الضغط النفسي، وفقدان الخصوصية. هذا ما يبرز ضرورة إدماج الأمن الرقمي في السياسات والمناهج لضمان بيئة مدرسية آمنة ومستدامة.
هل توجد سياسات مكتوبة للأمن الرقمي؟	لا توجد وثائق رسمية.	غياب السياسات المكتوبة يعكس ضعفا في الاستدامة المؤسسية، حيث تبقى التدخلات ظرفية وغير ممنهجة، وجود دليل محرر كتابيا داخلي للأمن الرقمي يعد شرطا أساسيا لترسيخ الممارسات الوقائية وضمان الشفافية. هذا النقص يبرز الحاجة إلى صياغة وثائق رسمية تحدد الإجراءات والآليات، بما يضمن وضوح التدخلات واستمراريتها.
ما أبرز المخاطر الرقمية التي تواجه التلاميذ؟	الإدمان على الهاتف ومواقع التواصل.	يركز السيد المدير على مظاهر سطحية للمخاطر الرقمية، بينما تحليلنا يوسعها لتشمل التمرر الإلكتروني، القرصنة، والمحتوى غير الملائم. هذا الرد يعكس ضعف الوعي بالمخاطر المتعددة التي تواجه التلاميذ، ويؤكد ضرورة تطوير برامج توعية شاملة تعالج مختلف أشكال التهديدات الرقمية.
كيف يتم إشراك الأساتذة في الحوكمة؟	الاجتماعات الدورية.	اتجهت إجابة السيد المدير في كون المشاركة شكلية أكثر منها فعلية، حيث تقتصر على حضور اجتماعات دون إشراك فعلي في صياغة السياسات، غير أن الحوكمة التشاركية تتطلب إشراك الأساتذة في اتخاذ القرار وصياغة البرامج الرقمية، بما يعزز الانتماء والمسؤولية الجماعية ويضمن فعالية التدخلات.
ما دور الأسرة في الوقاية من المخاطر الرقمية؟	متابعة الأبناء في البيت.	إجابة السيد المدير تبرز الدور المحدود للأسر. حيث يقتصر على الرقابة المنزلية، غير أن الشراكة المؤسسية بين المدرسة والأسرة ضرورية لتكامل الأدوار في الوقاية الرقمية، عبر برامج توعية مشتركة وحملات مدرسية تعزز وعي الأولياء بالمخاطر الرقمية.
هل تتوفر برامج توعية رقمية للتلاميذ؟	لا توجد برامج رسمية.	إجابة السيد المدير تبرز لنا غياب البرامج التوعوية الرقمية. فغيابها يضعف الوقاية الرقمية، حيث تبقى التدخلات عرضية وغير ممنهجة، حيث نعتبر أن إدماج وحدات الأمن الرقمي في المناهج الرسمية يعد ضرورة لتربية وقائية مبكرة، تضمن تنشئة جيل واع ومسؤول في التعامل والتفاعل ثنائي الاتجاه ضمن فضاء البيئة الرقمية.
ما أهم التحديات التي تواجه الإدارة في ضبط الأمن الرقمي؟	نقص الوسائل التقنية.	كما لنا تبرز إجابة السيد المدير أن التحدي ليس تقنيا فقط بل أيضا في ضعف الكفاءات البشرية. حيث يشكل هذا الضعف تحديا أكبر، لذا نقول إن مواجهة التحديات الرقمية تتطلب الجمع بين تطوير البنية التحتية التقنية وتكوين الكادر البشري، بما يعزز القدرة المؤسسية على ضبط الأمن الرقمي.
هل يتم إشراك التلاميذ في الحوكمة المدرسية؟	لا، هم مجرد متلقين.	كما لنا تبرز إجابة السيد المدير أن غياب إشراك التلاميذ يضعف وعيهم بالمسؤولية الرقمية، ويجعلهم مجرد متلقين سلبيين، غير أن إشراكهم الفعلي في المجالس المدرسية ومختلف الجان يعزز الانتماء، المسؤولية، والانضباط الذاتي، ويؤسس لثقافة رقمية مستدامة داخل الوسط المدرسي.
ما اقتراحك لتعزيز الأمن الإنساني في المدرسة؟	تكثيف الرقابة على الإنترنت.	كما تبرز إجابته أن الاقتراح يعكس توجه وقائي تقليدي يعتمد على الرقابة العقابية، بينما تحليلنا يوصي بمقاربة شمولية تشمل التربية، النوعية، والتشريعات الداخلية. هذا التحول من الرقابة العقابية إلى الوقائية وكما نعتبره شرط أساسي لبناء بيئة مدرسية آمنة إنسانيا ورقميا.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 02: التحليل النوعي للأسئلة الموجهة إلى السادة الأساتذة بمتوسطة شرافة 2

السؤال	إجابة (السادة الأساتذة)	التعليق والاستنتاج
أولا تحية طيبة السادة الأساتذة ماذا تعرفون عن الأمن الرقمي للتلاميذ؟	اتجهت الإجابة عموما في كونه حماية لهم المواقع الضارة.	تبرز إجابة السادة الأساتذة أن الفهم محدود بالجانب التقني المرتبط بالمواقع الإلكترونية الضارة، بينما الأمن الرقمي في الوسط المدرسي يتجاوز ذلك ليشمل التربية على الاستخدام الآمن والمسؤولية الرقمية، بينما نعتبر في تحليلنا الأمن الرقمي يقوم على بناء وعي نقدي لدى التلاميذ، وتعليمهم كيفية حماية بياناتهم الشخصية، التعامل مع التمر الإلكتروني، وضبط سلوكهم الرقمي، وهو ما سيعزز الأمن النفسي والاجتماعي إلى جانب الحماية التقنية.
هل تقدمون نصائح رقمية للتلاميذ؟	نعم، بشكل فردي.	اتجهت إجابة السادة الأساتذة في كون الجهود الفردية التي يقدمها الأساتذة تعكس غياب إطار مؤسسي منظم للتوعية الرقمية، غير اننا نعتبر في تحليلنا أن إدماج هذه النصائح في برامج رسمية ومناهج مدرسية يضمن استمرارية وفعالية الوقاية، ويحولها من مبادرات ظرفية إلى ممارسات تربوية منهجية. هو ما سيعزز دور المدرسة كفاعل رئيسي في التربية الرقمية ويقلل من التباين بين الأساتذة في مستوى التوعية.
ما أبرز السلوكيات الرقمية السلبية التي تلاحظها؟	الإدمان على الألعاب.	أبرزت إجابة السادة الأساتذة أن الإدمان على الألعاب يعكس جزءا من المشكلة، لكن نعتبر في تحليلنا أن الإدمان يوسعها لتشمل التمر الإلكتروني، فضعف الوعي بالخصوصية، والمحتوى غير الملائم. لهذه السلوكيات تمثل تهديدا مباشرا للأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ، وهو ما يستدعي إدماج وحدات تربوية حول الاستخدام المسؤول للفضاء الرقمي، وتطوير برامج توعية شاملة تعالج مختلف أشكال الانحرافات الرقمية.
هل تشعرون أنكم مؤهلون للتعامل مع المخاطر الرقمية؟	لا، نحتاج لتكوين لعدم تخصصنا بهذا المجال.	اعتراف الأساتذة بعدم الحاجة إلى تكوين يعكس وعيا بالقصور في الكفاءات الرقمية. فالتكوين المستمر يعد شرطا أساسيا لتمكين الأساتذة من التعامل مع المخاطر الرقمية بفاعلية، سواء عبر رصد السلوكيات السلبية أو تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للتلاميذ. غياب هذا التكوين يضعف قدرة المدرسة على مواكبة التحولات الرقمية.
هل يتم إشراككم في صياغة سياسات الأمن الرقمي؟	لا، فقط ننفذ التعليمات.	أبرزت لنا إجابة الأساتذة أن المشاركة المحدودة للأساتذة تضعف فعالية السياسات الرقمية، حيث يقتصر دورهم على التنفيذ دون المساهمة في صياغة القرارات، لذا نقول إن إشراكهم في وضع السياسات يعزز الانتماء والمسؤولية الجماعية، ويضمن أن تكون التدخلات واقعية وقابلة للتطبيق، وهو ما يرسخ الحوكمة التشاركية بالمؤسسة.
ما دوركم في التوعية الأسرية؟	محدود جدا.	اعتراف الأساتذة بضعف دورهم في التوعية الأسرية يعكس فجوة بين المدرسة والأسرة في مواجهة المخاطر الرقمية، لذا نقول إن بناء شراكة منهجية مع الأسرة عبر لقاءات دورية وبرامج مشتركة يعزز الوقاية الرقمية، ويضمن تكامل الأدوار انطلاقا من البيت إلى المدرسة، وهو ما يقلل من السلوكيات السلبية ويعزز الأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ.
هل ترون أن المناهج تتضمن الأمن الرقمي؟	لا، المناهج تقليدية.	الاعتراف بغياب إدماج الأمن الرقمي في المناهج يعكس قصورا في التربية الوقائية المبكرة، وإدراج وحدات رسمية حول التربية الرقمية والخصوصية والتمر الإلكتروني يعد ضرورة لتنشئة جيل واع ومسؤول، وهو ما يحول الأمن الرقمي من مبادرات عرضية إلى جزء من العملية التعليمية الرسمية.
ما أبرز التحديات التي تواجهكم في ضبط سلوك التلاميذ الرقمي؟	ضعف الرقابة خارج المدرسة.	لتركيز على ضعف الرقابة خارج المدرسة يبرز الحاجة إلى تكامل الأدوار بين المدرسة والأسرة والمجتمع المدني، فالرقابة لا يجب أن تكون عقابية فقط، بل وقائية قائمة على التوعية والإرشاد، بما يضمن استمرارية الحماية الرقمية داخل وخارج أسوار المدرسة.
هل ترون أن التلاميذ واعون بالمخاطر الرقمية؟	لا، وعيهم ضعيف.	أبرزت لنا إجابة الأساتذة أن ضعف وعي التلاميذ بالمخاطر الرقمية يعكس غياب برامج توعية داخل المدرسة، لنقول هنا أن تنظيم حملات توعية مدرسية موجهة يعزز إدراك التلاميذ للمخاطر، ويؤسس لثقافة رقمية وقائية، وهو ما يقلل من السلوكيات السلبية ويعزز الأمن النفسي والاجتماعي.
ما اقتراحكم لتعزيز الأمن الرقمي؟	إدراج دروس خاصة.	الاقتراح يعكس إدراكا لأهمية التربية الرقمية، لكنه يظل محدودا إذا اقتصر على دروس ظرفية، لذا نقول إن الحل يكمن في إدماج التربية الرقمية بشكل مهيكّل داخل المناهج الرسمية، وهو ما يضمن استدامة الوقاية، ويحول الأمن الرقمي إلى جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 03: المتعلق بأسئلة المقابلة الموجهة للسادة بقية الموظفين (إداريون، مساعدون، أعوان)

السؤال	إجابة (بقية الموظفين)	التعليق والاستنتاج
أولا تحية طيبة أيها السادة، ما دوركم في حماية التلاميذ داخل المدرسة؟	اتجهت الإجابة عموما في كونه دورهم يتمثل في مراقبة الساحة والممرات.	أبرزت لنا الإجابة أن دورهم محصورا في البعد المادي المرتبط بالمراقبة التقليدية، بينما نعتبر في تحليلنا أن الحماية المدرسية الحديثة تتطلب إدماج الرقابة الرقمية والتبليغ عن السلوكيات المشبوهة، مع إشراك الموظفين في منظومة الأمن الرقمي بما يعزز التكامل المؤسسي، ويحولهم من منفذين للأوامر إلى فاعلين داعمين في الوقاية الرقمية، وهو ما يرفع مستوى الأمن الإنساني الشامل.
هل تلاحظون سلوكيات رقمية خطيرة لدى التلاميذ؟	نعم، استعمال الهاتف في القسم.	تمثلت الإجابة في التركيز على الهاتف يعكس جزءا من المشكلة، لكن نقول تحليلنا يوسعها لتشمل التمر الإلكتروني، تبادل محتوى غير مناسب، وضعف التركيز الدراسي. هذه السلوكيات تمثل تهديدا مباشرا للأمن النفسي والاجتماعي للتلاميذ، وهو ما يستدعي إدماج الموظفين في برامج رصد وتبليغ، تعزز قدرة المدرسة على التدخل المبكر.
هل لديكم تكوين في الأمن الرقمي؟	لا، لم نتلق أي تكوين.	غياب التكوين يضعف قدرة الموظفين على التدخل الفعال في مواجهة المخاطر الرقمية، لذا نقول إن إدماجهم في برامج تدريبية متخصصة يعد ضرورة لتطوير كفاءاتهم، وضمان انسجام تدخلاتهم مع السياسات الوقائية، وهو ما يعزز فعالية منظومة الحوكمة الرقمية المدرسية.
كيف تتعاملون مع حالات سوء استخدام الأجهزة الرقمية؟	مصادر الهاتف أو نبليغ الإدارة.	نستخلص أن الإجراءات الحالية للتعامل مع سوء الاستخدام ذات طابع عقابي أكثر تربوي، وهو ما يحد من فعاليتها على المدى الطويل، لذا نقول إن المقاربة التربوية القائمة على التوعية والإرشاد أكثر نجاعة، حيث تساهم في بناء وعي ذاتي لدى التلاميذ، وتقلل من السلوكيات السلبية عبر التربية الوقائية بدل العقوبات.
هل تشعرون أنكم جزء من منظومة الحوكمة المدرسية؟	لا، نحن ننفذ التعليمات فقط.	المشاركة المحدودة للموظفين تضعف من شمولية الحوكمة المدرسية، حيث يقتصر دورهم على التنفيذ دون المساهمة في صياغة السياسات، وإشراكهم في اللجان الداخلية يعزز الانتماء والمسؤولية الجماعية، وهو ما يضمن تكامل الأدوار بين مختلف الفاعلين.
ما أبرز التحديات التي تواجهكم في ضبط الأمن المدرسي؟	كثرة التلاميذ وقلة الموارد.	إتجهت الإجابة لدى الموظفين، في كون أن التحدي هنا تنظيمي وهيكل، حيث يؤدي ارتفاع عدد التلاميذ وضعف الموارد البشرية والتقنية إلى صعوبة ضبط الأمن المدرسي، لذا نقول إن الحل يكمن في تعزيز الموارد البشرية عبر تكوين إضافي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، بما يضمن قدرة المدرسة على مواجهة التحديات بشكل مستدام.
هل يتم إشراككم في برامج التوعية للتلاميذ؟	لا، هذا دور الأساتذة.	كما إتجهت هنا الإجابة في حصر التوعية في دور الأستاذ، ما يعكس قصورا في التكامل المؤسسي، لذا نقول إن إشراك الموظفين في برامج التوعية يعزز فعالية الحملات، ويضمن وصول الرسائل الوقائية إلى التلاميذ بشكل أوسع وأكثر تنوعا، وهو ما سيرسخ ثقافة رقمية جماعية بالمدرسة.
كيف ترون العلاقة بين الأسرة والمدرسة في مجال الأمن الرقمي؟	الأسرة تتابع أبناءها في البيت فقط.	كما اتجهت الإجابة لدى الموظفين، في كون العلاقة الحالية غير مؤسسية، حيث يقتصر دور الأسرة على المتابعة الفردية، لذا نقول إن بناء شراكة رسمية بين المدرسة والأسرة عبر برامج مشتركة ولقاءات دورية يعزز الوقاية الرقمية، ويضمن تكامل الأدوار في حماية التلاميذ من المخاطر الرقمية.
هل ترون أن التلاميذ واعون بالمخاطر الرقمية؟	لا، وعيهم ضعيف.	وكما اتجهت الإجابة في ضعف وعي التلاميذ بشكل مطلق، وهو يعكس غياب برامج توعية منهجية داخل المدرسة، لذا نقترح تنظيم حملات توعية بمشاركة الموظفين والأساتذة وبقية الموظفين يعزز إدراك التلاميذ للمخاطر، ويؤسس لثقافة رقمية وقائية، وهو ما سيقال من السلوكيات السلبية ويعزز الأمن النفسي والاجتماعي.
ما اقتراحكم لتعزيز الأمن الإنساني في المدرسة؟	تكثيف المراقبة داخل المدرسة.	هذا الاقتراح يعكس توجهها وقائيا تقليديا يعتمد على الرقابة المادية لدى الموظفين، بينما نوصي بمقاربة شمولية تشمل الرقابة الرقمية، التوعية، والتشريعات الداخلية. هذا التحول من الرقابة العقابية إلى الوقائية يعد شرطا أساسيا لبناء بيئة مدرسية آمنة إنسانيا ورقميا.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 04: تاريخ وتوقيت المقابلة

الوقت	أجريت المقابلة مع	التاريخ
09:00	مدير المتوسطة	12 أبريل 2026
10:30	السادة الأساتذة	15 أبريل 2026
14:00	موظفي المتوسطة	19 أبريل 2026
11:00	المتابعة والتقييم	21 أبريل 2026

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الأمن الإنساني في الوسط المدرسي، كآلية للوقاية من المخاطر الرقمية، من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين الحوكمة المدرسية والتحول الرقمي التي يشهدها المحيط التربوي. تناولت الدراسة في جانبها النظري مفاهيم الحوكمة والأمن الإنساني والوسط المدرسي والمخاطر الرقمية، مع التركيز على آثارها على التلاميذ وأهم استراتيجيات الوقاية منها. كما تم التطرق إلى آليات الحوكمة داخل المؤسسة التربوية والتجارب الدولية في هذا المجال، خاصة التجريبتين الكندية والكورية الجنوبية.

أما الجانب الميداني فقد اعتمد على دراسة حالة متوسطة شراكة 2، باستخدام المقابلة، الملاحظة، تحليل المحتوى، كأداة لجمع البيانات من المدير والأساتذة والموظفين. توصلت الدراسة إلى أن حوكمة الأمن الإنساني تساهم بشكل فعال في الحد من المخاطر الرقمية من خلال التوعية الرقمية، وتعزيز الرقابة، والتنسيق بين الأسرة والمؤسسة، واعتماد مقاربة شمولية للأمن المدرسي. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية الرقمية للمؤسسات التربوية وتعزيز الثقافة الرقمية لدى مختلف الفاعلين.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الأمن الإنساني، المخاطر الرقمية، الوسط المدرسي، التوعية الرقمية، الثقافة الرقمية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of human security governance in the school environment as a mechanism for preventing digital risks by emphasizing the relationship between school governance and the digital transformations taking place within the educational environment. The theoretical part of the study addressed the concepts of governance, human security, the school environment, and digital risks, with a focus on their effects on students and the main strategies for preventing them. The study also examined governance mechanisms within educational institutions and explored international experiences in this field, particularly the Canadian and South Korean experiences.

The Empirical study was based on a case study of Cheraga 2 Middle School, using interviews as a tool for collecting data from the principal, teachers, and staff members. The study concluded that human security governance plays an effective role in reducing digital risks through digital awareness, strengthened supervision, coordination between the family and the institution, and the adoption of a comprehensive approach to school security. The study also recommended the development of the digital infrastructure of educational institutions and the promotion of digital culture among all stakeholders.

Keyword : Human Security Governance, Digital Risks, School Environment, Digital Awareness, Digital Culture.